جمعية نهوض و تنمية المرأة

ثورة ٢٥ يناير .. انتصار أم انكسار للمرأة المصرية

رؤية لتناول الصحافة لقضايا المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير

إشراف و مراجعة

د. إيمان بيبرس

سبتمبر ٢٠١١

جمعية نهوض وتنمية المرأة[1]

فريق العمل

جمع المادة وتحليلها وكتابتها

خالد منصور مسئول وحدة التوثيق

سارة سامى باحثة إعلامية

رحاب أبو القاسم باحثة إعلامية

ميريت رأفت باحثة إعلامية

مراجعة

رشا رسلان مسئولة بوحدة الإعلام

إنجى سمير مديرة وحدة الإعلام

إشراف ومراجعة

د.إيمان بيبرس

الجزء الأول

سبتمبر ٢٠١١

[1] جمعية نهوض وتنمية المرأة ٨/١٠شارع متحف المنيل المنيل الدور الثاني ت: ٢٥٣٢٥٥٧٨ ف: ٢٣٦٣٦٣٤٥

Website: www.adew.org Email:adew@adew.org
Email for Media: news@adew.org
Face book group and page: ADEW Twitter: adew_egypt@yahoo.com
Blog: http://adew-egypt.blogspot.com
you tube Channel: www.youtube.com/adew78

أبواب المرصد

دردشة	٤
الفصل الأول: قانون الخلع	٩
الفصل الثاني: المرأة والحضانة وحق الرؤية	١٥
الفصل الثالث: المرأة شرارة الفتنة الطائفية	٢٥
الفصل الرابع: المرأة فى مواقع اتخاذ القرار	٢٨
الفصل الخامس: الجنسية لأبناء المصريات من أزواج فلسطينيين	٣٨
الفصل السادس: مفوضية أم مجلس للمرأة	٤٦
الفصل السابع:الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى	٥٤
الفصل الثامن: المرأة العاملة في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير	٧٠
الفصل التاسع:آمال واحباطات المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير	٧٨
الفصل العاشر: مشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير	٨٨
ملخص نتائج تحليل التغطية الصحفية لقضايا المرأة بعد ثورة ٢٥يناير	٩٦
نتائج عامة من المرصد الإعلامى	١١٥
التوصيات التي خرج بها المرصد الإعلامي	١١٨
جمعية نهوض وتنمية المرأة في سطور	١٢٠
نبذة عن د.إيمان بيبرس	١٢١

دردشة

اعتادت جمعية نهوض وتنمية المرأة على عمل مرصد سنوى لأهم قضايا المرأة التى أثيرت على صفحات الجرائد والمجلات، بهدف رصد كيفية تناولها لهذه القضايا والمساحات التي تم تخصيصها لها.

ويستهدف المرصد بشكل مباشر العمل والتواصل مع صناع الإعلام، فهم من يساهمون في تكوين رؤية المجتمع عن لمرأة، ويستطيعون الوصول إلى عدد كبير من أفراد المجتمع ويؤثرون في أفكارهم واتجاهاتهم، وبالتالي فهم يقومون بتوصيل صورة إيجابية أو سلبية عن المرأة وقضاياها، وقد اعتدنا أن نقوم برصد الصحافة المكتوبة في تناولها لقضايا المرأة ونعدكم أن نقوم في العدد القادم برصد الصحافة الجديدة social media لإنتشارها على نطاق أوسع ولوصولها لقطاع كبير من المجتمع وخاصة الشباب.

ونرى أن المرصد أصبح له أهمية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، فمع خلع رأس النظام توقعت المرأة المصرية أن تشارك فى جني ثمار الثورة أو المشاركة كما اعتادت أن تفعل فى بناء دولة فتية ديمقراطية ترسي دعائم العدالة والمساواة ، ولكن ظهرت قوى أخرى تحاول أن تقلب المفاهيم وتزيف الحقائق من أجل ترسيخ الثقافة الذكورية بالمجتمع من خلال أحادية التفسير لبعض النصوص الدينية إضافة إلى إلصاق مكتسبات المرأة بالنظام السابق هذا بخلاف بعض تصرفات المجلس الوزارى الحالى التى رأت فيها التيارات النسوية تهميشاً للمرأة ومغازلة للقوى السياسية المتشددة .

وتحاول مختلف المنظمات النسائية والهيئات والأحزاب التقدمية تقديم وجهة نظرها والمدافعة عن المكتسبات التى حصلت عليها المرأة خلال الفترات السابقة من خلال كفاح ونضال الحركة النسوية رضخت له السلطة البائدة بعد طول عناء ولم تكن هبة منها، فمثلاً لم يتم إصدار قانون حق الأم المصرية المتزوجة من أجنبي في منح جنسيتها لأبنائها إلا عام ٢٠٠٤ وذلك بعد معاناة وضغط من الجمعيات الأهلية على مدار عشر سنوات، وغيرها من القوانين الخاصة بالمرأة والتي ناضلت الجمعيات الأهلية للحصول عليها كقوانين الأحوال الشخصية (الخلع والرؤية والحضانة والخلع).

ولأن وسائل الإعلام قوة مؤثرة وفعالة فى توجيه اتجاهات الرأى العام من خلال تركيزها على قضايا معينة أو تغطيتها لأحداث قد تعكس وجهة نظر أحادية نحو قضية ما. فرأينا أننا لابد أن نرصد ونوثق كيفية تناولها لقضايا المرأة المختلفة.

وقد قمنا بتحليل كيفية التناول الصحفي لقضايا المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير في بعض الصحف والمجلات المصرية وهي صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والمصري اليوم وأخبار اليوم ووطنى والمساء والأسبوع والشرق الأوسط والشروق، والمجلات هي حواء وصباح الخير وروزاليوسف، والمواقع الإلكترونية هى بوابة الأهرام الإلكترونية واليوم السابع وموقع مصرس وموقع تحرير أون لاين الإلكتروني وموقع بيت التحرير الإلكتروني وموقع الجورنال الإلكتروني وموقع الجزيرة الإلكتروني، وذلك خلال الفترة من ١ فبراير ٢٠١١ وحتى شهر أغسطس ٢٠١١، وينقسم المرصد إلى عشرة فصول، حيث تم اختيار أهم قضايا المرأة التي تم تناولها في الصحف والمجلات المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، والفصول كالتالي:

- الفصل الأول: يتناول قانون الخلع وكيفية تناول الصحف والمجلات لهذا القانون بعد أن ظهرت أصوات تطالب بإلغائه لأنه ضمن قوانين الهانم، وهل كانت الصحف مؤيدة لمثل هذه الأصوات وتقوم بتخصيص مساحات كبيرة لهم أم كانت محايدة؟ وهل اعتمدت في مصادرها على الخبراء القانونيين والتشريعيين أم كانت المصادر لا علاقة لها بالدين؟
- الفصل الثاني: يتناول الهجمة الشرسة على قوانين الأحوال الشخصية "الرؤية والحضانة" وكيفية تناولت الصحف والمجلات لهذه القوانين "الرؤية والحضانة"،حيث سيوضح لماذا تم التركيز على الرؤية والحضانة في الصحف؟ وهل استندت في تناولها لقانوني الرؤية والحضانة على الرأى الدينى والقانوني؟ هل تناولها كان مؤيداً أم معارضاً لهذه القوانين؟ ومدى اتسام الصحف والمجلات بالموضوعية في تغطيتها للإعتصامات المطالبة بإلغاء وتعديل القوانين.
- الفصل الثالث: يرصد التناول الصحفي لمدى علاقة المرأة بأحداث الفتنة الطائفية في مصر، وخاصة بعد الأحداث المؤسفة التي حدثت بعد ثورة ٢٥ يناير، حيث جاءت الإتهامات موجهة ضد المرأة بأنها سبب الشرارة لأحداث الفتنة الطائفية، لذلك فهو يوضح كيفية تناول الصحف والمجلات لهذه القضية وهل ربطتها بالمرأة أم أرجعتها لأسباب أخرى.
- في الفصل الرابع: كان اهتمامنا برصد التناول الصحفي لقضية المرأة في مواقع اتخاذ القرار، فرصدنا تناول الصحف **لتولي مناصب قيادية** على رأسها المنصب الأعلى بالدولة وهو منصب رئيس الجمهورية، بالإضافة إلي **إقصاء المرأة من حركة المحافظين**

الأخيرة وأخيراً **كوتة المرأة** والتي حظيت باهتمام بالغ في أغلب الصحف، والتي تبنت للأسف اتجاهاً مناهضاً للكوتة علي الرغم من أنها هي ذاتها التي طالما غردت في السرب المحلق في اتجاه تحقيقها في وقت من الأوقات، وجاء ذلك الاتجاه المفاجئ بمبررات واهية وغير منطقية.

- الفصل الخامس: يتناول كيفية تناول الصحافة المصرية لقضية حق المرأة المصرية المتزوجة من فلسطيني في منح جنسيتها لأبنائها، وهل كان التناول مؤيداً لمنح الجنسية أم معارضاُ أم محايداً؟ كما تم رصد التناول الصحفي للقضية بعد صدور القرار بمنح الجنسية المصرية للعديد من أبناء المصريات المتزوجات من فلسطينيين، لنرى هل اختلفت المساحة المخصصة لتناول القضية بعد صدور القرار عن تناولها قبل إقراره؟

- الفصل السادس: يتناول رصد لكيفية تناول الصحف والمجلات المصرية لموجة الإعتراضات التي كانت موجهه ضد المجلس القومي للمرأة ود.فرخندة حسن الأمين العام بعد ثورة ٢٥ يناير، وكيفية إبراز المؤيدين والمعارضين لسياسة هذا المجلس، إضافة إلى كيفية تناول الصحف والمجلات لموضوع إنشاء مفوضية للمرأة بدلاً من المجلس.

- الفصل السابع: يتناول كيفية تناول الصحف والمجلات المصرية لدور الجمعيات الأهلية بعد ثورة ٢٥ يناير وخاصة بعد تصريحات السفيرة الأمريكية والخاصة بحصول عدد من الهيئات الأهلية في مصر على ٤٠ مليون دولار وهو ما أثار الشك والريبة في الشارع المصري من مصادر تمويل الجمعيات وهو ما انعكس في الصحافة المصرية، حيث سيعرض صورة الجمعيات الأهلية في هذه الصحف هل كانت على وعى بدور الجمعيات الأهلية أم كانت تهاجم هي أيضاً.

- الفصل الثامن: يتناول كيفية تناول الصحف والمجلات لوضع المرأة العاملة خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، فتراجع دور المرأة بعد الثورة كان واضحاً سواء في الحياة السياسية أو على لسان المسئولين، كما يرصد المهن الجديدة التي اقتحمتها المرأة بعد الثورة، والجوائز العلمية التي حصلت عليها؟ كما سوف نرى هل تولت المرأة بالرغم من تراجع دورها أى مناصب جديدة؟ ولماذا لم تتولاها من قبل، إضافة إلى أننا سوف نرى هل كانت التغطية الإعلامية عميقة أم اكتفت بنشر الأخبار فقط؟ ما هى حجم المساحات التي خصصتها الصحف والمجلات لهذه الأخبار؟

- الفصل التاسع: يتناول كيفية تناول الصحف والمجلات للمخاوف التي سيطرت على المرأة بسبب تراجع دورها بعد ثورة ٢٥ يناير، والآمال التي كانت متوقعاها لكى تحصل عليها، فسوف نرصد المساحات التي تم تخصيصها لذلك، ومتى بدأت الصحف والمجلات في طرح هذه المخاوف والآمال، وما هى الأشكال الصحفية التي تم استخدامها، هل كانت بالعمق الكافي أم مجرد نشر أخبار فقط؟

- الفصل العاشر: تم فيه رصد قضية مشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير في الجرائد والمجلات؟ حيث سنرى هل تم عرض القضية بالشكل الكافي والملائم أم لا؟ وهل كان التناول مؤيداً للقضية أم معارضاُ أم محايداً؟ وهل كان النشر عن مشاركة المرأة في الثورة بكثافة النشر عن مشاركة الرجل بها أم أقل أم أكثر؟ فبالرغم الهجوم على كل ما يتعلق بالمرأة بعد الثورة إلا أن المرأة شاركت في نجاح هذه الثورة مثلها مثل الرجل.

وكشفت نتائج التحليل حدوث تراجع فى المساحة المخصصة لقضايا المرأة على صفحات الجرائد عن ما قبل الثورة، فعلى سبيل المثال:

- تم إلغاء صفحات محبوبتى: وهي صفحات كانت مخصصة للمرأة وكانت تصدر داخل جريدة الجمهورية كل يوم خميس، فأصبحت ثلث صفحة فقط وتصدر بإسم المرأة والطفل، وقد يستغنى عنها في بعض الأحيان.

- كما تم إلغاء صفحة المجتمع المدنى بالأخبار وصفحة المرأة بالمصرى اليوم لصالح الأخبار السياسية والخاصة بالفساد والمحاكمات لرؤوس النظام السابق.
- إضافة إلى تقليص مساحة قسم المرأة والطفل بالأهرام من نصف صفحة إلى الثلث فقط، إلى جانب أن اهتمامها ينصب في أحيان كثيرة بالنشر عن الموضة والأطفال والملابس.
- وجدنا أيضاً أن الأصوات المناهضة لحقوق المرأة أصبحت هى الأعلى على صفحات الجرائد والمجلات والتى تحاول الإقتصاص من مكتسبات المرأة التى حصلت عليها على مدار العقود الماضية.
- وفي النهاية نجد أن أغلب المعارك الخاصة بالمرأة والتي يتم إثارتها في الصحف تكون من خارج الساحة الصحفية، فنادراً ما فجرت الصحافة معارك لصالح المرأة من تلقاء نفسها.

والمحزن للغاية أن الهمسات في أروقة كل هذه المؤسسات الإعلامية العريقة تؤكد على أن القائمين عليها يرفضون تناول قضايا المرأة في كثير من الأحيان خوفاً من اتهامهم بأنهم تابعين للنظام السابق، أو أنهم يدعمون قضايا سوزان مبارك.

وردي على ذلك سيكون في ثلاث نقاط أولاً: إن قضايا المرأة لم تكن ولن تكون قضية شخصية واحدة أو قضية زوجة رئيس سابق، وإنما هى قضايا ناضلت من أجلها الجمعيات الأهلية النسوية مع بعض السيدات المهتمات وبعض الرجال المستنيرين المهتمين والمؤمنين بقضايا المرأة وظلوا يكافحون سوياً من أجل تحقيق مواطنة كاملة للمرأة لكي تستطيع أن تكون لها دور فاعل في مجتمعها.

ثانياً: كنت أظن أن المصرى الحر هو الذي يرفض التمييز ضد أى عنصر من عناصر الشعب، ولكن للأسف التمييز ضد المرأة تزايد بعد الثورة، ثالثاً وأخيراً: كنت أعتقد خطأ أن الإعلاميين تقدميين ولا يخافون قول الحقيقة ولكن للأسف هناك بعض الإعلاميين عكس ذلك، فقول الحق هو سمة الإعلامي التقدمي الذي يقوم بدوره مهما كانت الضغوط عليه، والساكت عن الحق شيطاناً أخرس.

لذا فقد حاولنا من خلال هذا المرصد تحليل كيفية تناول قضايا المرأة في الصحف والمجلات المصرية بعد الثورة، فواقع المرأة الأن بعد الثورة ما بين آمال وإحباطات، وما بين مكتسبات تسعى المرأة للحفاظ عليها والحصول على المزيد منها وبين قوى تعمل على إسقاطها .

د.إيمان بيبرس

رئيسة مجلس إدارة

جمعية نهوض وتنمية المرأة

الفصل الأول
قانون الخلع

ظلم شديد تتعرض له المرأة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير خاصة بعدما تعالت الأصوات المطالبة بإلغاء قانون الخلع والعديد من القوانين المنصفة للمرأة بحجة أنها صدرت في عهد النظام الفاسد وبرعاية "سوزان مبارك".. سوف نتعرض لما نشر حول قانون الخلع وذلك بهدف تحليل موقف الصحافة من قضايا المرأة والقوانين التي تمس المرأة حيث قمنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة برصد معالجة عدد من الصحف والمجلات لقانون الخلع واتضح من خلال الرصد ما يلي:

أولاً التغطية الصحفية لقانون الخلع:

- اهتمت جريدة الجمهورية بهذه القضية حيث تناولتها في عدة تحقيقات مع عدد من الأخبار.. في تحقيق نشر تحت عنوان " **خلعتي .. فاسترجتي.. ثم ندمتي يا حواء**"! بتاريخ ٢٠١١/٧/١٤ للدكتورة إكرام منصور ، تساءلت :هل حقق الخلع المراد للمرأة بحصولها على حقها في الانفصال بعيدا عن سنوات المحاكم .. أم أثرت بالسلب على استقرار الأسرة المصرية ؟ وعرضت الإجابة من خلال الأراء المؤيدة والمعارضة من الجنسين الذين تعرضوا لهذه القضية ..فالبعض يراه : إهانة للأسرة والآخر يراه وسيلة لخراب البيوت ... وفي تحقيق أخر لنفس الجريدة في يوم ٢٠١١/٨/١٣ تحت عنوان "**الكثيرون يطالبون بإلغائه بعد الثورة .. الحرام والحلال في قانون الخلع** "من إعداد فتحي الصراوى والذي أشار الي مطالبة الكثيرين بإلغاء قانون الخلع بعد الثورة ، وعرض أراء مؤيدة ومعارضة من خلال أخصائيين في الشريعة والقانون ... وبتاريخ ٢٠١١/٧/٢١ عرضت الجريدة خلاصة التقرير السنوي للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لإحصاءات الزواج والطلاق لعام ٢٠١٠ وانتهي إلي أن عدد حالات الخلع ٣٣٣٥ حالة .
- وتحت عنوان "قوانين "سوزان".. شبح الرعب للجمعيات الأهلية" بجريدة الجمهورية عرضت هبة الشرقاوي تقرير عن الندوة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨ التي أقامتها جمعية نهوض وتنمية المرأة بعنوان "الحفاظ علي مكتسبات المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير " حيث أكدوا علي أهمية أن نحافظ للمرأة علي المكتسبات التي في صالحها وحصلت عليها بعد جهود علي مدار سنوات طويلة من الكفاح وأشاروا إلي أن قوانين مثل الخلع أقرها الإسلام لرحمة المرأة ولكن نحن في تناولنا لتغطية خلع نتناولها في صفحة

الحوادث ويتم تناولها بسخرية ... وفى نفس الجريدة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢١ كتبت حنان عبد الحليم تحقيق صحفى تحت عنوان " للتشكك فيمن وراء هذا التشريع: مليونية "الخلع" على "الفيس بوك" .. عرضت خلاله الآراء المؤيدة والمعارضة لقانون الخلع كما أشارت الي البيان الذي أصدرته جمعية نهوض وتنمية المرأة للرد علي هذه الدعوات بالمليونية وعلي الأصوات التي ظهرت لتهدم كل ما سبق وتلغي القوانين المنصفة للمرأة بالاضافة الي ذلك تضمن التحقيق الدراسة الميدانية التي أجرتها جمعية نهوض وتنمية المرأة تحت عنوان "الرصد القانوني لقضايا المرأة ومن ضمنها قضية الخلع".

- ذكر أحمد رجب في مقاله "نصف كلمة " بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٩ بجريدة الأخبار إلي أن هناك اتجاه لمراجعة قوانين الأحوال الشخصية المتحيزة للمرأة وتمنى إنصاف الرجل مما فعله المجلس القومي للمرأة ويرجو الإبقاء على قانون الخلع الذي أنقذ مئات الرجال من الذبح والأكياس البلاستيك .
- وفى جريدة **الأهـرام** أوضح صلاح منتصر في عموده "مجرد رأى" بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ ،أن هناك قوانين سيئة السمعة يمكن إصلاحها ولكن هناك أيضا ما يحقق الفائدة للمجتمع ويجب الحرص عليه مثل قانون الخلع ... وفي حوار جرئ للكاتب مصطفى إمام مع المستشار محمد عزت الشاذلي رئيس محكمة الأسرة بتاريخ ٢٠١١/٩/٢ أكد فيه أن "**الخلع من قانون الخلع .. والعودة للإبراء**" وقال أنه كان لسوزان مبارك وجمعيات حقوق المرأة دور في ممارسة الضغط لإصدار قانون الخلع ولم يتم الاستجابة للأصوات العاقلة التي نادت بأن يكون الخلع بموافقة الطرفين ويعتقد أن هناك إساءة من جانب كثير من السيدات في استخدام هذا الحق ... ونشر تحقيق آخر تحت عنوان :**علماء الدين : قانون الأحوال الشخصية .. تضييق لما أحله الله**" إعداد محمد فتحي ومروة بشير بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ ، حيث تعرض لقانون الخلع من ضمن باقي قوانين الأحوال الشخصية وعرض مآخذ عرفية عليه.
- وتحت عنوان "نهوض وتنمية المرأة .. ترفض المطالبة بإلغاء قانون الخلع " بتاريخ ٢٠١١/٤/١٠ نشرت وسام عبد العليم بجريدة الأهرام البيان الذي أصدرته جمعية نهوض وتنمية المرأة للرد علي ما وصفته بـ"الأصوات التي ظهرت لتهدم كل ما سبق وتلغي القوانين المنصفة للمرأة بحجة أنها صدرت في عهد مبارك .

- وفى تحقيق كبير بجريدة الوفد تحت عنوان" **قوانين الهانم .. بعضها أهدر المال العام .. والأخر فاقد الشرعية** " من إعداد محمود عبد الرحمن بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٨ حيث تعرض خلال سطوره إلي قضية الخلع والذي أوضح أنه من أخطر التشريعات التي صدرت برعاية سوزان مبارك.
- بينما تعرضت مجلة "حواء" لهذه القضية من خلال تغطية لندوة نشرت بتاريخ ٢٠١١/٦/٤ أقامها مركز قضايا المرأة تحت عنوان " **قانون أحوال شخصية وفقا لمقاصد الشريعة** " حيث تناولت قوانين الأحوال الشخصية الحالية والجدل المثار حولها وعلى رأسها قانون الخلع وانتهوا إلى: أن الذي يحمي حقوق المرأة ليس القانون وحده ولكن المجتمع بأكمله ، وأن من سن الخلع ليست سوزان مبارك بل الرسول "ص" ... كما نشرت تحقيق بعنوان" **مصلحة الأسرة .. وثغرات قوانين الأحوال الشخصية** " بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ حيث عرضت بعض الثغرات التي تؤرق المتخصصين في هذه القوانين والتي يتمنى البعض تجاوزها.

- تناولت الصحف بعض قضايا الخلع بطريقة تسئ للمرأة وتشير إلى لجوءها للخلع لأسباب تافهة وذلك كما فى المصرى اليوم عدد ٢٠١١/٨/٨ تحت عنوان "**امرأة تطلب الخلع لإصرار زوجها على "الطبيخ"** ، وجريدة أخبار اليوم عدد ٢٠١١/٤/٩ تحت **عنوان** " **أبلغ عن استيلاء زوجته على المال العام .. فخلعته!**".
- وفي نفس الإطار كتبت أنجيل رضا بجريدة وطني بتاريخ ٢٠١١/٤/١١ تحت عنوان "في مليونية إنقاذ الأسرة المصرية .. ايمان بيبرس ترفض المطالبة بإلغاء قانون الخلع" حيث تمت الإشارة إلي البيان الذي أصدرته جمعية نهوض وتنمية المرأة للرد علي هذه الدعوات بالمليونية وعلي الأصوات التي ظهرت لتهدم كل ما سبق وتلغي القوانين المنصفة للمرأة بالإضافة الي ذلك تضمن الخبر الدراسة الميدانية التي أجرتها جمعية نهوض وتنمية المرأة تحت عنوان "الرصد القانوني لقضايا المرأة ومن ضمنها قضية الخلع".

<u>ثانياً تحليل التغطية الصحفية لقانون الخلع:</u>

من أكثر القوانين التي أثارت الجدل هو قانون الخلع والذي يري فيه الرجال انتقاصاً لهم، بينما اعتبرته المرأة انتصاراً لها حيث يمنحها القانون مستنداً للشريعة الإسلامية فرصة للخلاص أمام تعنت الأزواج وعجز القانون عن تمكينها من الإنفصال والطلاق ... ولا يزال الخلاف متأججا

حول هذا القانون.. فالمطالبين بإلغاء الخلع بعد الثورة يؤكدون أنه مخالف للشريعة الإسلامية، على الرغم من أنه ذكر في القرآن والسنة، **وبعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:**

- اهتمام جريدة الجمهورية بعرض هذه القضية من خلال عدة تحقيقات على عكس الصحف الأخرى التي تناولتها فقط من خلال أخبار أو تحقيق منفرد... ولاحظنا اهتمام جريدة الجمهورية بعرض كافة الآراء حول هذا الموضوع سواء كانت المؤيدة له أو المعارضة، ولكن يعيب على التغطية الصحفية لجريدة الجمهورية للقضية هو نشر بعض الموضوعات ذات عناوين سلبية، حيث أوحت بأن الخلع قانون سئ وسوف يؤدى إلى تفتيت الأسر المصرية، وبالرغم من ذلك فإن العناوين ليس لها علاقة بما جاء في الموضوعات والمادة الصحفية المكتوبة تحت العنوان التي تناولت الموضوع من كل الزوايا.
- ومن جانب أخر فإن هناك عدد الموضوعات في جريدة الجمهورية التي كانت مؤيدة لقانون الخلع في عناوينها ومضمونها، وأوضحت ما طالبت به إحدى الجمعيات الأهلية من شرعية القانون من الناحية الدينية.
- أغلب الموضوعات التي تم نشرها في جريدة الجمهورية عن قانون الخلع قامت به سيدات صحفيات.

كما لاحظنا عدم اهتمام المجلات بشكل عام بالقضية ولم يكن هناك اهتمام سوى من مجلة "حواء" بإعتبارها مجلة متخصصة وتتناول قضايا المرأة، حيث نشرت موضوعين عن القضية موضحة من خلالهما مدى شرعية قانون الخلع وأن لا علاقة له بسوزان مبارك.

ويعكس تناول الصحف للقضية تحيز صارخ ضد هذا القانون الذي يعطى للمرأة مخرجاً شرعياً من جحيم الحياة مع رجل لا تستطيع الحياة معه ، ويبدأ هذا التحيز بوصف هذا القانون بأنه قانون الهانم أو قانون سوزان أو أن الخلع من أخطر التشريعات بالرغم من أن الخلع موجود في الشريعة الإسلامية من خلال أحاديث صحيحة ، وظهر هذا التحيز بشدة في جريدتي المصري اليوم وأخبار اليوم من خلال عرض القضية بطريقة تسئ للمرأة وتشير إلى لجوءها للخلع لأسباب تافهة.

كما الظهر التحيز ضد قانون الخلع أيضاً في جريدة الوفد واستخدام عنوان "الخلع من أخطر التشريعات" وربطه بأنه السبب وراء انهيار الأسرة المصرية، ولم تنشر جريدة الوفد أى رأى مؤيد للخلع.

عنصر أخر في التحيز من خلال نشر الكلام المرسل والآراء المعارضة للخلع دون وجود أسانيد قانونية أو دينية لهذه الآراء يتم توضيحها من خلال خبراء قانونيين

وشيوخ الدين الإسلامي وظهر هذا جلياً في تغطية الأهرام حيث اتخذت الأهرام الجانب المعارض للقانون مستخدمة في ذلك أراء دينية غير صحيحة وكان يمكن للجريدة أن تلتزم الحيادية وتعرض لكل وجهات النظر من خلال أخذ أراء رجال الدين المتعقلين والمتبحرين في شئون الدين.

ونجد أن جريدة الأهرام خصصت مساحة كبيرة لحوار مع أحد المستشارين وصل إلى ثلث صفحة تقريباً يهاجم قانون الخلع، كما تم نشره في العدد الأسبوعي للجريدة والتي تكون مقروءة بشكل أكبر، ولم تقم بنشر موضوع أخر يكون مؤيد للقانون أو أن يكون رد على ما ذكره المستشار.

وعلى العكس نجد قيام بوابة الأهرام الإلكترونية بنشر بيان لإحدى الجمعيات الأهلية "جمعية نهوض وتنمية المرأة" والتي أوضحت فيه بشرعية قانون الخلع من الناحية الدينية، حيث جاء البيان مؤيداً للخلع وتم تخصيص مساحة له، وهو ما يعبر عن وجهة نظر مؤيدة إلى حد ما.

كما نشرت نفس البيان جريدة وطني وخصصت مساحة كبيرة له وهو ما يعبر أيضاً عن اتجاهها في تأييدها لقانون الخلع

وهنا تطرح جمعية نهوض وتنمية المرأة تساؤل وهو لماذا يتم نشر قضايا الخلع تحديداً بالرغم من كونها نوع من أنواع الطلاق ولكنه يقع من جانب المرأة بينما لا يتم نشر حالات الطلاق العديدة التي تقع من جانب الرجل؟ ولماذا يتم نشرها في صفحة الحوادث؟ هل هي جريمة أن تطلب المرأة الخلع؟ لماذ تتصدر العناوين المستفزة التي توحي بطلب المرأة للخلع لأسباب تافهة مانشتات صفحة الحوادث وربما تجد طريقها للصفحة الأولى كعنوان صغير يجذب القارئ؟

وبعد أن تعالت الأصوات التي تطالب بإلغاء قانون الخلع ومساعدة الصحف والمجلات لهذه الأصوات وتأييدها حتى عن دون قصد، وذلك بمجرد نشر العناوين السلبية التي توحى بأن الخلع أدى إلى خراب الأسر المصرية، فقد أصدرت جمعية نهوض وتنمية المرأة بياناً صحفياً للرد علي تلك الدعوات التي تطالب بإلغاء قانون الخلع بحجة أنه غير شرعي ويتناقض مع الشريعة الإسلامية، حيث أكد البيان على أن الخلع حق شرعي نصت عليه الشريعة من آلاف السنين حيث عرفه الفقهاء أنه (فراق الرجل وزوجته ببدل يحصل عليه الزوج) وقيل أيضاً (أنه فداء بأن تفتدى الزوجة نفسها بمال تعطيه لزوجها الكارهة له) ، وقد ذكره الحق تبارك وتعالى فى سورة البقرة في قوله **"الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون (229)**

وقد ورد عن ابن عباس من أن امرأة ثابت ابن قيس بن شماس قد جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت له (يا رسول الله ما أعتب عليه فى خلق ولا فى دين ، ولكنى أكره الكفر فى الإسلام – فقال لها رسول الله (ص) أتردين عليه حديقته – قالت نعم وأزيد ، فقال صلى الله عليه وسلم أما الزيادة فلا، ردى عليه الحديقة ، وقال لثابت : طلقها تطليقة) وهذا الحديث أصل الخلع وأجمع عليه جمهور الفقهاء

كما أجمع الصحابة على جواز الخلع ، فقد تكررت الحوادث أيام الخلفاء الراشدين في عهد عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما ، مثل حالة خلع الربيع بنت معوذ بن عفراء من زوجها.

وقد أجرت جمعية نهوض وتنمية المرأة دراسة ميدانية تحت عنوان "الرصد القانوني لقضايا المرأة " ومن ضمنها قانون الخلع بهدف التعرف على أسباب لجوء المرأة لطلب الخلع بدلاً من الطلاق لإنهاء حياتها الزوجية على الرغم من حرمانها من حقوقها المادية التي يضمنها لها الطلاق، وقد تم إجرائها على عينة ممثلة من السيدات اللاتي طلبن الخلع من مختلف الطبقات في ثلاث محافظات هي القاهرة والقليوبية والغربية وتراوحت أعمارهن ما بين ٢٥ سنة وحتى ٦٠ سنة، وكشفت الدراسة عن أن:

- غالبية أعمار اللاتي طالبن بالخلع في الفئة العمرية ما بين ٣٥ ٤٥ سنة.
- ارتفاع نسبة الأمية بين الزوجات اللاتي طلبن الخلع في الثلاث محافظات، وكان السبب الذي تصدر أسباب طلب الخلع وأسباب اختيار النساء للخلع بدلاً من الطلاق هو سوء معاملة الزوج حيث وصلت نسبة السيدات اللاتي ذكرنه هو ٦٦.٦% من أفراد العينة ، تلاه عدم إنفاق الزوج على الأسرة ووصلت نسبة النساء إلى ٥٠% من أفراد العينة ، أما نسبة السيدات اللاتي ذكرت قيام الزوج بالزواج من أخرى هي ١٣.٣%.
- كما كشفت الدراسة اقتران المعاملة السيئة للزوج باستخدامه للعنف حيث أن ٨٠ % من السيدات الطالبات للخلع تعرضن للعنف من قبل أزواجهن وفي أحيان كثيرة كان يجتمع سببان من الأسباب السابقة لطلب الخلع.

الفصل الثاني
المرأة والحضانة وحق الرؤية

تعرضت قوانين الأحوال الشخصية إلى هجوم من القوى الرجعية التي أرادت أن تنتقص من حق المرأة ، ومن ضمن هذه القوانين قوانين الحضانة والرؤية ، حيث تعالت فجأة أصوات بعض الأباء من غير الحاضنين ليُطالبوا بتغييرها في وقت قد يراه البعض غير مناسب نظراً لما تمر به البلاد من مشاكل اقتصادية وسياسية كبيرة ونظراً إلى أن موادها قد نُصت بعد دراسات مستفيضة كان هدفها الإرتقاء بالأسرة المصرية، وبالتالي لا يجوز الاعتراض عليها لمجرد أنها ظهرت قبل ثورة ٢٥ يناير.

على الجانب الآخر هناك بعض من يرون أنها كانت "قوانين سوزانية" في إشارة إلي أنها كانت بأوامر من قرينة الرئيس السابق وانعكاساً لتوجهاتها. وكادت تلك الهجمة الشرسة والمفاجئة على القانون الحالي أن تُحدث نوع من التخبط لدى صانعي القرار بحيث وجدنا إشاعات تفيد بإقرار قانون جديد أو تعديلات في أقل من ٢٤ ساعة وتعهدات من المفتي بإصدار فتوى خلال ١٠ أيام ! الأمر الذي أثار حالة من الفزع لدى الحاضنات التي دفعهم قلقهن إلي الرد بهجوم شرس مضاد يطالبن فيه بحقوقهن التي حصلوا عليها بعد كفاح طويل بمساعدة العديد من الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

ولا يزال الموضوع قيد الدراسة المتأنية دون الإلتفات لضغوط أي من الطرفين، إلا أنه صدرت خلال الفترة الماضية بعض ردود الفعل من المسئولين، منها قرار إحدى الجهات المسئولة مجمع البحوث الإسلامية- استمرار العمل بالقانون الصادر في ٢٠٠٧ فيما يخص الرؤية والحضانة.

أولاً: التغطية الصحفية لقوانين الأحوال الشخصية "الرؤية والحضانة":

اتخذ التناول الصحفي لموضوع الرؤية والحضانة أكثر من شكل صحفي وتنوع ما بين: خبر، تحقيق، مقال، تقرير، بريد القراء.

- جريدة "الأهرام" بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٤ نشرت مقالة لنهاد صالح بعنوان "**احتجاج الحاضنات أمام وزارة العدل**" ، طرحت فيه تساؤلات الأمهات الحاضنات ، والتي حملت قلقهن من المقترحات المقدمة لتعديل قوانين الحضانة والرؤية.

- فى سلسة من المقالات بعموده " على فين " بجريدة الوفد كان " محمد أمين " من أشد المعارضين لقوانين الأسرة الحالية . ففى عدد ٢٠١١/٣/٢٥ نُشرت مقالة بعنوان " **المليونية القادمة.. وقوانين الهانم** ". وعرض فيها رأيه الداعم لتغيير قوانين الحضانة والرؤية ، حيث يرى أن قوانين الأحوال الشخصية أدت إلى وجود حرب أهلية داخل الأسرة ، وأنها صدرت بأوامر قرينة الرئيس السابق لتخريب الدولة من القاعدة والقضاء على البنية التحية للوطن. وتابع فى عدد ٢٠١١/٤/١ تحت عنوان "**عاوز أشوف بنتي!**" هجومه على ما أسماه قانون قطع صلات الأرحام أو قانون سوزان مبارك ، وفيه عرض مطلبين.. الأول: خاص بسرعة إصدار قانون الاستضافة وعودة الولاية العلاجية والتعليمية للأب ، والثاني: خاص بإعادة سن الحضانة لـ ٧ سنوات للولد و ٩ سنوات للبنت. وبتاريخ ٢٠١١/٤/١٥ تحت عنوان "**نساء يحاكمن السيئة الأولى!** "، وكرر محمد أمين تشديده على ضرورة البت في المقترحات المقدمة لتعديل قانون الأحوال الشخصية- ومن أهمها الحضانة- كما تابع هجومه الشديد على ما يسميها "قوانين سوزان".
- ملحق شباب التحرير- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٦ أجرت ميرفت عبد التواب تحقيقاً تحت عنوان "**أباء وأجداد يطالبون بإلغاء قانون سوزان**" ، وعرضت فيه لآراء المناهضة لقوانين الأسرة الحالية والقرار الوزاري الخاص بالرؤية . وقد جاء التحقيق منحازاً لوجوب تغيير الرؤية لإستضافة نظراً لكون جميع من تم التحاور معهم من الرجال والآباء غير الحاضنين بالإضافة إلى جدة غير حاضنة.
- وفي ٢٠١١/٣/٢٧ بجريدة الجمهورية أعدت عبير فتحي تحقيقاً بعنوان "**الحاضنات يستغثن من قرار الاستضافة الجديد الأمهات: ظالم والتوقيت غير مناسب**". وقامت فيه بعرض أراء الأمهات الحاضنات ورأي الخبراء في علم النفس والدين . في حين لم تطرح أياً من أراء المطالبين بتغيير القوانين أو تعديلها ؛ ولذا كانت أغلب الآراء محابية للقوانين الحالية.
- جريدة "الأهرام" بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ نشرت الجريدة تحقيقاً لنهاد صالح تحت عنوان "**اتهمن الأباء بالاختطاف والابتزاز: الحاضنات يرفضن المشروع المقترح**" ، وتم عرض أراء الأمهات المتضررات، إضافة إلى آراء الخبراء الذين قدموا مقترحات للضوابط التي يمكن أن تنظم الإستضافة إذا كانت مصلحة الطفل تقتضي وجودها.
- في جريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ كتبت آية نبيل تحقيق تحت عنوان" بعد تعهد المفتى بتغيير قوانين سوزان مبارك".. حقوقيون يرفضون المساس بقوانين

الأسرة والطفل حتى تشكيل مجلس الشعب " عرضت خلاله أراء رؤساء جمعيات نسائية وحقوقيين منهم د.إيمان بيبرس رئيس جمعية نهوض وتنمية المرأة التي انتقدت معارضة القوانين بحجة الشريعة الإسلامية أو خروجها في ظل النظام السابق ".

- جريدة "الجمهورية" بتاريخ ٢٠١١/٤/٤ نشرت الجريدة تحقيقاً لأحمد توفيق بعنوان "**حرمان الأباء والأجداد من الرؤية.. فجّر القضية قوانين سوزان مبارك للأحوال الشخصية.. تهديد للمجتمع أم لمصلحته؟** ". وتم عرض مختلف الأراء به، بحيث أبدى البعض انزعاجهم مما عدوه تضخيماً لقضايا المرأة وإضفاء صيغة الفئوية عليها ، في حين أبدى البعض الآخر رفضه للإتهامات الموجهة إلي قوانين الأسرة الحالية لأنها صدرت بعد دراسات متأنية وجهود متواصلة من الجمعيات المدنية.
- جريدة "الوفد" بتاريخ ٢٠١١/٤/٥ نشرت الجريدة خبراً بعنوان "**وصفوه بالمشبوه و السبب في خراب البيوت مظاهرة الأباء والأجداد بنقابة الصحفيين لإسقاط قانون الأسرة والطفل**". والذي تناول الوقفة الاحتجاجية لمجموعة "إنقاذ الأسرة" أمام نقابة الصحفيين المعارضين لقانون الأسرة والطفل الحالي.
- نشرت جريدة "الأخبار" في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٤/٥ مقالة لمحمد عبد الحافظ تحت عنوان "**ابن أمه**" بعمود "بـ .. حرية"، أعرب فيها عن رأيه المناهض لقوانين الأسرة ، التي هاجمها بشدة ونادى بتغييرها. يعيب المقالة شخصنة الموضوع ، حيث قال أن السبب وراء قوانين الأسرة أن سوزان مبارك زوجة الرئيس السابق كانت ترغب أن يصبح كل ولد في مصر – ابن أمه مثل جمال ، واستخدم لفظ ابن أمه بشكل عنصري ومسيء. وتابع الموضوع فى عدد ٢٠١١/٤/٢٤ ، ولكنه ركز في هذه المقالة ، بعنوان " **أبناء الموت والطلاق**" على قانون الحضانة تحديداً ، وفيه تعرض لجانب مختلف من جوانب إشكالية قانون الحضانة ، وهي أن الأرمل يُعامل معاملة المطلق ، فيمكن حرمانه حضانة ابنه في حالة وجود الحماة على قيد الحياة. أما مقالته الثالثة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٦ بعنوان "**هجوم المطلقات**" دعا فيه لبدء حوار حول قانون أسرة متوازن يستهدف مصلحة الطفل في المقام الأول ، وبه عقوبات رادعة للمخطئ من الطرفين.
- جريدة "الجمهورية" بتاريخ ٢٠١١/٤/٦ نشرت خبراً بعنوان "**كلاب سوزان!!** " عما حدث بندوة الرؤية والقانون التي نظمتها رابطة خريجي الأزهر بالتعاون مع جمعيتيّ (كرامة) و(المرأة والقانون)، حيث هاجم الحاضرون د.عبد الله النجار ومن معه من الضيوف ، لقوله أن حضانة المرأة لطفلها تصل إلي أربعين عاماً عند ابن

حزم الظاهري. وقد تناولت صحف أخرى هذا الخبر، منها جريدة أخبار اليوم التي نشرت تحقيقاً بعنوان "**قانون سوزان مبارك باطل.. ندوة الرؤية تحولت إلي خناقة**"، والتي عرضت كاتبته "هند فتحي" مختلف أراء الحضور حول الرؤية والاستضافة .

- جريدة "الجمهورية" بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ اهتمت بنشر تحقيق بعنوان "**بين الرؤية والاستضافة.. الأطفال حائرون والأمهات يتساءلن تقسيم الحضانة قد ينتج طفلاً مصاباً بالإنفصام**"، وفيه عرضت الجريدة آراء المحامين والأمهات المتضررات وغيرهم في القانون المقترح.
- مجلة "حواء" بتاريخ ٢٠١١/٤/١٦ نشرت التحقيق الأول لإيمان عبد الرحمن عن هذا الموضوع تحت عنوان "**ما بين مؤيد ومعارض قرار استضافة الطفل.. في ميزان وزارة العدل**" ، وكما يتضح من عنوان التحقيق تم عرض الأراء المؤيدة والمعارضة للقرار ، وفيه تم عرض مقترح جديد في هذا الشأن وهو أن يكون بين الأم والأب عريضة اتفاق كما يوجد في استراليا للاتفاق على كل الأمور المتعلقة بالاستضافة وتوثيقها في المحكمة ليتابع المسئولون تنفيذها بعد ذلك.
- جريدة "الأخبار" بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٨ نشرت خبراً بعنوان "**الأمهات الحاضنات يتظاهرن للإبقاء علي قانون الرؤية بدون تعديل**". وفى نفس العدد مقالة لمخلص عبد الحي بعنوان "**يا دعاة الحرية ارحموا الأب**" حول قضية حرمان أحد الأباء من السفر للولايات المتحدة لرؤية أبنائه الثلاث من سيدة مصرية. والذي نشرت الوفد خبراً حول قصته في عددها الصادر في ٢٠١١/٤/١٦ تحت عنوان "**سكرتيرة بالخارجية تحرم أباً من رؤية أولاده**".
- قامت جريدة "الأهرام" بنشر تحقيق لعزيزة فؤاد بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٩ تحت عنوان "**جدل وضجيج حوله: قانون الأحوال الشخصية ليس من صنع الهانم!** "، وتضمن أراء عدد من الخبراء حول قانون الرؤية.
- جريدة "الأهرام" بتاريخ ٢٠١١/٥/٥ نشرت خبراً بعمود "فكر ديني" بعنوان "**في اجتماع لجنة المرأة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية: حق الحضانة للأم والسن مسألة اجتهادية**"، عُرض فيه رأي اللجنة بخصوص الحضانة والرؤية، والتي ترى أن الحضانة حق ثابت للمرأة ولكن ما نص عليه القانون الحالي من أن مدة الحضانة ١٥ سنة تعد فترة طويلة، وأن الرؤية لمدة ٣ ساعات أسبوعياً فترة غير كافية ، كما ترى أن من حق الأب استضافة الأبناء قياسا بحقه في الولاية والرعاية المشتركة على أن تكون هناك ضمانات تكفل عودة الطفل للأم. كما شمل

الخبر استعراضاً لمجموعة التوصيات التي عرضتها اللجنة بخصوص هذه المسألة.

- نشرت جريدة "الأخبار" مقالة لنادية عبد السميع بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٧ تحت عنوان "**مطلوب قانون جديد يضمن للطفل رعاية والديه**" ، عن ندوة المركز المصري لقضايا المرأة "استضافة الطفل بين الحق وضوابط التطبيق". وتم عرض رأي الخبراء ومن ضمنهم رئيس محكمة الأسرة بطنطا الذي عرض مشروع لقانون جديد يعبر عن رأيه في مشروعية الإستضافة في إطار ضوابط معينة تحكمه.
- جريدة "أخبار اليوم" " بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ في صفحة "أحكام تهمك"، نشر "عبد المجيد الجمال" حيثيات الحكم الصادر في نهاية شهر مارس بحق الأب في استضافة أبنائه الذين هم في حضانة أمهم أو إحدى النساء.
- جريدة "الأخبار" بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٣ كتب حازم الحديدي في عموده "لمبه حمرا" مقالة هاجم فيها قانون الرؤية ، مشيراً إلي أنه قانون ينحاز للمرأة دون الرجل الذي بدونه لم تكن المرأة لتنجب هذا الطفل- حسب قوله- أثارت هذه المقالة تساؤلات البعض حول هل يكفي أن يكون الرجل سبباً في وجود الطفل في الحياة لكي يطالب برؤيته وممارسة أبوته معه، دون الإلتفات إلى أهمية مراعاة هذا الرجل لحدود وشرع الله في حسن معاملة الطفل ومطلقته وممارسة قوامته بالإنفاق علي طفله واتقاء الله بعدم استغلال ولايته التعليمية والعلاجية لإيذاء الطفل نكاية في الأم . فقد عرض الصحفي معاناة بعض الأباء غير الحاضنين دون الإشارة ولو من بعيد إلى معاناة بعض الأمهات الحاضنات من عدم إنفاق أزواجهن السابقين ومحاولاتهم لخطف أطفالهن أو نقلهم لمدارس بمستوى سيء علي الرغم من قدرتهم المادية- بل ويختتم مقالته بالاستهزاء بالثورة واتهامها بالانحياز للمرأة !
- بجريدة "الأهرام" أعد وجيه الصقار تحقيقاً بعدد ٢٠١١/٦/٢٨ بعنوان "**حق الرؤية.. يؤرق الملايين!** " ، وفيه تم عرض آراء الخبراء في الموضوع ، وجاءت جميعها مؤيدة لتعديل أو تغيير قانون الرؤية الحالي، وقد يرجع السبب في ذلك إلي أن أغلب من تم استضافتهم كانوا من الأباء غير الحاضنين.
- جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١١/٧/٢ كتب شارل فؤاد المصري مقالة تحت عنوان "**مجموعة إنقاذ الأسرة**" لم يُخفي فيها تعاطفه الشديد مع هذه المجموعة المكونة من أباء غير حاضنين وذويهم.
- نشرت جريدة الأخبار بتاريخ ٢٠١١/٧/١٥ خبراً تحت عنوان " **خبراء الأسرة : رؤية الطفل واستضافته علي ثلاثة مراحل** ". حول مناقشة خبراء مؤسسة قضايا

المرأة المصرية لموضوع حق الرؤية والاستضافة والخروج بمقترحات بتدرج عملية الاستضافة حسب عمر الطفل.

- نشرت جريدة الجمهورية تحقيقاً بعمود " القضاء بين الشريعة و القانون " بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٢ تحت عنوان "**الفقهاء أهملوا قواعد الرؤية الشرعية وتركوها للقانون** " ، وقد تم التركيز في هذا التحقيق على الرأي المعارض للقانون الحالي للرؤية ، وعلي الرغم من اتفاق من تم التحاور معهم في معارضة القانون إلا أنهم اختلفوا حول أحقية الأب غير المنفق في رؤية أبنائه من عدمها.
- جريدة الأهرام نشرت بتاريخ ٢٠١١/٩/٢ حواراً مطولاً مع المستشار محمد عزت الشاذلي رئيس محكمة الأسرة تحت عنوان " **بعد ٣٠ سنة من الإنقلابات غير الشرعية والاضطرابات غير الأسرية : ثورة التغيير على قوانين الأحوال الشخصية قادمة** " ناقش فيه السيد محمد عزت أرائه القانونية حول قوانين الأسرة. يُعيب هذا الحديث الصحفي الانحياز الشديد لوجهة النظر المعادية لقوانين الأسرة الحالية ، بحيث تبني كلا من المحاور والمتحاور معه رأياً معارضاً ، اتضح في العناوين الرئيسية والفرعية ، واتضح أيضاً من حديث سيادة المستشار ، والذي قد يمثل رأيه انعكاساً لرأي قضاة محكمة الأسرة بما أن هذا رأي رئيس محكمة الأسرة نفسه.
- وقد كانت رسائل بريد القراء –وخاصة في عدد الجمعة في جريدة "الأهرام" من وسائل النشر الصحفي للقضية، فقامت بعرض رأي احد القراء في الموضوع بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ بضرورة عودة سن الحضانة لـ٧سنوات للولد و ٩ للبنت. كما نشرت رسائل للقراء تتبنى كلا الرأيين، الأولى بعنوان "**الحاضنات الباكيات**" بتاريخ ٢٠١١/٦/١١ والتي مثلت الرأي المعارض للقانون الحالي، والثانية بعنوان "**المقهورات**" والتي مثلت الرأي الأخر المؤيد للقانون الحالي. ثم أعقبت نشر التعليقات علي هذه الرسائل بيوم ٢٠١١/٦/٢٥ و٢٠١١/٧/٢. وأخيراً عرضت رسالتين مناهضتين للقانون الحالي بيومي ٢٠١١/٨/٦ تحت عنوان "**الحاضنة والمحضون**" و٢٠١١/٨/١٣ بعنوان "**الرؤية الحائرة**".
- كتبت يمنى مختار خبراً في جريدة "المصري اليوم" بعنوان "**حملة طرق الأبواب اعتراضاً على قانون الأسرة**". وذلك بتاريخ ٢٠١١/٩/١١.

<u>تحليل التغطية الصحفية لقوانين الأحوال الشخصية:</u>

كشفت نتائج تحليل التغطية الصحفية للصحف والمجلات التي تم رصد كيفية تناولها لقوانين الأحوال الشخصية عن نتيجة عامة وهي قيام الصحف بالربط بين قوانين الأحوال الشخصية

وبين قوانين سوزان مبارك، وأن صدورها بالشكل الموجود حالياً أدى إلى قطع صلة الرحم وندلاع حرب أهلية داخل البيوت، وخلصت النتائج إلى ما يلي:

- أغلب التحقيقات والمقالات التي نشرتها جريدة الأهرام مناهضة لقانوني الحضانة والرؤية وخصصت مساحات كبيرة لذلك، وظهر ذلك واضحاً في أكثر من عدد، ووصفت هذه القوانين بأنها قوانين سوزان مبارك، ودعت لضرورة تغييره، كما كان هناك أكثر من موضوع عن أباء وأجداد يطالبون بإلغاء القوانين ويتم أخذ أراء الأباء في القوانين دون الإشارة إلى أراء الحاضنات ومعاناتهن بعد الإنفصال من تعنت الأباء واستغلال الولاية التعليمية ونقل الأولاد لمدرسة أقل في المستوى نكاية في الزوجة بالرغم من قدرته المالية.
- كما قامت جريدة الأهرام بنشر توصيات لجنة المرأة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بأنها تطالب بإلغاء القوانين وأن يكون سن الحضانة ٧ سنوات للولد و ٩ سنوات للبنت دون توضيح أى سند شرعى أو رأى الدين في القانون الحالي أو القانون المقترح.

- كما كانت الصدمة كبيرة في المساحة التى تم فردها لحوار تم نشره لرئيس محكمة الأسرة الذي صرح بأنها قوانين سوزان مبارك وأنها السبب في إصدارها دون سند ديني، وهو ما يعكس رأي قضاة محكمة الأسرة الذين يحكمون في هذه القضايا، وكان واضحاً بأن المحاور ضد القوانين وأنه مع إلغائها حيث ظهر في العناوين الفرعية والرئيسية والأسئلة التي تم وضعها للمحاور.
- ولم نجد سوى تحقيق واحد للصحفية نهاد صالح في جريدة الأهرام الذي كان مع قوانين الأحوال الشخصية حيث اعتمدت في مصادرها على المؤيدين للقوانين
- وبالمقارنة بين حجم المساحات التي تم تخصيصها للموضوعات المعارضة لقوانين الأحوال الشخصية وبين المؤيدة سنجد بأن الإتجاه المعارض تم تخصيص مساحات كبيرة له.
- نجد أن جريدة الأخبار والوفد كانت لغتهما الصحفية فيها انحياز ومعارضة وبشدة لقوانين الأحوال الشخصية واستخدمت المصطلحات المناهضة لهذه القوانين، حيث نسبت جريدة الأخبار هذه القوانين لسوزان مبارك وأرجعت سبب مساهمتها في إصدارها إلى أنها تريد أن يكون كل رجل في مصر ابن أمه مثل جمال ابنها، وهو ما يسئ لهذه القوانين بشكل كبير، فلم تكن حيادية في عرضها لهذه القضية، كما اتخذت جانب الأباء وأمهات الأباء على طول الخط ونشرت معاناتهم الكبيرة في عدم رؤية الأولاد غير ٣ ساعات وأنها غير كافية، وأشارت في موضوع أخر بأن الرجل الأرمل يعامل معاملة

الرجل المطلق في أنه عند وفاة الأب يذهب الطفل لأم الزوجة وهو ما استنكره كاتب الموضوع بشدة بالرغم من أن الدين الإسلامي في الجزء الخاص بترتيب استحقاق الرؤية واضح وصريح في أحقية أم المرأة في الحصول على حضانة الطفل بعد وفاة الأم أو عدم أحقيتها في الحضانة لسبب ما.

- أما في جريدة الوفد فكانت ضد هذه القوانين في كل ما نشرته عنها وطالبت بأن يكون سن الحضانة للولد ٧ سنوات والبنت ٩ سنوات دون اسنادها لأى مصادر قانونية أو تشريعية، واستخدمت تعبيرات صحفية مثل "قوانين الأحوال الشخصية تؤدى إلى حرب أهلية" و"قطع صلات الرحم" وغيرها من التعبيرات المتحيزة ضد القوانين
- والغريب أن في أحد المقالات بجريدة الأخبار أيضاً ذكر الكاتب بأن الثورة منحازة للمرأة لذلك لا يتم إلغاء قوانين الأحوال الشخصية أو تعديلها، وسخر في النهاية من الثورة بأنها لم تحقق شئ وانحازت فقط للمرأة.
- ومن ضمن الصحف التي أظهرت تعاطف مع الأباء الحاضنين جريدة المصري اليوم دون الإشارة إلى معاناة الأمهات الحاضنات.
- ولم نجد في جريدة الأخبار أو أخبار اليوم أى موضوع صحفي أو حتى خبر يوضح وجهة نظر المؤيدين لقانون الأحوال الشخصية من الأمهات الحاضنات عكس جريدة الجمهورية التي كانت متوازنة إلى حد في تناولها فقد نشرت أكثر من موضوع يوضح معاناة الأمهات الحاضنات وأن إلغاؤه في ظلم للمرأة، كما ذكرت بأن هذه القوانين تم صدورها بعد دراسة متأنية.
- وبالرغم من وجود أكثر من موضوع في جريدة الجمهورية مؤيد إلا أنها نشرت تغطية لإحدى الندوات التي كان يتحدث فيها د.عبد الله النجار تحت عنوان "كلاب سوزان" في إشارة إلى الخلاف الذي وقع في هذه الندوة بعد أن صرح د.عبد الله بأن الحضانة للأم عند ابن حزم تصل إلى ٤٠ عاماً، وهو عنوان فيه انحياز ويوحي بأن هذه القوانين أصدرتها سوزان.
- نجد أغلب الصحف التي تم عمل رصد لها أنها لم تعتمد إلى أى أسانيد دينية أو شرعية في عدم تأييدها للقوانين فجاء التناول على لسان المناهضين للقوانين وهم الأباء والأجداد وكان كلامهم مرسل دون أى سند شرعي.
- بالإضافة إلى ذلك جاءت متابعة الصحف لاحتجاجات الآباء والأجداد أمام مشيخة الأزهر ونقابة الصحفيين مكثفة بشكل أكبر بكثير من احتجاجات الأمهات الحاضنات أمام وزارة العدل، الأمر الذي عكس التوجه المضاد للقوانين الحالية الذي تحدثنا عنه من قبل.

- كان من الغريب في بعض الأحيان وجود آراء مطالبة بتعديل قانون الرؤية من سيدات يمثلن شخصيات عامة أو يمثلن جمعيات نسوية مثل د.عزة كريم أستاذ علم الاجتماع وميرفت محرم رئيسة جمعية المرأة المصرية، حيث قلن في إحدى التحقيقات بجريدة الأهرام نُشرت في ٢٠١١/٧/٧ أن القانون الحالي يمثل تحيز للنساء اللاتي قد تضم صفوفهن فئة تستخدم الزوج كوسيلة للحصول على طفل وشقة دون بذل الجهد للحفاظ على الأسرة، بل وأرجع بعضهن السبب في ارتفاع معدلات العنوسة في مصر إلي هذه القوانين التي قطعت الأرحام من وجهة نظرهن، وذلك دون إبداء مرجعيتهم المنطقية والعلمية أو العملية في رأيهم هذا.

- كما لاحظنا تخصيص جريدة اليوم السابع لمساحة كبيرة لموضوع يعتمد في أغلب مصادره على آراء رؤساء جمعيات نسائية وحقوقية والذين يقفون ضد المطالب بإلغاء قانوني الرؤية والحضانة، وذلك دون تخصيص مساحة للمطالبين بإلغاء القانون..

رؤية جمعية نهوض وتنمية المرأة:

بعد تزايد الأصوات التي نادت بضرورة إلغاء أو تعديل قانوني الحضانة والرؤية، فقد أصدرت الجمعية بيان توضح فيه بأن القانون الحالي يحدد سن الحضانة للطفل بـ ١٥ عاماً معيشة مع الأم الحاضنة، وما يطالب به المعارضون هو الرجوع للشريعة الإسلامية بأن تكون سن الحضانة ٧سنوات للذكور و٩ سنوات للإناث.

وهنا يشير البيان الذي أصدرته الجمعية إلى أن الأئمة الأربع اختلفوا حول تحديد سن الحضانة فتحديد هذا السن اجتهاد وفقه ولا يمكن التمسك برأى ابن مالك فقط فهناك الإمام أبو حنيفة الذى حدد سن الحضانة بـ ١٢ عاماً للذكر والأنثى، فالفقهاء قالوا أن الحضانة تسقط عن الولد عندما يستغنى عن رعاية النساء له فيأكل ويشرب ويلبس بمفرده وبالنسبة للفتاة فحتى تبلغ الحيض أو الاحتلام، وهذا مجرد اجتهاد وليس نصاً كما أنه منذ مئات السنين وتوجد تطورات عديدة طرأت على مختلف المجتمعات .

جزئية أخرى فى قانون الحضانة وهى استحقاق حضانة الطفل فالمعارضون يتكلمون عن ترتيب الإستحقاق فالطفل يذهب إلى أمه ثم إلى جدته لأمه ولكنهم يريدون أن يذهب الطفل بعد أمه إلى أبيه، وذلك ضد الشريعة الإسلامية، حيث أن ترتيب استحقاق حضانة الطفل هى أم الأم ثم أم الأب ثم الأب، وذلك لسبب هو أن الطفل في السن الصغيرة بحاجة لمن يرعاه ويلبي له احتياجاته

أما بالنسبة لقانون الرؤية والأصوات التي تنادي بإلغائه **فنحن كجمعية نسوية** نرى أن القضية أكبر من الاتهامات بأن هذا القانون فيه تحيز للمرأة ويؤدى إلى قطع الأرحام، فقانون الرؤية ليس قانون سوزان

بل هو قانون موجود منذ عام ١٩٢٩، وهذا القانون يطبق على المرأة أيضاً لو أن الحضانة مع الأب.

وقد تم الاتفاق فى القانون على أن تكون الرؤية لمدة ثلاث ساعات أسبوعياً بمكان عام . والمعارضون يريدون تطبيق حق الإستضافة ولا توجد معارضة لحق الإستضافة بالنسبة للرجل أو المرأة غير الحاضنة ولكن أن تكون بشروط واضحة، فكيف تضمن الأم عودة أطفالها إليها وعدم سفر الأب بهم إلى الخارج انتقاماً منها أو محاولة للضغط عليها لتتنازل عن حقوقها؟ وكيف تضمن عودتهم إليها دون أن يصابوا بأي مكروه ، وهو الأمر الذي يتكرر فعليا من الناحية العملية.

ولهذا يجب أن تكون هناك ضوابط للمسألة حتي نحافظ علي حقوق الجميع ، بمعني أن الرجل يجب أن يدفع نفقة جيدة لزوجته وأطفاله وأن يحافظ الأبوان علي حسن العلاقة بينهما ولا يصلان إلي المحكمة لأنهما بوصولهما للمحكمة ، فإن ذلك يعني ان هناك مشاكل بينهما. وبوجود هذه المشكلات ، سيخلو جو الرؤية من الثقة وهو ما يهييء مناخا غير مناسب لتربية الأطفال، ويكون الطفل هنا هو الضحية لاختلاف الأبوين.

إن من حق الطفل أن يري والديه ومن حقه أيضا أن ينشيء علاقة سليمة مع الطرفين ، ولكن للأسف فإن قانون الأحوال الشخصية الحالي لم يتطرق إلي تنظيم الرؤية بشكل يحقق المصلحة الفضلى للطفل ، ولهذا فمن المقترحات أن يسقط حق الرؤية عن الوالد الذي لا ينفق علي طفله ويتهرب من ذلك بكل السبل ، والأب الذي يقوم بنقل طفله من مدرسته نكاية في الأم لأنه في تلك الحالة غير أمين علي مصلحة طفله بل يضر بها.

أما إذا عاد الوالد إلي الدفع فإنه في هذه الحالة يعود له حق رؤية الطفل. ولابد أيضاً ونظرا لوقوع خلافات كثيرة بشأن رؤية الأطفال تؤثر سلبا علي صحتهم النفسية أن يكون هناك إجبار علي الجهة التي يتم فيها الرؤية وان يكون هناك تسجيل لحضور الوالد أو الوالدة وحضور الصغير ويكون من حق الحاضن أن يرفع دعوي إسقاط رؤية عن الطرف الآخر، إذا امتنع عن الحضور عدة مرات يتفق عليها في القانون.

الفصل الثالث
المرأة شرارة الفتنة الطائفية

منذ دخول الإسلام مصر وهناك رجال مسلمون يتزوجون فتيات مسيحيات وقد تبقى الفتاة على دينها أو تدخل في الإسلام بناءً على رغبتها ، وظل الوضع كذلك دون أدنى حرج لمئات السنين.

هذا الإندماج الاجتماعي يدعو إلى التساؤل لماذا أصبحت علاقة المرأة المسيحية بالرجل المسلم هي "الشماعة" التي تعلق عليها بعض وسائل الإعلام بل وقيادات النظام مسئولية الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، وللتعرف على هذه القضية بشكل أكثر دقة قررنا رصد ما نشر في الصحف حول أسباب الفتنة الطائفية في مصر. ووجدنا من خلال الرصد أن الصحف اختلفت في تحديد أسباب الفتنة الطائفية ولكن اجتمعت جميع الصحف على أن المرأة هي سبب الفتنة وذلك لأسباب عدة سنعرضها فيما يلي:

التغطية الصحفية لتناول الصحف والمجلات لمدى علاقة المرأة بالفتنة الطائفية:

المرأة والعلاقات العاطفية :

- نشرت مجلة صباح الخير يوم ٢٠١١/٦/٢١ تقريراً كتبه ماجد رشدى بعنوان "**خطايا الحب والزواج تدفع ثمنها الأديان**" لرصد حالات الإختطاف والغياب لفتيات مسيحيات مثل عبير وجاكلين وكريستينا والذى أكد أن تلك الشرارة هي التي أشعلت الفتنة وقال أنها ليست سوى علاقات حب وزواج فاشلة لا يجب أن تدفع ثمنها الأديان.
- وفى مقالته الأسبوعية بالجمهورية "**لوجه الله**" كتب بسيونى الحلوانى تناولاً للأزمة تحت عنوان " **نساء .. يحرقن الوطن**" يوم ٢٠١١/٥/١٣ حمل فيه النساء مسئولية كل المصائب التى حدثت بين أبناء الوطن من مسلمين ومسيحيين ، مؤكداً فى نهاية مقالته على ضرورة مراجعة الكنيسة المصرية والجماعات السلفية أفكارها فيما يتعلق بالحرية الدينية ومصلحة الوطن .
- وتساءلت أماني صالح في تحقيق لها بجريدة الجمهورية حيث قالت "من وفاء قسطنطين إلي كاميليا وعبير .. المرأة "فتيل الفتنة"..لماذا؟" بتاريخ ٢٠١١/٥/١٠ حيث تتعدد أحداث الفتن الطائفية وتختلف المواقع والقصة والبطلة دوما امرأة .. وقدمت الكاتبة أراء متنوعه من متخصصين فى علم النفس والاجتماع والدين وحقوقيون.. من بين الاراء د.

ايمان بيبرس رئيس جمعية نهوض وتنمية المراة التي ترفض أن تكون المرأة دريعة لتشتيت المصريين واصفه ما يحدث بأنه مقصود لسرقة روح الثورة .

- بالرغم من أن المستشار مصطفى الطويل فى مقالته المنشورة بجريدة الوفد يوم ٢٠١١/٥/٥ تحت عنوان " **كاميليا ووفاء** " بدأ بلعن كاميليا ووفاء لما ستسببانه من إشعال نار الفتنة ، إلا أن مضمون المقال بعد هذه الجملة الافتتاحية يشير إلى أنهما ليسوا السبب الرئيسي ، كما انتقد حركة الاحتجاجات المتبادلة على هذا الموضوع .

السلفيون :

- فى مجلة صباح الخير قام وليد طوغان بعمل تقرير بعنوان " **طغيان السلفيين فى أزمة كاميليا !** " يوم ٢٠١١/٥/١٠ لرصد أحداث أزمة كاميليا شحاته والذى رأى أن السلفيين هم المسئولون عن إشعال هذه الفتنة دون التأكد من حقيقة إسلام هذه السيدة .
- وفى تقرير نشر بالوفد يوم ٢٠١١/٣/٣١ تحت عنوان " **بعد غزوة الصناديق .. السلفيون يجهزون لثلاث غزوات تهدد أمن مصر – استعادة الأسيرات المسلمات من الكنائس**" حذر من خطورة الجماعات السلفية التى اعتبرت فك أسر المسلمات من كنائس البابا شنودة غزوة يجهزون لها .

أسباب أخرى :

- فى عموده "فى الموضوع " وتحت عنوان " **كاميليا وعبير**" أشار عبد العظيم الباسل بجريدة الأهرام يوم ٢٠١١/٥/١٤ أن السبب الرئيسى لما يحدث هو حالة الانفلات الأمنى التى تجعل كل تصرف ممكناً .
- رأت سلوى الخطيب فى مقالها بعنوان " **كاميليا وجهاز خراب الدولة** " بمجلة صباح الخير عدد ٢٠١١/٥/١٠ أن المدبر الرئيسى لهذه الأحداث هو جهاز أمن الدولة وساعده فى ذلك تعشش التطرف داخل المؤسسات الدينية فى الأزهر والكنيسة المصرية إضافة إلى لجوء الحكومة المصرية إلى أسلوب المصالحة العشائرية بدلاً من تطبيق القانون ، ووجهت انتقادها لأسلوب تغطية وسائل الإعلام للقضية حيث ساهمت فى سكب الجاز على النار على حد تعبيرها .
- فى تحقيق نشره الأهرام فى عدد ١٠ / ٥ / ٢٠١١ لنيرمين قطب تحت عنوان "**العلاقة العاطفية كلمة سر الفتنة** " تتساءل عن مدى مسئولية العلاقات العاطفية والشائعات فى إحداث الفتن الطائفية ، حيث أخذت أراء مفكر إسلامى وأخر قبطى إلى جانب رأى

علماء النفس والاجتماع . وكانت الأراء تنفى مسئولية العلاقات العاطفية فى إحداث الفتنة الطائفية مشيرة إلى متغيرات اجتماعية وسياسية واجتماعية إلى جانب طبيعة الشعب المصرى ، والتى يجب أخذها فى الحسبان ، ومعالجتها بدلاً من التركيز على الأسباب الفرعية .

دفاعاً عن المرأة :

- سلسلة من المقالات جاءت رداً على هذا المنظور للأزمة رافضة تعليق اندلاعها على المرأة مشيرة إلى مكانة المرأة فى المجتمع واحترام دورها إلى جانب مطالبتها بالتحقيق فى الأسباب الحقيقية للأزمة نتيجة الأوضاع الاجتماعية والسياسية بمصر ومن هذه المقالات مقالة ماجدة محمود بعنوان " **ارحموا المرأة المصرية** " بمجلة حواء يوم ٢٠١١/٥/٢١ ومقالة تهانى الصوابى بنفس المجلة تحت عنوان " **هل حقاً وراء كل فتنة امرأة** " يوم ٢٠١١/٥/٢٨ ومقالة سمير غريب بعنوان " **سلفيون ونساء وحكومة وفتنة** " وعمود ناهد حمزة فى جريدة الأخبار تحت عنوان " **سيدة الفتنة** " يوم ٢٠١١/٥/١٣ .
- وحول أحداث امبابة كتبت سلوى فتحي بجريدة الأهرام ملحق الجمعة تحقيق بعنوان "فتنة إمبابة .. وجع في قلب حواء" بتاريخ ٢٠١١/٥/١٣ حيث أوضحت أن هذه الأحداث أوجعت قلب المرأة المصرية بشكل خاص وقلوب المصريين جميعا .. عرضت الكاتبة أراء سيدات ذات مواقع قيادية وحقوقيون لمناقشة هذه القضية ،من بينهم د.ايمان بيبرس رئيس جمعية نهوض وتنمية المرأة التي تري أن المواجهة الحقيقية لا بد أن تكون بعمل مشروع قومي لتشغيل الشباب حتي نتجنب هذه الأفعال وطالت الجيش ورئاسة مجلس الوزراء بتطبيق سيادة القانون التي هي أساس الديمقراطية .

تحليل التغطية الصحفية لمدى علاقة المرأة بالفتنة الطائفية:

خرجنا بعدد من النتائج بعد تحليل التغطية الصحفية للصحف والمجلات التي قمنا برصدها للوقوف على كيفية تناولها لأحداث الفتنة الطائفية ومدى علاقتها بالمرأة، وكانت كالتالي:

- وجدنا في مجلة صباح الخير وجريدة الجمهورية بأن المرأة هي سبب الفتنة الطائفية، حيث تم تحميلها المسئولية في الأحداث الطائفية التي حدثت، بينما قامت جريدة الوفد بنشر مقالة بعنوان يوحى بأن المرأة هي سبب الفتنة وبدأ الكاتب بسب كاميليا ووفاء،

إلا أن المضمون الداخلي أشار إلى أن المرأة ليست هي السبب وأرجع الفتنة لأسباب أخرى.

- وفي موضوعات أخرى أرجع الكتاب سبب الفتنة إلى الجماعات السلفية التى استغلت بعض الظروف لكسب شعبية لها وسط القاعدة الشعبية، ومن جانب أخر نادت بعض التحليلات والتحقيقات بضرورة الوصول إلى الأسباب الحقيقة مشيرة إلى أسباب اجتماعية وسياسية ساعدت على خلق هذه البيئة المناسبة لاشتعال الفتنة الطائفية فى ظل تطرف أو خمول المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية وعجز الحكومة عن تطبيق القانون .
- وفي هذه التغطية لم تتميز صحيفة على أخرى حيث أن معظم ما نشر كان في مساحة الرأي والمقالات فالصحف فضلت أن تظل بعيدة تجاه هذه القضايا وأن تنشر أراء الكتاب دون تدخل أو تعليق من الصحيفة نفسها على الأحداث، ولكن من الأشياء الغريبة التي لاحظناها أثناء الرصد أن الكثير من الكتاب استخدموا عناوين بأسماء السيدات أو عناوين تدين المرأة في حين أن المقال يحلل ما يحدث بشكل منطقي ولا يلوم المرأة في شئ في الفتن الطائفية...والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا صمم معظم الكتاب على استخدام هذه العناوين التي توحي للقارئ بأن المرأة هي المسئول الأول عن إشعال الفتن الطائفية في حين أن رأيهم في المقال عكس ذلك.

الفصل الرابع
المرأة في مواقع اتخاذ القرار

إنها القضية الحاضرة دائماً، وبعد ثورة ٢٥ يناير ثارت التكهنات حول ما يمكن تحقيقه للمرأة بعد أن زال النظام السابق الذى كان له بعض المحددات في اختيار من يقبعون على مختلف المراكز القيادية فى مختلف نواحى الحياة السياسية والاقتصادية والتعليمية وغيرها .

التغطية الصحفية لقضية تولي المرأة لمواقع اتخاذ القرار

<u>ترشح المرأة لمنصب رئيس الجمهورية :</u>

على صفحات الصحف دارت معارك بين مؤيدي ومعارضي ترشح المرأة لأعلى منصب بمصر وهو منصب رئيس الجمهورية استناداً إلى تعليلات دينية واجتماعية وسياسية مختلفة.

- اهتمت جريدة الجمهورية بهذه القضية بشكل كبير ، فتناولت ترشح السيدة بثينة كامل لرئاسة الجمهورية معتبرة أنه دليل على صعوبة إقصاء المرأة عن الحياة السياسية ونتيجة طبيعية للدور الكبير الذى لعبته المرأة المصرية فى ثورة ٢٥ يناير كما فى عمود سوسن زكى بتاريخ ٢٠١١/٤/٦ ، كما كتبت هدى مراد عن أهم ملامح البرنامج الانتخابى لها فى ٢٠١١/٤/١٢ .
- اهتمت جريدة الجمهورية برأى المستشارة تهانى الجبالى حول الموضوع حيث نُشر رأيها مرتين الأولى فى عدد ٢٠١١/٣/٩ والآخر في عدد ٢٠١١/٤/١٣.
- نشرت الجمهورية تحقيقين حول الموضوع لقياس رأى الشارع المصري، الأول بعنوان "**أحلام .. تداعب المصريات – رئيس الجمهورية امرأة** " فى عدد ٢٠١١/٤/١٤ كان المعارضون من الرجال الذين أرجعوا رأيهم إلى طبيعة المرأة العاطفية ، بينما أيدت النساء تولى المرأة لهذه المنصب لقدرة المرأة على إدارة الشئون المالية وانخفاض نسب الفساد بينهن عن الرجال . أما التحقيق الآخر الذي نُشر في عدد ٢٠١١/٤/١٨ فعلى الرغم من عنوانه " **رئيس الجمهورية غير متاح حالياً .. والمهم البرنامج الإنتخابى – الرجال يؤيدون المرأة رئيساً .. والنساء يتحفظن** " نجد أن فتاة واحدة هى التى تحفظت بينما بقية السيدات اللاتى تم أخذ آرائهن ضمن التحقيق كن متحمسات لتولى المرأة لهذا المنصب .
- اعتمدت الأهرام فى تغطيتها لهذا الموضوع على رأى الخبراء حول إمكانية ترشح المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية وما هى الشروط المطلوبة، وذلك كما فى الحوار الذى نشرته فى ٢٠١١/٣/٢٦ مع د.شريف السيد البسيونى أستاذ القانون حول الإتاحة القانونية والدستورية، وحوار د.آية ماهر أستاذة الموارد البشرية فى عدد ٢٠١١/٧/١ والتى كان رأيها أنه توجد شروط يجب توافرها فى المرشح للرئاسة بغض النظر عن النوع .
- اهتمت الأهرام بنشر خبر حول السيدة أنس الوجود عليوة عضوة اتحاد الكتاب والتى أعلنت نيتها فى الترشح لإنتخابات الرئاسة وذلك فى عدد ٢٠١١/٣/١٤ .
- اتخذت الوفد منحى آخر فى التعامل مع القضية حيث اعتمدت على رأى مشاهير المجتمع حول الموضوع مثل اللاعب محمد أبو تريكة والشيخ محمد حسان اللذان عارضا ترشيح المرأة لرئاسة الجمهورية الأول لكونه مخالفاً لطبيعة الثقافة المصرية التى لا تقبل أن تحكمه امرأة أما الثانى فأكد أن معارضته لا تستند إلى رأيه الشخصى وإنما إلى أراء الفقهاء، أما المؤيدون فكانت المستشارة تهانى الجبالى التى أكدت ان منصب رئاسة الجمهورية وظيفة وليست خلافة أو إمامة وبالتالى لا يوجد ما يمنع تولى المرأة لهذا المنصب .

- على مدار خمسة أعمدة خلال شهر يونيو بجريدة المصرى اليوم وتحت عنوانين هما "**مرحباً بالمرأة الحائض رئيسة جمهورية** " و " **لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** " ، رد د.خالد منتصر على أحد شيوخ السلفية وهو د.محمد مختار المهدى الذى اعترض على تولى امرأة حائض لرئاسة الجمهورية منتقداً هذه النظرة الدونية للمرأة متسائلاً عن دور نساء مثل حتشبسوت وشجرة الدر ومارجريت تاتشر فى التاريخ، ثم رد على من هاجموه فى تعليقاتهم من خلال نقاشه حول الظروف التاريخية التى قيل فيها الحديث النبوى " لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة "مستعينا برأى الإمام الغزالى .
- فى مجلة حواء أعدت سمر عيد تحقيقاً حول الموضوع فى عدد ٢٠١١/٦/٤ تناول آراء الشارع المصري إضافة إلى المختصين من المجتمع المدنى وأساتذة الاجتماع حيث عبر الشارع عن صعوبة تولى المرأة للرئاسة بسبب المناخ الاجتماعى إضافة إلى طبيعة المرأة البيولوجية بينما عبر المختصون عن عدم وجود أى مانع قانونى أو دستورى لترشيح المرأة للرئاسة بالرغم من اعترافهم بأن المناخ غير مؤهل تماماً .

حكمت أبو زيد :

اهتمام بالغ بتأبين أول وزيرة مصرية د.حكمت أبو زيد والتى رحلت يوم السبت ٣٠ يوليو ٢٠١١ ، وخاصة بمجلة حواء التى نشرت خبراً يوم ٢٠١١/٨/٦ إضافة إلى مقالتين بقلمى طاهر البهى وتهانى الصوابى .

مجالس وزارية وحركة محافظين :

خلال الفترة الماضية تشكلت عدة وزارات وصدرت حركتي محافظين مما جعل النساء يتطلعن إلى لعب أدواراً سياسية أكبر بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أن الوزارات المتتالية التى تم تشكيلها وحركتي المحافظين كانت خطوة للوراء فى مسيرة المرأة بالحياة السياسية فاقتصرت على تعيين وزيرة واحدة ولم يتم تعيين أى امرأة كمحافظة، بحجة أن طبيعة المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد هى السبب وراء استبعاد السيدات من هذا المنصب حيث أنهم لا يريدون أن يحملوا السيدات أكثر من طاقتهم في الوقت الحالي، وبإدعاء الفراغ الأمني الذي تشهده البلاد حالياً، والذي لا يجعلها قادرة على النزول إلى الشارع ومتابعة مشاكل الجماهير"، وقد قامت الصحف بتغطية هذا الموضوع كالتالي:

- قامت المصرى اليوم بنشر مجموعة من الأخبار والتقارير لمتابعة هذه القضية ففى ٢٠١١/٧/٢١ نشرت المصرى اليوم تقريراً حول استنكار تحالف المنظمات النسائية لتغيير الوزارة مرتين فى أقل من ٦ أشهر مع استمرار تجاهل النساء كما تضمن الخبر

تصريح للمستشار محمد عطية وزير التنمية المحلية حول دراسته لملفات السيدات العاملات فى الإدارة المحلية بهدف اختيار الكفاءات منهن تمهيداً لتعيينهن فى منصب المحافظ .كما أشارت الجمهورية فى عددها ٢٠١١/٧/٢٦ تحت عنوان " **هل تتولى المرأة المنصب لأول مرة ؟** " إلى أن مصادر مطلعة تتوقع إمكانية تولى منصب المحافظ سيدة من العاملات البارزات بالإدارة المحلية .

- إلا أنه فى تقرير آخر بالمصري اليوم عدد ٢٠١١/٧/٣١ كشف المستشار محمد عطية عن استبعاد المرأة من الترشيحات بسبب الفراغ الأمنى الذى تشهده البلاد والذى لا يجعلها قادرة على النزول إلى الشارع ومتابعة مشاكل الجماهير فى الوقت الحالى على الأقل.
- وكان هذا العذر لعدم وجود المرأة فى حركة المحافظين سبباً فى موجة انتقادات حيث نشرت المصرى اليوم فى عدد ٢٠١١/٨/٧ عن صفحة التواصل الاحتماعى تويتر للدكتور محمد البرادعى " يبدو أن مبدأ المواطنة لا ينطبق على النساء لخلو الحركة من تعيين سيدة واحدة محافظة أو قبطى واحد " .
- وفى مقالها بالأخبار فى عدد ٢٠١١/٨/١٠ انتقدت حسن شاه حركة المحافظين ورأت أن تصريح وزير التنمية المحلية أن السبب في عدم اختيار المرأة في هذه الحركة هو الإشفاق عليها هو عذر أقبح من ذنب ، و أن المرأة المصرية تخشي أن يكون استبعادها عن المشاركة في الوزارة بعدد مناسب من الوزيرات.. ثم إقصاؤها عن الحكم المحلي.. ومن قبل عدم تواجدها في اللجنة التي عدلت بعض مواد الدستور.. وأيضا في المسارعة بإلغاء كوتة المرأة في قانون الانتخابات هو اتجاه لتحجيم دورها في الحياة العامة تحت تأثير بعض التيارات الظلامية التي أطلت برؤوسها مثل الخفافيش التي تريد أن تعود بالمرأة بل بالوطن إلي زمن التخلف والجاهلية.
- وأثنى على مقالها صلاح منتصر فى عموده بالأخبار عدد ٢٠١١/٨/١٤ كما أشاد بموقف د.محمد البرادعى ، وانتقد التعليقات المستهجنة التى هاجمت البرادعى بعد أن عبر عن رأيه هذا ، ناشراً لإحدى التعليقات المؤيدة له التى طلبت منه ألا يقف مكتوف الأيدى إزاء محاولات التيارات الإسلامية استغلال حالة اللخبطة السياسية الموجودة بالبلاد .
- قضية أخرى وحالة من الجدل حول تعيين المرأة منصب " السكرتير العام " ففى المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٦/٢١ عرضت الجريدة حالة الانقسام بين المحافظين وقيادات المحافظات حول تولى المرأة لولى النساء هذا المنصب فقد رحب البعض وأكدوا على قدرة النساء على إدارة الأمور داخل المحافظات بينما عارض أخرون بسبب

الطبيعة الخاصة لهذا المنصب واستبعدوا تولى المرأة له . وتعجبت وفاء الغزالى فى عمودها بجريدة أخبار اليوم يوم ٢٠١١/٦/٢٥ من هذا الخبر مشيرة إلى أن المشكلة تكمن فى ثقافة المجتمع التى تتحفظ وترفض تولى المرأة لبعض المناصب.

كوتة المرأة :

ثار جدل شديد حول قضية كوتة المرأة فكان ما بين مؤيد لإلغاء كوتة المرأة بمجلس الشعب وبين مستنكر لمحاولات الإقتصاص من المكتسبات التى حصلت عليها المرأة فى الفترة السابقة . تبنت جريدتى الأهرام والجمهورية وخاصة مع إصدار الأهرام لملحق يومى تحت عنوان "شباب الثورة " يعكس آراء مختلف الاتجاهات فى شتى القضايا السياسية ومشاركة مختلف الفئات فى ثورة ٢٥ يناير .

- فى ٢٠١١/٣/١٣ أعد عبد الجواد علي تقريراً بعنوان " **رؤية حول تعديل الدستور : إلغاء كوتة المرأة وعدم ترشيح الوزراء فى الانتخابات** " حيث تناول آراء الباحث رمزي عبد اللطيف بالأمانة العامة لمجلس الشعب ، ومنها إلغاء المادة ٦٢ بالدستور والخاصة بكوتة المرأة لأنها تخل بمبدأ المساواة بين المواطنين إضافة إلى بعض الآراء الأخرى مثل الأخذ بنظام القائمة النسبية ومنع الوزراء من خوض انتخابات المجالس النيابية وتحديد حد أقصى لسن رئيس الجمهورية . ويعيب التقرير كونه أخذ وجهة نظر واحدة دون رؤية مغايرة لأحد خبراء القانون الدستورى .
- فى حوار تناول رؤيتها لفترة ما بعد الثورة بملحق شباب التحرير بالأهرام عدد ٢٠١١/٣/١٧ اعترضت د.حكمت أبو زيد أول وزيرة فى تاريخ مصر على كوتة المرأة ، ويتضح ذلك من المانشيت الضخم أعلى الموضوع " **كوتة المرأة كانت مجرد كلام فارغ** " إلا أن من يقرأ الموضوع يجد أنها جملة عابرة فى نهاية سؤال عن رأيها فى النشاط النسائى حالياً ولم يتم التعقيب علي هذا الرأى من قبل المحاورة سامية أبو النصر، ونشعر أن هذه الصحفية تختار من يعارض الكوتة ففى عدد الأهرام ٢٠١١/٣/٣٠ تكتب رأى د.محمود كبيش عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة حول الموضوع والذى نقض مبدأ الكوتة من أساسه حيث يرى أن تحديد نسبة معينة لأي فئة من الفئات يتعارض مع مبدأ المساواة والمواطنة ومع فكرة الديمقراطية ذاتها، وهو ما يعنى وجود ١٠٧ دولة تعارض مبدأ المساواة والمواطنة والديمقراطية حيث تطبق كوتة المرأة ومنها دول مثل فرنسا وبلجيكا والأرجنتين والهند والمغرب والمكسيك والصين، هذا غير الأنواع الأخرى من الكوتة .
- معارضة أخرى للكوتة فى خبر بالأهرام بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٤ بعنوان " **ائتلاف شباب الثورة يقدم مطالبه للجيش : إلغاء الشورى وكوتة المرأة ونسبة الـ ٥٠% وانتخابات**

الشعب قبل الرئاسة "، وربما نجد ذلك واقعياً من ائتلاف لا يضم فتاة واحدة بالرغم من المشاركة الواسعة للمرأة فى ثورة ٢٥ يناير .

- هجوم شديد وسهام ناقدة وجهتها رانيا حفنى فى تحقيق أعدته بملحق شباب التحرير بالأهرام عدد ٢٠١١/٣/٢٦ تحت عنوان " **أكذوبة كوتة المرأة** " حيث فندت آراء أساتذة القانون الدستورى وخبيرات متخصصات فى القانون والإعلام والحراك السياسى والشئون الدستورية والتشريعية على حد تعبيرها ، ولكن المثير أنها لم تذكر من هم هؤلاء الأساتذة والخبيرات والتي كانت آرائهم كلها ضد كوتة المرأة حيث أن هذه الكوتة مخالفة للدستور وأنها لم تتبع من رغبة داخلية لتمكين المرأة سياسياً وإنما استجابة لضغوط خارجية تمارسها لجنة المرأة بالأمم المتحدة والعجيب أن الجملة اللاحقة لها " **ورغبة من الحزب الحاكم فى إضافة المقاعد لحصته فى المجلس بهدف تنفيذ سيناريو التوريث** " مما يجعلنا نتساءل هل هى ضغوط خارجية أم سيناريو توريث ؟ ثم تعدد الكاتبة عيوب الكوتة حيث ستعمل على تفتيت المجتمع وأنها ضارة للمرأة والبرلمان حيث ستفتح الباب للدفع بعناصر غير مطلوبة تفتقر للكفاءة والقدرة على الأداء النيابى .
- فى تقرير لسامية عبد السلام بجريدة الأهرام عدد ٢٠١١/٤/١ قامت سامية عبد السلام بشرح ما هى الكوتة من خلال دأمانى الطويل رئيسة وحدة المرأة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والتى فندته فى ثلاثة أنماط وهم الكوتة الدستورية ، والقانونية ، والحزبية وفضلت الكوتة الدستورية، بينما اعتبر المستشار د.محمد عبد البديع نائب رئيس مجلس الدولة نظام الكوتة نوعاً من التمييز .
- وكان هناك اهتمام بالنشر عن أنشطة المجتمع المدني التي ارتبطت بهذه القضية؛ حيث نشر الأهرام فى عدد ٢٠١١/٤/١٤ خبراً حول مؤتمر المركز المصري لحقوق المرأة والذي تناول أفضل الأنظمة الانتخابية التي تضمن مشاركة فعالة للنساء، ونتج عن المناقشات اختيار نظام القائمة النسبية " ٣ ٣ ٤ " حيث يضمن مشاركة تصل ما بين ١٠% و ١٥% فى المجالس المنتخبة ، كما تناول تقرير لجريدة الجمهورية عدد ٢٠١١/٤/١٤ هذا المؤتمر متناولاً أراء الحاضرين .
- كانت تغطية الجمهورية للقضية أكثر اعتدالا ففى تحقيق بعدد ٢٠١١/٣/٣ بعنوان "**المرأة .. مقياس نجاح الثورة : كوتة المرأة .. بعيدة عن الشفافية والانتخاب بالقائمة أفضل** " تناولت فيه حنان حسن آراء ناشطات نسائيات وأساتذة قانون حول قضية الكوتة اللاتي فضلن نظام القائمة النسبية على الكوتة لكونه عبئاً على المرأة بطريقة تطبيقه فى مصر فعلى المرأة تغطية محافظة بأكملها ، إلا أن التحقيق خرج من موضوع الكوتة إلى أمل الناشطات فى أجواء ديمقراطية تسمح للمرأة بتحقيق طموحاتها بعد ثورة ٢٥ يناير .

وعلى خلاف العنوان فقد عبرت معظم الناشطات عن اهتمامهن بتوفير الديمقراطية سواء تم تطبيق نظام الكوتة أو القائمة النسبية .

- وفى تحقيقين آخرين بالجمهورية حملا منظوراً مشابهاً فى تفضيل القائمة النسبية على نظام الكوتة ، ولكن أعدت هذين التحقيقين ريهام هاشم بعنوان " **والمرأة اختلفت حول الكوتة** " عدد ٢٠١١/٣/٢٤ تناول آراء قيادات نسائية والتحقيق الآخر " **كوتة المرأة .. هل نريدها فى المجلس القادم ؟** " عدد ٢٠١١/٥/٥ تناول آراء ناشطات نسائيات وقيادات حزبية من الرجال .
- أظهر تحقيق بعنوان " **بعد الثورة : ماذا عن الانتخابات والدستور والمرأة ؟** " أعدته إيمان الدربى بمجلة حواء عدد ٢٠١١/٤/٩ رأياً مشابهاً حول تفضيل القائمة النسبية من خلال تناولها لآراء سيدات نسائية حول رؤيتهن للدستور والانتخابات الجديدة فى مصر.

- انتهى الجدل في ٢٠١١/٥/١٩ فعلى صفحات جريدة المصري اليوم أعلن المجلس العسكرى تعديلات قانون الحقوق السياسية والتي قام فيه بإلغاء كوتة المرأة والإبقاء على كوتة العمال والفلاحين .
- تحت عنوان " **حسام عيسي: إذا كانت كوتة المرأة تمييزا فالتمييز بين غير المتساويين في الحقوق هو المساواة بعينها** " تناول محمد طارق بجريدة الدستور عدد ٢٠١١/٥/١٢ آراء الحقوقيين حول إلغاء كوتة المرأة والتي اعتبرت الكوتة تمييزا إيجابيا، حيث تضمن الدولة لبعض الفئات المهمشة والأقل قدرة على المشاركة حداً أدني للتمثيل داخل البرلمان.

تحليل التغطية الصحفية لقضية تولي المرأة لمواقع اتخاذ القرار:

كشفت نتائج تحليل التغطية الصحفية لبعض الصحف والمجلات المصرية التي تناولت قضية تولي المرأة لمواقع اتخاذ القرار ما يلي:

تحليل التغطية الصحفية لمدى أحقية المرأة في تولي منصب رئاسة الجمهورية:

من خلال تحليل مضمون الصحف والمجلات بخصوص كيفية تناولها تولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية:

- وجدنا جريدة الجمهورية مؤيدة لتولي المرأة منصب رئاسة الجمهورية حيث خصصت مساحات كبيرة تناولت فيها حق المرأة في تولي هذا المنصب وربطته بدور المرأة في ثورة ٢٥ يناير وماذا قدمت من تضحيات، كما عرضت للبرنامج الإنتخابي لبثينة كامل وأجرت حوار مع القاضية تهاني الجبالي حول رأيها في تولي المرأة لهذا المنصب والتي

كانت مؤيدة له بشدة ودعمت قولها بأنه ليس ضد الدين ولا القانون، كما عرضت للآراء المؤيدة والمعارضة.

- بينما نجد جريدة الوفد قامت بعمل تحقيق صحفي عن رأى المشاهير في تولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية، وبالرغم من أن ذلك التحقيق قد يظهر حيادي إلا أنها استعانت بآراء شخصيتين من أكثر الشخصيات تأثيراً في الشباب هما الشيخ حسان واللاعب المحبوب محمد أبو تريكة حيث كانا ضد تولي المرأة لرئاسة الجمهورية بالشيخ حسان أرجعها لسبب دينى واللاعب أبو تريكة أرجعها لثقافة المجتمع وعدم تقبله لتولي المرأة في منصب رئيس الجمهورية، وفي المقابل أخذت رأى القاضية تهاني الجبالي المؤيد بشدة لتولي المرأة منصب رئاسة الجمهورية والتي وضحت في رأيها أنه ليس ضد الدين أو القانون.
- قامت جريدة المصري اليوم في مقالات د.خالد منتصر بإستخدام عناوين صادمة ومرتبطة بالمرأة مثل "**مرحباً بالمرأة الحائض رئيسة جمهورية** " و" **لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** "، وبالرغم أن مقالاته كانت ترد على أحد الشيوخ السلفية إلا أن العنوان يوحي للقارئ بعدم أحقية المرأة في أن تكون رئيسة جمهورية، وذلك أحد وسائل جذب القراء، إضافة إلى أن ذلك يعنى أن القائم على السياسة التحريرية وعملية مراجعة الموضوعات الصحفية وهو مدير التحرير لديه اتجاه معارض ضد قضايا المرأة.
- ومن جانب أخر قامت مجلة حواء بعمل تحقيق صحفي في الشارع للتعرف على اتجاهات وآراء الناس حول مدى تقبلهم لتولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية، وقد كشف التحقيق أن أغلب الآراء ليست مع تولي المرأة لهذا المنصب، ولكنها التزمت الحيادية واعتمدت على آراء خبراء قانونيين ودستوريين والذين أوضحوا أنه لا مانع لتولي المرأة هذا المنصب من الناحية القانونية والدستورية.
- اتسمت جريدة الأهرام بالحيادية في تناولها لمدى أحقية تولي المرأة لهذا المنصب فكانت متوازنة إلى حد ما، فنشرت الأخبار التي تتعلق بإعلان بعض المرشحات التقدم لهذا المنصب وبين تحقيق صحفي اعتمد على خبراء قاموا بوضع شروط للترشح للرئاسة بصرف النظر عن كونه أنثى أم ذكر.

تحليل التغطية الصحفية لمدى أحقية المرأة في تولي منصب وزيرة ومحافظة:

- جاءت جريدة المصري اليوم على رأس الصحف في تناولها لمدى أحقية المرأة في تولي منصب وزيرة ومحافظة خصوصاً بعد التشكيلات الوزارية التي حدثت بعد اندلاع ثورة

٢٥ يناير، وتشكيل المحافظين، حيث لم نرى المرأة سوى في منصب وزيرة لوزارة واحدة فقط، وهو ما انتقدته جريدة المصري اليوم بشدة، حيث وجهت لوم كبير على عدم ترشيح المرأة في منصب محافظ خاصة بعد تصريحات وزير التنمية المحلية التي ذكر فيها أسباب استبعاد المرأة.

- كما كتب كلا من الكاتبة حسن شاه والكاتب صلاح منتصر بجريدة الأخبار يستنكرون بشدة تصريحات وزير التنمية المحلية بخصوص استبعاد المرأة في منصب محافظ، كما استنكرت جريدة أخبار اليوم عدم تعيين المرأة سكرتير عام.

تحليل التغطية الصحفية لقضية كوتة المرأة:

- وجدنا انحيازاً لمعارضي الكوتة الذين كان رأيهم أنها غير دستورية وضد مبادئ المساواة والمواطنة، والعجيب أنه قبل سنة تقريباً كان الجميع يشيد بهذه الخطوة الهامة على طريق الديمقراطية.
- فمثلاً نجد جريدة الأهرام اتخذت جانب المعارضين في كل ما قامت بنشره من تحقيقات أو مقالات أو تغطية صحفية وحتى الحوار الذي أفردت له مساحة لا بأس بها للوزيرة السابقة حكمت أبو زيد والتي تؤيد فيه الكوتة تم استخدام عنوان "كوتة المرأة مجرد كلام فارغ" وهو لا علاقة له بمضمون الحوار، كما تصدر خبر في الصفحات الأولى عن ائتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير بأنهم يطالبون بإلغاء كوتة المرأة باعتبارها غير دستورية، ووجدنا أن هذا الائتلاف لا يضم في أعضائه الأساسيين سوى فتاة واحدة فقط، كما أفردت الجريدة في ملحق شباب التحرير مساحة لتحقيق تناول رأى قانونيين وخبيرات سيدات في الكوتة والتى كانت كلها معارضة دون أن تشير الصحفية لأسماء هؤلاء الخبراء، وكانت الصحفية متناقضة في عرض الأسباب فتارة تذكر أن سبب تطبيق كوتة المرأة هي السياسة الخارجية وتارة أخرى تذكر أن السبب هو قضية التوريث وأن الحزب الوطني كان يريد أكبر عدد من الأصوات من الحزب الوطني داخل البرلمان.
- بالنسبة لجريدة الجمهورية كانت معتدلة إلى حد ما في التحقيقات التي تم نشرها حول كوتة المرأة حيث عرضت للآراء المعارضة والمؤيدة، واتجهت أغلب الآراء في التحقيقات إلى تفضيل القائمة النسبية بدلاً من الكوتة للمرأة، كما خصصت جريدة الدستور مساحة لتحقيق تناول فيه آراء ناشطات سياسيات حول الكوتة وهو ما طالبوا بأهميته وضرورة تفعيله بشكل حقيقي.
- إضافة إلى استخدام لفظ "كوتة للمرأة" واتهامه بعدم الدستورية بينما يتم استخدام لفظ "نسبة" في حالة تناول كوتة العمال والفلاحين التي لا تقل عن ٥٠% بالمجالس النيابية

ولا ينالها هذا الاتهام بالرغم من أنها أيضاً كوتة ويشوبها كثير من اللغط خاصة بالنسبة لمعايير تعريف العامل أو الفلاح وما شهدناه فى الإنتخابات الأخيرة .

- لوحظ استخدام العبارات المعارضة لكوتة المرأة فى عناوين الموضوعات الصحفية بالرغم من أن تفاصيل الموضوع قد لا تأخذ نفس شدة العنوان أو ربما تعبر عن اختيار الأفضل كما فى تفضيل نظام القائمة النسبية على الكوتة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا لم يكن هناك انتقاد لنسبة الفلاحين والعمال بالرغم من كل الإشكاليات التي تدور حول نزول أفراد كعمال أو فلاحين وهم على درجة كبيرة من العلم والثقافة، فما الضرر في بقاء الكوتة مثل نسبة العمال والفلاحين.

الفصل الخامس
الجنسية المصرية لأبناء المصريات المتزوجات من أزواج فلسطينيين

كان منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من أجانب –وتحديداً الفلسطينيين– موضوعاً شائكاً قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، وعلي الرغم من ذلك طالبت العديد من الجمعيات الأهلية منذ سنوات عديدة بتحقيق المساواة ورفع الظلم بمنح المرأة المصرية المتزوجة من أجنبي حق إعطاء جنسيتها لأبنائها.

وكانت فى مقدمة هذه الجمعيات جمعية نهوض وتنمية المرأة التي طالبت ليس بتحقيق المساواة بين المرأة والرجل المصري المتزوجان من أجانب في منح جنسيتهم لأبنائهم بشكل مطلق، وإنما لرفع المعاناة والظلم عن فئة كبيرة تعيش بمصر ولا تعرف أرضاً غيرها ولديها أم من أب وأم مصريين ومع ذلك كان يتم التعامل معها على أنها ليست مصرية.

وبالفعل نجحت الجمعية بعد حملة ضخمة استمرت لمدة عشر سنوات في إصدار قانون الجنسية عام ٢٠٠٤ والذي نص على إمكانية منح المرأة المصرية المتزوجة من أجنبى حق إعطاء جنسيتها لأبنائها، واستثنى من ذلك القرار وقتها أبناء الأم المصرية المتزوجة من فلسطينى بحجة الالتزام بقرار الجامعة العربية رقم ١٥٤٧ الصادر بتاريخ ١٩٥٩/٣/٩ بعدم منح الفلسطيني أي جنسية للمحافظة على هويته ومنعاً لتوطينه في الدول العربية.

وتجاهلت الحكومة المصرية الرأي القانوني الصادر عن الأمانة العامة بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٣٠ الذي يوضح بأن القرار السابق لم ينص على عدم منح الدول الأعضاء جنسيتها للفلسطينيين.

وبالرغم من مرور كل هذه السنوات على توصية الجامعة العربية والتأكد من عدم تعارض منح الفلسطيني للجنسية المصرية مع حقه بالعودة وتشبثه بأرضه، وبالرغم من مخاطبة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين للأمانة العامة للجامعة العربية لتخاطب الجهات المختصة في جمهورية مصر العربية لرفع المعاناة عن الأم المصرية المتزوجة من فلسطيني وعدم ممانعة السلطة الوطنيه الفلسطينية بشكل واضح بكتابها الصادر عن سفارة دولة فلسطين في ٢٠١١/٣/٢٧ بمنح أبناء زوجها الفلسطيني لجنسيتها، وبالرغم من صدور قرار نهائي وغير قابل للطعن من محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة بمنح أبناء الأم المصرية المتزوجة من أب فلسطينى الجنسية المصرية، واعتبار عدم منحهم الجنسية حفاظاً على الهوية الفلسطينية لا يعتبر قيداً

على نص القانون ولا يعتبر حجة لحرمانهم من الجنسية واعتبار قرار الجامعة العربية لاغياً في ضوء قانون الجنسية الجديد .

بالرغم من كل ذلك إلا أن الحكومة المصرية ممثلة بوزير داخليتها لازالت تصرّ على منع منح الجنسية لأبناء الأم المتزوجة من فلسطيني وتضع القيود والعقبات مرتكبة بذلك مخالفة دستورية بعدم تطبيق نص القانون فيما تمنح الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة من أجنبي (غير فلسطيني) في تمييز واضح وانتقائية غير مبررة.

وشهدت الفترة الأخيرة عدة مظاهرات أمام وزارة الداخلية ومجلس الوزراء وفي ميدان التحرير من عشرات المصريات المتزوجات من فلسطينيين، للمطالبة بمنح الجنسية المصرية لأبنائهن ، والذين رفضت الوزارة تطبيق القانون عليهم ، وكان رد الوزارة هو أن هناك توصية من جامعة الدول العربية بمنع تجنيس الفلسطينيين في جميع الدول العربية.

وفى النهاية وافقت وزارة الخارجية لى منحهم الجنسية المصرية بقرار رقم ١٢٣١ وتاريخ ٢ مايو ٢٠١١، وأوصت وزارة الداخلية بسرعة تنفيذ القرار.

واستقبلت الأمهات المصريات المتزوجات من فلسطينيين هذا القرار بترحيب كبير وخصوصاً بعد إبلاغهن بموافقة وزارة الداخلية على تنفيذ القرار في أسرع وقت.

وقد اختلفت الصحف في تناولها لقضية حق المرأة المصرية المتزوجة من فلسطيني في منح جنسيتها لأبنائها إسوة بالمتزوجة من أى جنسية أخرى، حيث تناولته بعض الصحف في شكل خبر صغير، في حين أفردت صحف أخرى مساحة كبيرة من صفحاتها لتناول الموضوع وطرح الأراء المؤيدة والمعارضة له، وتناول أخرون الموضوع في شكل مقالة.

التغطية الصحفية لقضية حق المرأة المصرية المتزوجة من فلسطيني في منح جنسيتها لأبنائها:

انقسم التناول الصحفي لهذا الموضوع إلي قسمين:

الأول: خاص بالمطالبة بحق أبناء المصريات من أجانب في الحصول على الجنسية المصرية، أو على العكس المطالبة بتقنين منح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من أجانب.

والثاني: خاص بنشر خبر قرار السماح بمنح الجنسية وبدء تلقي طلبات المنح.

- جريدة "الأخبار" بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ نشرت مقالة بعمود "حق ربنا" بقلم "عصام حشيش" تحت عنوان "**صرخة أم مصرية لوزير الداخلية**" ، والتي نشر فيها قصة أم مصرية تعاني من عدم السماح لأبنائها بالحصول على الجنسية المصرية ، وتناشد وزير الداخلية أن يمنح الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من فلسطينيين كما يتم مع المتزوجات من مغربي أو سوري أو غيرها من الجنسيات الأخرى. وتابع الكاتب الموضوع بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٧ تحت نفس عنوان "**الداخلية.. والأم المصرية (٢)** " أكد فيها المطالبة بمنح حق الجنسية ، موضحاً بعض الصعوبات التي يتعرض لها أبناء المصريات من فلسطينيين الذين يعيشون بمصر.
- جريدة "الوفد" بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢ نشرت مقالة بعمود "علي فين؟ " بعنوان "**المصري..بستة جنيهات فقط!** ". تناول فيه محمد أمين قضية الجنسية من وجهة نظر مختلفة ، حيث يطالب بتقنين منح الجنسية ؛ حيث يرى أن مصر صارت "بلدا مستباحة لتعدد الجنسيات إلي ما لا نهاية " ، واستكمل هجومه بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٦ تحت عنوان " **توابع قضية الجنسية!** ". متحدثاً عن تساهل النظام السابق في منح الجنسية وكرر ما أسماه "صرخة للعودة لنقاء الجنسية المصرية"؛ حيث طالب بضرورة التحقق من أصل أباء المتقدمين بطلبات منح الجنسية المصرية.
- جريدة "الأخبار" بتاريخ ٢٠١١/٥/٣ نشرت خبراً بعنوان "**أحقية الأم المصرية منح جنسيتها لأبنائها من الزوج الفلسطيني**" كتب فيه "عصام حشيش" والذي أشار لحسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هذه القضية عبر التأكيد على أنه لا يوجد ما يمنع منح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية.
- جريدة "الأخبار" بتاريخ ٢٠١١/٥/٨ نشرت الجريدة مقالة بعمود "حق ربنا" والذي حرص كاتبه "عصام حشيش" على الحديث عن الخبر تحت عنوان "**المرأة المصرية انتصرت واستعادت حقها**". توجه فيه بالشكر لوزير الداخلية ووزير الخارجية وعدة شخصيات وهيئات أخرى على قرار منح الجنسية.
- جريدة "اليوم السابع" قامت في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧ بنشر تقرير عن الموضوع لـ"هدى زكريا" ، تحت عنوان "**فلسطينيون يحتفلون بمنحهم الجنسية المصرية** " ، وفيه التقت مع عدد من الذين تم منحهم الجنسية المصرية

خلال تعبيرهم عن فرحتهم بالقرار واحتفالهم أمام مكتب استخراج الجنسية المصرية بمجمع التحرير.

- جريدة "الأهرام" بتاريخ ٢٠١١/٥/١٩ أجري فيها كل من عبد الرحمن سعد ونيرمين قطب تحقيقاً عن الموضوع بعنوان "**أفراح الجنسية.. في بيوت مصرية فلسطينية!** " ،وفيه اهتمت الجريدة بنشر إيجابيات القرار والآراء المؤيدة له فقط.
- جريدة "الجمهورية" بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٦ اهتمت بنشر تحقيق لهبة عبد السلام عن الموضوع بعنوان " **أنا مصري وأمي المصرية.. من حقي آخد الجنسية** " ، وفيه اهتمت الجريدة بنشر الآراء المؤيدة والمعارضة للقرار.
- مجلة "حواء" بتاريخ ٢٠١١/٦/١٨ نشرت تحقيقاً لإيمان الدربى تحت عنوان "**الجنسية لأبناء المصريات المتزوجات من فلسطينيين**" . والذي رصدت فيه فرحة الأمهات المستفيدات من القرار ، والتأكيد على بعض الإشكاليات لتجنس أبناء الأمهات المتزوجات من أجانب سواء عرب أو أفارقة أو فلسطينيين. وقد أوضحت الصحفية أنها ترى القرار خطوة لتمكين المرأة المصرية من حقها المساوي للرجل في مجال الجنسية.

نتائج تحليل التغطية الصحفية لقضية حق المرأة المصرية المتزوجة في فلسطيني في منح جنسيتها لأبنائها:

من خلال رصد كيفية تناول بعض الصحف والمجلات لقضية "منح الجنسية المصرية لأبناء المصريات المتزوجات من أزواج فلسطينيين" وجدنا الآتي:

- كانت جريدة الوفد الصحيفة الوحيدة التي تبنت رأياً معارضاً ، وأفردت مساحات للحديث عن القضية والتعبير عن وجهة النظر المعارضة للأمر، فتضمنت في بعض الأعداد سلسلة من المقالات المتتالية ذات العناوين المتحيزة ضد القضية، التي استفاض حديث الكاتب فيها عن وجهة نظره في أن مصر صارت بلداً مستباحة لتعدد الجنسيات إلي ما لا نهاية، وأن النظام السابق تساهل في منح الجنسية مجاملةً لحرم الرئيس السابق، وتكرار مطالبته بما أسماه العودة لنقاء الجنسية المصرية حيث طالب بضرورة التحقق من أصل أباء المتقدمين بطلبات منح الجنسية المصرية في الوقت الذي لم يشر فيه من قريب ولا من بعيد إلى المطالبة بفعل ذلك بشكل عام مع أبناء الأباء المصريين المتزوجين من أجنبيات

أيضاً، بما يعني وجود تحيز واضح للرجل فهل أبناء المصريات من زوج أجنبي هم من سيشوبون الجنسية المصرية؟!

- وبالمقارنة بين حجم المساحات التي تم تخصيصها من قبل جريدة الوفد للمقالات وغيرها من الأشكال الصحفية التي تبنت وجهة نظر المعارضة وبين المحايدة، سنجد بأنها اهتمت بتخصيص مساحات كبيرة للاتجاه المعارض، في حين أنه بعد صدور القرار بمنح الجنسية لم تخصص الجريدة سوى مساحات صغيرة جداً للحديث عن القرار لأنه لا يمثل الاتجاه الذي تتبناه، فجاء الموضوع في شكل خبر مقتضب للغاية وبعد أيام عديدة من صدور القرار، ثم أتبعته بعدها بأربعة أشهر بخبر آخر أقل مساحةً من الأول عن منح الجنسية لعدد من أبناء المصريات من أجانب.

- في حين تبنت صحف أخرى مثل جريدة الأخبار والجمهورية والأهرام ومجلة حواء رأياً مؤيداً للقرار، بينما التزمت أغلب الصحف بالحيادية في نشرها للخبر دون عرض أية أراء علي الإطلاق.
- جدير بالذكر أن في هذه القضية كان كثير من المؤيدين لها صحفيين من الرجال إلى جانب الصحفيات، فنجد أن أحد الصحفيين بجريدة الأخبار كان من المطالبين بمنح الجنسية في مقالاته وكان يصيغ عناوينها وحتى عناوين الأخبار التي تتناول القضية بشكل إيجابي ومؤيد للقضية، وذلك قبل وبعد صدور قرار منح الجنسية.

- لم تحظ قضية الجنسية بالاهتمام الكافي من قبل الجرائد والمجلات المختلفة. كما نجد أن نسبة تناول القضية في شكل تحقيق صحفي قليلة بالمقارنة بغيرها من الأشكال الصحفية التي تناولت الموضوع، وهو الأمر الذي أثر بدوره في عمق تناول القضية وجوانبها. والغريب في الأمر أن المجلات النسائية تجاهلت هي الأخرى الحديث عن القضية، فلم تتناول مجلة "حواء" القضية بالنشر هذا العام سوى مرة واحدة، وبعد صدور قرار منح الجنسية.
- لوحظ أنه حتى في الصحف التي تبنت اتجاهاً مؤيداً للقضية تم تجاهل إبراز دور الجمعيات الأهلية في قضية الجنسية.
- لم تشر الصحف باستثناء مجلة حواء إلى أن التعديلات التي تمت حتى الآن لا تحقق تمكين المرأة المصرية من حقها المساوي للرجل في مجال الجنسية، حيث لم نجد على سبيل المثال جريدة تتناول إشكالية أن هناك مصريات لن يستطعن الحصول على الجنسية المصرية لأبنائهن من أجانب بسبب عقبة أن بعض القوانين

المصرية لا تطبق بأثر رجعي، مما يعيق آلاف السيدات المصريات من النقل التلقائي لجنسيتهن لأبنائهن الذين ولدوا قبل صدور القرار، بالإضافة إلى إشكاليات وعقبات أخرى منها استمرار وجود تعقيدات في إجراءات الحصول على الجنسية بسبب التكاليف الباهظة للإجراءات وعدم السماح بتقديم الطلبات سوى لمكان واحد فقط هو الإدارة العامة للجوازات والهجرة بالإضافة إلى طول مدة الإجراءات.

- فكان التناول الصحفي بعد صدور قرار وزير الداخلية بمنح الجنسية منقسماً إلى اتجاه محايد يعرض فقط الخبر، واتجاه مؤيد اكتفي بالتهليل لصدور القرار دون الاهتمام بمتابعة تبعات القضية والإشكاليات المرتبطة بها والسالف ذكرها، وأخيراً اتجاها معارضاً اكتفى بنشر الخبر بشكل يوحي بالحيادية لكن كان الاتجاه المعارض واضحا في تجاهل النشر بشكل كاف عن القرار وفي المساحات المخصصة للخبر الذي يتناوله.
- كما يتضح من هذه المتابعة أن جريدة الأخبار كانت أكثر الصحف نشراً عن الموضوع. وكانت أكثر الأشكال الصحفية التي استخدمتها هي "الخبر الصحفي".

برزت لجمعية نهوض وتنمية المرأة مشكلة عدم حصول أبناء الأم المصرية المتزوجة بأجنبى على الجنسية المصرية بوضوح من خلال عملها مع النساء المعيلات لأسرهن على مدار ١٧ سنة في منشية ناصر، حيث صادفتها مئات الحالات لسيدات تزوجن من غير مصريين (عرب أو أجانب) ، ووجدت هؤلاء الأمهات أنفسهن بعد أن تركهن هؤلاء الأزواج بالطلاق أو الوفاة مسئولات عن أبنائهن غير المصريين، وما يتطلبه ذلك من تجديدات مستمرة لإقامتهم ، ومعاناة مع مصاريف التعليم الباهظة وغيرها من العقبات . والنتيجة أنها تضطر إلي العديد من التنازلات مثل إخراج أبنائها من التعليم ، أو تزويج بناتها في سن مبكرة ، وما يترتب علي ذلك من مشكلات عديدة.

لذلك تبنت جمعية نهوض وتنمية المرأة حملة على مدار عشر سنوات ، جنباً إلى جنب مع عدد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية ، ونجحت من خلالها في منح الجنسية المصرية لأبناء الأم المصرية المتزوجة من أجنبى و تعديل قانون الجنسية بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ وتحقيق المساواة الدستورية بين الأم المصرية والأب المصري، وتبنت الحملة استراتيجية إعلامية قوية وكانت كالتالي:

- بدأت حملة الجمعية منذ التسعينيات بتحديد أبعاد المشكلة من خلال الأبحاث , والعمل مع مجموعة من المهتمين بالقضية خلال مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد

بالقاهرة.

- تم تغيير الخطاب من خطاب الحقوق إلي خطاب البقاء والحماية ، حيث أن مسألة منح جنسية الأم المصرية لأبنائها ليست مجرد حق تطالب به المرأة في رحلة مساواتها بالرجل ولكنها مسألة بقاء وحماية وقد أثبت هذا الخطاب فاعليته وجدواه إلي أقصي حد.
- تمت المشاركة مع جمعيات أخري ، وبالتوازي مع العديد من الجمعيات النسوية علي هذه القضية ، لأكثر من عشر سنوات ، إلا أن الإنطلاقة الحقيقية لحملة الجمعية في الدعوة والتي فجرت المشكلة بشكل مختلف ، وحققت التأثير الأكبر عندما استخدمت الجمعية أسلوب الشهادات الحية، فعندما تحدثت هؤلاء النساء وأبنائهن عن أنفسهم، استمع إليهم الجميع، ووصلت صرخاتهم عالية مدوية لكل من يهمه الأمر. وعندها بدأت أنجح حملة ضغط في تاريخ جمعية نهوض وتنمية المرأة .

وأدركت جمعية نهوض وتنمية المرأة أن سر نجاح هذه الحملة يعود إلي مجموعة من الأسباب، أهمها مايلى :

- أن الجمعية فهمت النساء أنفسهن، واستمعت إليهن ، ونقلت أصواتهن كما هي بنفس تعبيراتهن البسيطة والعميقة في الوقت نفسه. عرفت ما هو دور الجمعية الحقيقي في الدعوة لهذه القضية ، والذي يختلف عن دور الحكومة أو الأحزاب ، أو المجلس القومي للمرأة ، إن دور الجمعية هو تعبئة المجتمع ،وخلق رأي عام مناصر ومؤيد لحق المرأة ، وتنبيه صانع القرار لأهمية المشكلة وقوميتها.
- وهذا الدور ينبع من طبيعة عمل الجمعية الأهلية التي تحتك بالمواطنين بصورة مباشرة وبالتالي يمكنها التعرف علي احتياجاتهم الفعلية ومشكلاتهم علي حقيقتها.
- أن الجمعية لم تتجاهل أو تهمل الجهود التي بذلت قبل، أو بعد أو خلال القيام الحملة ، مهما كانت هذه الجهود قليلة أو مختلفة ، وإنما استفادت من كل الخبرات ، ووظفتها لصالح القضية ، فلم يكن هدفها أن تصبح من الأبطال وإنما هدفها هو السيدات أنفسهن.
- أن أسلوب الجمعية في العمل اتسم بالمرونة ، فلم تتسمك بالخطاب القديم خطاب الحقوق ، علي الرغم من كون الجمعية نسوية تؤمن بحقوق المرأة ، وإنما ابتكرت خطاب البقاء والحماية عندما أدركت أنه سيكون خطابا أكثر فاعلية ، وسيحقق الهدف الذي تصبو إليه.

- أن الجمعية فهمت المناخ الاجتماعي والسياسي في مصر، وغيرت من أسلوبها في العمل ، وركزت في الخطاب الجديد علي عدة محاور هي:
  - صوت المرأة نفسها: لقد أدركت الجمعية أنه ليس هناك من هو أقدر علي التعبير عن مشكلات النساء سوي النساء أنفسهن ، ولذلك منحت الفرصة للتعبير بأصواتهن من خلال مطبوعات الجمعية المختلفة، ومن خلال مؤتمراتها، بل ومن خلال كل وسائل الاعلام ليستمع إليهم الرأي العام ، وصناع القرار ، وليدركوا جميعا حجم المشكلة وحقيقتها.
  - خطاب البقاء والحماية: إن تركيز الجمعية علي هذا الخطاب قد أوضح أن المشكلة لدي ملايين النساء هي مشكلة حياة كاملة لها ولأولادها ، وليست مجرد حق تسعي المرأة للحصول عليها.
  - تهيئة المجتمع: لقد أدركت الجمعية ضرورة وأهمية تهيئة المجتمع لتفهم القضية ، قبل الوصول بها إلي صانعي القرار ، وأن أقرب طريق إلي عقول الناس هو قلوبهم ، وأن الأهم من الأرقام والإحصاءات هو تحويلها إلي حالات انسانية ، إلي وجوه تعرفها ، إلي ابن أو فتاة اضطروا إلي ترك المدرسة لعدم قدرة أمهما علي دفع مصروفات الدراسة الباهظة بالعملة الصعبة ، أو إلي فتاة فقدت كل أحلامها في مستقبل أفضل عندما اضطر أهلها إلي تزويجها مبكرا للتخلص من عبئها.
  - ولأول مرة في مصر والوطن العربي استخدمت الجمعية أسلوب الشهادات الحية الذي أثبت فاعليته وجدواه.
- التنسيق مع الجمعيات والمنظمات الأخري: إن التنسيق مع الجمعيات الأخري خاصة تلك التي تعمل في المناطق المحرومة والنائية ، ساعد الجمعية علي الوصول إلي النساء في كل مكان ، والاستماع إليهن ، مما مكن الجمعية من فهم المشكلة بكل أبعادها ، كما أن الجمعية جمعت كل هذه الأصوات لتقدمها في مؤتمراتها وندواتها ومطبوعاتها، وقدمتها النساء أنفسهن.

الفصل السادس
مفوضية أم مجلس

بعد ثورة ٢٥ يناير حدثت موجة من الاعتراضات على المجلس القومى للمرأة ود.فرخندة حسن الأمين العام لهذا المجلس لأسباب عدة وظهرت أصوات عديدة تطالب بإلغاءه نظراً إلى إرتباطة بالسيدة سوزان ثابت زوجة الرئيس السابق، وتم إثارة عدة تساؤلات حول مصيره فى ظل اجتماع د.عصام شرف رئيس الوزراء مع عدد من القيادات النسوية واتفقوا على إنشاء مفوضية لتكون بديلاً للمجلس القومي للمرأة ولكن الوضع الحالي هو وجود مفوضية إلى جانب المجلس القومي للمرأة وكلاهما لا يقوم بدوره في مناصرة قضايا المرأة والدفاع عن حقوقها فأصبح كلاهما صورياً لا يقوم بأنشطة حقيقية تجاه المرأة المصرية ولا يدافع عن حقوقها.

وقد لاحظنا في جمعية نهوض وتنمية المرأة أن الإعلام قد أشعل شرارة الهجوم على المجلس القومي للمرأة ولاحظنا أيضاً أنه لعب دوراً أساسياً في بث روح الفرقة بين المهتمين بشئون المرأة مما عمل على تفتيتهم إلى قسمين، قسم يؤيد المفوضية وقسم يرغب في الإبقاء على المجلس القومي للمرأة ولكن مع تغيير قياداته ، مما أدى إلى انشغال الرأي العام عن قضايا المرأة وأحتياجتها الحقيقية وأصبح المقاش في المجمل يدور حول الشكل وليس المضمون.

ولهذا وجدنا أنه من واجبنا كجمعية نسويه أن نرصد ما جاء في الصحف والمجلات المختلفة ونحلل معالجة الصحف لقضية المجلس القومي للمرأة أم إنشاء مفوضية، ونحلل المساحات التي فردت لكلا الاتجاهين، وطريقة التناول في كل صحيفة ومدى التزام الصحف بعرض كافة وجهات النظر من عدمه وكذلك هل استخدمت الصحف عناوين محايدة أم لا؟ وهل اهتمت الصحف في عرض القضية بشكل منطقي وعلمي وساعدت على الوصول لحل حول هذا الجدل القائم أم ساعدت على إشعال الجدل؟

وسنحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال عرض وتحليل ما نشر في عدد من الصحف والمجلات.

التغطية الصحفية لموضوع مفوضية أم مجلس:

انتقادات المجلس:

- في أواخر شهر فبراير طالب تحالف المنظمات النسائية المصرية في بيان له بحل المجلس القومي للمرأة وتشكيل مجلس رئاسي يقوم بتشكيل لجنة مؤقتة من الشخصيات النسائية ، حيث نشرت أخبار حول هذا البيان فى جريدة الأخبار يوم ٢٠١١/٢/٢٥ وفى جريدة الجمهورية يوم ٢٠١١/٢/٢٧ .
- وفى ٢٠١١/٦/٣ نشرت الجمهورية بياناً أخر للتحالف يتهم المجلس بأنه كان يسعى إلى تلميع صورة النظام على مستوى دولى وإحداث تغيير وتأثير محدودين على المستوى الداخلى .
- هناك عدد من الأخبار والتقارير تناولت ردود أفعال المجلس القومى للمرأة ود.فرخنده حسن على الهجوم الذى طالهما، إضافة إلى نشر أخبار حول التحقيقات معها من قبل جهاز الكسب غير المشروع.
- وقد اهتمت الصحف بخبر تحقيق جهاز الكسب غير المشروع مع د.فرخنده حسن بشأن البلاغات المقدمة ضدها والتى تتهمها بتضخم ثروتها بصورة كبيرة لا تتناسب مع مصادر دخلها مستغلة فى ذلك صفتها الوظيفية، حيث نفت د.فرخنده هذه الاتهامات ووقعت ونجلاها على إقرارات بالموافقة على الكشف عن سرية حساباتهم، وتم صرفها من مقر الجهاز بعد صدور قرار بمنعها من السفر لحين ورود تحريات الأجهزة الرقابية حول ثروتها . إلا أنه لم تنشر بعد ذلك أى أخبار حول هذه التحريات أو الموضوع برمته .
- نشرت مجلة صباح الخير فى عددها الصادر يوم ٢٠١١/٥/٣ تحقيقاً بعنوان " ٨٠٠ مليون جنيه أضاعتها الهانم " حيث أشار التحقيق إلى أن مئات الملايين مصيرها غامض داخل المجلس القومى للمرأة مما دعا المجلس إلى الرد فى عدد ٢٠١١/٥/١٠ ببعض النقاط ومنها أن المجلس جهاز حكومى تتحدد موازنته ضمن موازنة الدولة وتخضع جميع تصرفاته المالية لمراجعة ومراقبة الجهاز المركزى للمحاسبات ووزارة المالية سنوياً إضافة إلى تعيين العاملين وأجورهم وتخصيص السيارات حيث تتبع أيضاً وزارة المالية، وعلق نبيل صديق على الرد متسائلاً عن سبب عدم نشر الموازنات وتقارير الجهاز المركزى للمحاسبات عن المجلس إضافة إلى اعتراضه على بقاء قيادة واحدة للمجلس فترة طويلة .
- ثم عاد المجلس للرد يوم ٢٠١١/٥/١٧ مؤكداً على نفس النقاط حول موازنة المجلس وخضوع الأجور لجدول المرتبات المرفق بقانون العاملين المدنيين بالدولة وتعديلاته، ومرة أخرى طالب نبيل صديق بنشر وإعلان الميزانيات منذ إنشاء المجلس لمعرفة كيفية صرف الأموال المخصصة للمجلس من ميزانية الدولة .

- ردود أخرى تناولت دور المجلس القومى للمرأة حيث نشر فى العديد من الصحف والمجلات تقرير بعنوان "تصحيح للمفاهيم المغلوطة حول المجلس القومى للمرأة " تناول تأسيس المجلس وفقاً للمعاهدات الدولية وأهم إنجازاته .
- فى تعقيبات لها قامت د.فرخنده حسن بإرسال ردود لبعض الجرائد كما فى جريدة الأخبار يوم ٢٠١١/٣/١ حول تأسيس المجلس القومى للمرأة ومهامه انطلاقاً من التزامات دولية لمصر ينبغى القيام به وأنه القناة القانونية المنوط به نقل صوت المرأة إلى المؤسسات الدستورية المعنية، وفى الجمهورية يوم ٢٠١١/٣/١ أكدت د.فرخندة أن المجلس تم إنشاءه لالتزامات دولية . وفى الأخبار يوم ٢٠١١/٤/١٨ صرحت د.فرخنده أن أعضاء المجلس لم يتقاضوا أى مبالغ مالية وكان عملهم يتم بشكل تطوعى تماماً طوال العشر سنوات الماضية .
- كتبت تهانى الصوابى فى مجلة حواء عدد ٢٠١١/٦/١٨ مقالاً بعنوان " لا للمجلس القومى للمرأة ! "تتساءل فيه عن حاجتنا للمجلس القومى للمرأة مشيرة أنه لم يكن وراء صدور قوانين الخلع والحضانة ، كما انتقدت إهماله لحقوق نساء الطبقة المتوسطة وعدم اتخاذه موقفاً جاداً تجاه الانتهاكات التى تعرضت لها الفتيات والسيدات أثناء مشاركتهن السياسية فى المظاهرات والانتخابات البرلمانية وثورة ٢٥ يناير. وفى رده فى عدد ٢٠١١/٧/١٦ نفى المجلس القومى للمرأة مسئوليته عن فقر نساء الطبقة المتوسطة وعدم إمكانية مساندته للنساء المصريات فى ثورة ٢٥ يناير لكونه هيئة حكومية، وعقبت تهانى صوابى بأن المجلس لم تكن له مواقف مشرفة نحو مشاركة المرأة السياسية فى إسقاط الفساد والطغيان إضافة إلى ضعف دور المجلس تجاه قضايا المرأة .
- حول المجالس القومية المتخصصة أفردت جريدة الجمهورية جزء للمجلس القومى للمرأة تحت عنوان "قومى المرأة طبخ الكوتة للهوانم وترك المعيلة تطفح القوتة " مؤكدا على فكرة العنوان فى طياته، على أن المجلس كان لخدمة الهوانم لتسهيل دخولهن البرلمان ولكن كان أداءه ضعيفا على مستوى المرأة البسيطة واستبعاده للجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى الذين يعتبرون الصوت الحقيقى للمرأة المصرية .

<u>مفوضية المرأة :</u>

بعد وعد د.عصام شرف بإنشاء مفوضية للمرأة ثارت مناقشات وجدل كثير حول هيئة تمثل المرأة ما بين إعادة هيكلة المجلس القومى للمرأة أو إنشاء مفوضية للمرأة وفى حالة إنشاء هذه المفوضية ماذا ستكون اختصاصاتها وما المأمول منها .

- فى تحقيق أجرته حنان عبد الحليم بجريدة الجمهورية عدد ٢٠١١/٣/١٠ بعنوان " قومى المرأة فى مهب الريح "تراوحت الأراء بين حل المجلس القومى للمرأة أو بقاؤه بقيادات جديدة حيث انتقد أصحاب رأى بأن يتم حل المجلس، وذلك بسبب أداء المجلس خلال فترة عمله السابقة واهتمامه بقضايا هامشية بعيداً عن قضايا المرأة الأساسية، إضافة إلى ميزانيته الكبيرة التى تمثل عبئاً على الدولة، بينما أشار أصحاب الرأى بأن يظل المجلس ولكن بقيادات جديدة إلى إنجازات المجلس وتقديمه لدورات تدريبية أفادت قطاع واسع من السيدات إضافة إلى رفض فكرة نسف أى شئ يتعلق بالرئيس السابق وعائلته بصرف النظر عن مصلحة الوطن .
- طالبت ناهد المنشاوى فى مقالها بجريدة الجمهورية عدد ٢٠١١/٤/٢٨ بضرورة إعادة هيكلة المجلس القومى للمرأة بحيث يتم تمثيل الجمعيات والمنظمات النسائية والحقوقية .
- وترى هبة محمد باشا فى مقالها بالأهرام عدد ٢٠١١/٣/١٦ أن الإعلان عن إنشاء مفوضية للمرأة هى خطوة للوراء، مؤكدة على الدور الذى يستطيع أن يلعبه المجلس القومى للمرأة حيث كان يعمل في ٢٩ محافظة وينفذ العديد من المشروعات التنموية، إضافة إلى خبرات الموظفين الموجودين به، كما أكدت على ضرورة التعاون مع الجمعيات الأهلية النشيطة .
- وعلى العكس أعربت بعض الكاتبات عن سعادتهن بالمفوضية وانتظارهن لإنشاءها ، وذلك كما كتبت سوسن زكى فى الجمهورية عدد ٢٠١١/٣/٢٣ ، وناهد حمزة فى الأخبار عدد ٢٠١١/٣/٢٢ .
- وفى الأهرام أعدت سلوى فتحى تحقيقاً تحت عنوان " أمل جديد بعد الثورة ووعد شرف .. مفوضية جديدة للنساء " تناولت فيه رؤية بعض القيادات النسائية من حيث الهيكل التنظيمى والقضايا التى سيركز عليها مثل القوانين المتعلقة بالمرأة آملاً أن تحدث هذه المفوضية نقلة تقدمية إضافية فى مسيرة المرأة المصرية .
- وتابعت هدى المهدى هذه القضية حيث تناولت فى تقرير نشر بجريدة الأهرام عدد ٢٠١١/٦/٢٥ الخطوات التى اتخذتها المنظمات النسائية لتكوين صيغة لتأسيس منظمة وطنية جديدة للمرأة .
- فى حوار للواء مختار الملا عضو المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمجلة روزاليوسف عدد ٢٠١١/٥/٧ تحت عنوان "**دور الجيش في الدستور الجديد حماية مطالب الشعب وليس مكاسب الشعب**" ذكر اللواء الملا أنه لا توجد مفوضية ولا أي شيء خاص بالمرأة، والمجلس القومي كان تمثيلية للوجاهة المجتمعية، والمرأة يجب أن يكون لها دور

بدون ما يكون مفروضا علي المجتمع سواء في التعليم أو السياسة أو أي شيء وعليها أن تثبت نفسها بالسعي إلي ذلك ولا تأخذ امتيازات حتي تنجح.

- شككت أمينة النقاش فى مقالها بجريدة الوفد عدد ٢٠١١/٥/١٤ تحت عنوان " عفواً سيادة اللواء .. إنها قضية تمييز وليست قضية تدليل.. إنشاء مفوضية المرأة" معقبة على الحوار الذى أجراه اللواء مختار الملا بمجلة روزاليوسف ، وآملة أن يكون ما نشر هو الرأى الشخصى للواء الملا وليس رأى المجلس العسكرى .
- وبعد ٦ أشهر من وعد د.عصام شرف بإنشاء مفوضية للمرأة تتساءل هدى المهدى فى مقالها بالأهرام عدد ٢٠١١/٨/٢٧ " أين مفوضية المرأة " مشيرة إلى وجود تصور نتج عن لقاء تشاورى ضم أكثر من ٨٠ جمعية أهلية رفضن فيه مسمى مفوضية مرجحين إعادة هيكلة المجلس القومى للمرأة ، وأعلنت عن تخوفها أن يكون تأخر القيام بأى خطوة فى هذا الصدد ضمن مخطط لعزل النساء المصريات .
- وفى ٢٠١١/٧/٢٠ نشر خبر بجريدة الأخبار بعنوان " المجلس القومى للمرأة يطلب : إعادة تشكيل مجلس الأمناء ".

تحليل التناول الصحفي لقضية مفوضية أم مجلس قومي للمراة:

- فى تناول الصحف والمجلات للمجلس القومي للمرأة بعد ثورة ٢٥ يناير ثارت المناقشات ما بين مؤيد ومعارض لإلغاء المجلس وخاصة بعد وعد د.عصام شرف بإنشاء مفوضية للمرأة، حيث اقترنت دعوات المؤيدين بالنظرة السلبية للمجلس بكونه مجلساً للهوانم بينما عارض أخرون هذا الإلغاء لضرورة وجود هيئة تعمل على توصيل قضايا المرأة الحقيقية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى مع عدم إنكار الدور الذى لعبه المجلس القومى للمرأة فى الفترة السابقة والإنجازات التى حققها.
- من خلال المعالجة الصحفية لقضية المجلس القومي للمرأة حصل المجلس على العديد من الإنتقادات وتم اتهامه بأن وظيفته مقتصرة على خدمة الهوانم بعيداً عن المرأة المصرية في الطبقات المتوسطة والفقيرة، إضافة إلى عدم اتخاذه مواقف مؤيدة للمسيرة السياسية للمرأة واتهامه بأن الحزب الوطني يسيطر عليه وعلى اتجاهاته.
- ونجد جريدتي الأخبار والجمهورية نشرت في فبراير بيان تحالف المنظمات النسائية والخاص بضرورة إلغاء المجلس القومي للمرأة وهو ما يعنى مرور وقت قصير جداً على تنحي رئيس الجمهورية دون توضيح أسباب هذا الطلب ودون

اللجوء لمصادر أخرى، وفي نفس الوقت نشرت نفس الجريدتين موضوعات صحفية تطالب بالإبقاء على المجلس ولكن مع إعادة هيكلته.

- اهتمت الصحف بخبر تحقيق جهاز الكسب غير المشروع مع د.فرخندة حسن بتهمة تضخم ثروتها إلا أن الصحف لم تهتم بنشر أي أخبار أو تفاصيل بعد ذلك عن التحقيقات وهل تم تبرئة د.فرخندة من هذه التهمة أم لا؟ وهذا يوضح تحيز الصحف ضد شخص د.فرخندة ، وعدم إلتزام هذه الصحف بالمعايير الأخلاقية في ممارسة المهنة الصحفية.
- أفردت مجلة صباح الخير مساحة كبيرة لتحقيق ضد المجلس القومي للمرأة حيث قامت المجلة باتهام المجلس القومي للمرأة بأنه أضاع الملايين من الجنيهات وفي العدد التالي للمجلة التزمت بنشر رد المجلس على ما نشر. ولكن تم التعليق من جانب المجلة على رد المجلس بأن ميزانية المجلس لم تنشر في الموازنات العامة وأشارت المجلة في هذا الرد إلى أن عدم نشر الموازنات يعني أن هناك تلاعب في أموال المجلس وأكدت المجلة هذا المعنى، كما جاء في هذا التعليق رفض المجلة على وجود فرخندة حسن لفترة كبيرة في رئاسة المجلس، وهذا الرد لم يكن له علاقة بما نشره المجلس ولا بالتحقيق الذي قام المجلس بالرد عليه، وهذا يوضح بشكل جلي تحيز المجلة ضد المجلس القومي للمرأة، والغريب أن مجلة صباح الخير لم تنشر أي بيان أخر للمجلس القومي للمرأة كما لم تنشر أي بيان أو خبر أو مقال حول مفوضية المرأة بل تجاهلت القضية بشكل تام.
- التزمت صحيفة أخبار اليوم والأخبار والجمهورية بنشر البيان الذي أصدره المجلس القومي للمرأة والذي أوضح من خلاله تأسيس المجلس والدور الذي يلعبه في مصر وخارج مصر وأهم ما حققه من إنجازات للمرأة المصرية وميزانيته، في حين لم تنشر الأهرام ولا الوفد ولا المصري اليوم هذا البيان وكذلك المجلات لم تنشر هذا البيان.
- ونظراً لأن مجلة حواء متخصصة في قضايا المرأة فقد أفردت تحقيق صحفي حول المجلس القومي للمرأة بتاريخ ٢٠١١/٦/١٨، ومدى جدواه من عدمها، وأوضحت فيه أن المجلس لم يكن وراء صدور قوانين الأحوال الشخصية. ونشرت المجلة رد المجلس القومي للمرأة على ما نشر ولكن بعد شهر حيث تم نشر الرد بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ وتم التعليق من جانب الكاتبة بأن المجلس لم يكن له دور مشرف نحو مشاركة المرأة السياسية.

- وفي النهاية تباينت الصحف والمجلات في موقفها تجاه إلغاء المجلس القومي وإنشاء مفوضية أو ترك المجلس القومي مع إعادة هيكلته، فنجد التناقض في التناول حيث تم نشر تحقيق في جريدة الأهرام ضد إنشاء مفوضية لأنها دليل للرجوع للخلف وفي نفس الجريدة تم نشر تحقيق موسع بترحيب كبير بإنشاء مفوضية وأن هيكلها مبشر بأنها سوف تقوم بالدور المطلوب.
- في صحيفة الأخبار والجمهورية تم الكشف عن مخالفات المجلس القومي للمرأة وتم الرد عليها من قبل فرخندة حسن ولكن لم يتم التطرق إلى لمصير العاملين داخل المجلس القومي للمرأة ولم يتم رصد إنجازات المجلس وعرض أراء السيدات اللاتي تعاملن مع المجلس وهل بالفعل كان يقدم لهم خدمات أم لا وهل هم مع الإبقاء عليه أم مع إلغاءه.
- لاحظنا من معالجة جريدة الجمهورية اهتمامها بالقضية واهتمامها بعرض وجهات النظر التي تطالب بإلغاء المجلس القومي للمرأة والآراء التي تطالب بالإبقاء عليه ولكن مع تغيير قياداته كما اهتمت بعرض الآراء التي تطالب بإنشاء مفوضية ولكنها لم تهتم بنشر حوار أو تحقيق مع مجلس المرأة بشكله الحالي بل اكتفت في ذلك بنشر بيان المجلس حول مهامه ودوره فقط.
- أفردت جريدة الجمهورية مساحة كبيرة لموضوع يتهم المجلس القومي للمرأة بأنه هو المسئول عن قانون الكوتا وأنها غير دستورية وتم مساندتها لكى يساعد المجلس نساء الهانم حسب الجريدة في الدخول لمجلس الشعب في نفس الوقت ترك المجلس القومي للمرأة السيدات المعيلات والفقيرات دون مساندة.
- كما أفردت مساحة كبيرة أيضا لموضوع إنشاء مفوضية للمرأة والإبقاء على المجلس مع تغيير قياداته، حيث تناولت هذا الموضوع منذ بدايته عندما نشرت بيان تحالف القيادات النسائية والذي يعتبر أول شرارة في إنشاء المفوضية ثم تابعت الصحفية تغطيتها حول إنشاء المفوضية بنشر تحقيق بتاريخ ٢٠١١/٣/١٠.
- كما نشرت جريدة الجمهورية مقالتان احداهما ترى ضرورة الإبقاء على المجلس القومي للمرأة ولكن مع تغيير قياداته والأخرى تطالب بإنشاء مفوضية وإلغاء المجلس القومي للمرأة.
- جريدة الأهرام اهتمت بالنشر حول إنشاء مفوضية جديدة للمرأة في حين لم تهتم بنشر أي أخبار أو تحقيقات أو مقالات حول الإبقاء على المجلس القومي للمرأة، كما لم ينشر أي رد أو بيان للمجلس القومي للمرأة.

- الأهرام لم يلتزم الحيادية في عرض القضية بل كعادة الأهرام كان مع رأي الحكومة حيث أنه تجاهل بيان تحالف المنظمات النسائية ولم يهتم بقضية المفوضية إلا بعدما تقابل رئيس الوزراء "عصام شرف" مع التحالف النسائي ووعدهن بإنشاء مفوضية للمرأة.
- لم تهتم مجلة روزاليوسف بالموضوع ولم تفرد له مساحات بل تم التعرض للقضية من خلال سؤال في حوار صحفي مع اللواء "مختار الملا" والذي قال فيه أن المرأة لا تحتاج إلى مفوضية ولا مجلس قومي.
- وقد تم الرد على هذا الحوار في جريدة الوفد من خلال مقال للكاتبة أمينه النقاش حيث قالت أنها تأمل أن يكون هذا الرأي هو رأي اللواء الملا الشخصي وليس رأي المجلس العسكري لأن هذا فيه انتقاص لشأن المرأة والرجوع بها خطوات إلى الخلف.
- ولم تنشر جريدة الوفد أي شئ عن قضية المجلس القومي للمرأة والمفوضية ولم تنشر أي بيانات لكلاهما بل اكتفت بنشر مقال أ.أمينه النقاش فقط في هذه القضية.
- لم تهتم الصحف الحزبية بقضية المجلس القومي للمرأة على الإطلاق حيث لم يتم نشر أي شئ عنها.
- جاءت العناوين في معظم المعالجات لهذه القضية معبرة عما بداخل الموضوع ولم تستخدم الصحف أو المجلات العناوين الساخنة التي لا تعبر عما بداخلها.

الفصل السابع
الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني

للمؤسسات الأهلية والجمعيات دور هام فى تنمية المجتمع فهي الضلع الثالث الذي يقدم خدمات للمواطنين، ويكملها في هذا الدور المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، وللأسف هناك غياب وعي بدور هذه المؤسسات والجمعيات، بل العكس هناك هجوم في كثير من الأحيان عليها فتارة يتحدثون على أنها لا تلعب أى دور حقيقي في المجتمع بدليل وجود مشاكل اقتصادية واجتماعية تتفاقم وتتزايد بالرغم من وجود أعداد كبيرة من الجمعيات والمؤسسات، وتارة أخرى يهاجمونها بسبب حصولها على تمويل من جهات أجنبية، وبحجة أن هذه التمويلات تهدد استقرار البلاد وتمس السيادة الوطنية.

والرد على هذه الإتهامات بسيط جداً فالإتهام بأن الجمعيات والمؤسسات لا تساهم في حل المشكلات لأنها تتزايد مع مرور الأيام غير صحيح، لأن دور الجمعيات ليس بديلاً عن دور الدولة فهو مكمل لها، كما أن الجمعيات ليست مسئولة عن حل مشاكل قومية ولكن دورها هو تنبيه صانع القرار وإيصال صوت المهمشين وعمل نماذج ناجحة للحلول لتطبيقها في مناطق مختلفة من مصر، وبالنسبة للصورة الذهنية السيئة عن الجمعيات الأهلية والتي تكونت بسبب النظام البائد وساعده في ذلك الإعلام، حيث أن الوضع قبل الثورة كان هناك إصرار على عدم تقديم خدمات للمواطنين من قبل الحكومة والمسئولين وتم ترك المسئولية كاملة على الجمعيات التنموية، ومهما كان لديها من قوة بشرية ومادية لن تستطيع حل المشكلة من الجذور.

أما الإنتقادات الخاصة بحصول الجمعيات على تمويل أجنبي وفرض أجندات لتنفيذها مقابل هذه الأموال، غير صحيح أيضاً، لأن التمويل الأجنبي لو كان منظماً وعلى أسس وقوانين شرعية أصبح هاماً ويعطى إفادة كاملة للبلد وخاصة في المجال التنموي، وهو تمويل مقنن حيث أن هناك اتفاقيات دولية بين الدول تنص على تخصيص الدول المتقدمة لتمويلات يتم إعطائها لدول العالم الثالث بهدف إقامة مشاريع تنموية، وقد تم الإتفاق على أن يتم منح نسبة منها لمنظمات المجتمع المدني وليس لحكومات، ومن جانب أخر فإن مصر لديها من القوانين ما تسمح بمراقبة طريقة الحصول على هذه المنح، وطريقة صرفها، حيث تشرف على الجمعيات الأهلية وزارة التضامن الاجتماعي، ولا تدخل أى منحة مصر إلا بعد موافقة الجهات المسئولة عن ذلك.

ولأن الإعلام هو مرآة المجتمع فضرورى أن يقوم بالدور المطلوب منه خاصة بعد الثورة، فدوره الأساسي هو نقل الحقيقة للناس، وفي نفس الوقت توعيتهم، لذلك فإننا من خلال السطور القادمة سنعرض لكيفية تناول الصحف والمجلات لدور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والأنشطة التي تقوم بها خاصة بعد الثورة ومعرفة رؤيتها تجاه هذه القضية يتبعها تحليل هذه التغطية الصحفية وعرض النتائج من مميزات وعيوب هذا التناول .

أولاً: التناول الصحفي لدور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني:

- قامت الأهرام في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٤ خبراً بعنوان "**تحالف جديد من ٨٠ جمعية أهلية للتوعية بالثورة**"، حيث كتبت "هدي المهدي" عن تأسيس ٨٠ جمعية أهلية ما يعرف باسم التحالف المصري للتعليم المدني ومشاركة المرأة على مستوى الجمهورية، والذي يستهدف نشر مفاهيم الديمقراطية وتحقيق العدل والمساواة بين الرجل والمرأة ومبدأ المواطنة. بالإضافة إلى نشر الوعي بأهمية الثورة والتأكيد على دور كل فرد في المجتمع، كما يهدف التحالف إلى اشتراك النساء في كل مراحل بناء الدولة المصرية في المرحلة المقبلة، إضافة إلى أنه يهدف إلى المساهمة في تعديل حزمة من القوانين وضرورة مشاركة المجتمع المدني في جلسات الحوار مع المجلس العسكري.
- كما كتبت وسام عبدالعليم عبر بوابة الاهرام الالكترونية حول استطلاع عام لرأى بعض فئات الشعب المصري والشباب والفئات الفقيرة والمهمشة الذي قامت به جمعية نهوض وتنمية المرأة تحت عنوان " استطلاع يرصد مطالب بتأجيل الاستفتاء علي التعديلات اسبوعين " حيث أشارت رئيسة الجمعية الي أنه اجتمعت أغلب الأراء علي أن هناك أربعة مطالب أساسية للشعب المصري من بينها تأجيل التصويت علي التعديلات الدستورية .
- واهتمت جريدة الأهرام بعرض الدور المختلف للجمعيات الأهلية والمجتمع المدني بعد ثورة ٢٥ يناير .. حيث ناقشت نهاد صالح عدة قضايا هامة منها : بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ اهتمام مؤسسة المرأة الجديدة بمناقشة دور النساء الريفيات في ظل مطالبة ثورة ٢٥ يناير بالعدالة الاجتماعية كإحدى أولوياتها الملحة للمرأة الريفية فى هذه الفترة ...وبتاريخ ٢٠١١/٧/٢٧ تحدثت عن تنظيم "شبكة المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة وملتقى تنمية المرأة" مائدة مستديرة حول "**النساء وانتخابات**

مجلس الشعب" والخروج بتوصيات تعزز فرص النساء للعضوية وزيادة نسبة تمثيلهن في البرلمان المصري .. وفى عدد آخر بتاريخ ٢٠١١/٧/٥ تطرقت الكاتبة إلي الحديث عن تطوير جمعية "صحبة خير" لمنطقة إسطبل عنتر أحد المناطق العشوائية وتحسين مستوي الصحة العامة .. وتحت عنوان "**حقوق المرأة معضلة الدستور الجديد**" بتاريخ ٢٠١١/٨/٧ تحدثت نهاد صالح عن توجيه تحالف المنظمات النسوية الذي يضم ٥١ جمعية ومؤسسة نسائية الدعوة للمصريات للمشاركة في تحقيق الأهداف التي تضمن مشاركة المرأة في صياغة الدستور .. وبتاريخ ٢٠١١/٧/٤ اهتمت صفاء شاكر بعرض اعتراض "ملتقى تنمية المرأة" علي مشروع الموازنة العامة للدولة لأنها تجاهلت تماما منظور النوع الاجتماعي "النساء" وطالبت الحكومة المصرية بضرورة مراعاة هذا المنظور.. وكتبت آمال عويضة بتاريخ ٢٠١١/٣/٨ عن احتفالية "**اليوم العالمى للمرأة**" ودعوة إلي مسيرة فى هذا اليوم بغرض إلقاء الضوء على عدة نقاط منها ضرورة مشاركة المرأة فى صياغة المستقبل الدستوري والقانوني والسياسي لمصر... وتطرقت منى رجب فى مقالتها " حديث الصباح " بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٨ إلي الحديث حول أهمية تفعيل دور المؤسسات الأهلية والجمعيات من أجل تحقيق الدعم بتلبية احتياجات الأسر الفقيرة ويتم ذلك من خلال تعاون عدد من جمعيات العمل الاجتماعي ويمكن للمرأة أن تلعب دور واضح في هذا المجال ... بالإضافة إلي ما سبق ذكره فقد تناولت الجريدة العديد من أخبار الجمعيات وعرضت للعديد من القضايا فى هذا المجال.

- وفى ٢٠١١/٦/٢٤ نشر موقع مصرس الالكتروني عن جريدة المساء خبر تحت عنوان "ورشة عمل لـ نهوض المرأة بالإسكندرية ... د.ايمان بيبرس:نسعي لدعم المجتمع المدني بعد الثورة" حيث أكدت د.ايمان بيبرس رئيسة الجمعية أن هذه الورش تهدف الي توعية الجمعيات الأهلية في مختلف المحافظات بقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ... وفي نفس الإطار نشر موقع تحرير أون لاين الالكتروني تحت عنوان " جمعية نهوض وتنمية المرأة تنظم ورش العمل بمحافظات مصر" بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٤ ... بالإضافة الي جرائد ومجلات أخري من بينها :موقع بيت التحرير الالكتروني بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٥ تحت عنوان " جمعية "تنمية المرأة" تجوب المحافظات مع شباب الثورة " .. وبجريدة اليوم السابع بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٥ تحت عنوان " تنمية المرأة" تنظم ورش عمل لشباب الثورة في المحافظات" .. وفي موقع الجورنال الالكتروني بتاريخ ٢٠١١/٧/٤ كتب عادل احمد عن الائتلاف تحت عنوان " ائتلاف يضم الجمعيات الأهلية وشباب ائتلاف الثورة بالصعيد بورشة عمل

جمعية نهوض وتنمية المرأة" حيث خرجت الندوة بتوصيات منها ضرورة وجود آلية جديدة تحكم عمل الجمعيات الأهلية في مصر ..وبتاريخ ٢٠١١/٧/٢ بموقع بوابة الأهرام الالكترونية تحت عنوان " ورشة عمل توصي بوجود آلية تحكم عمل الجمعيات الأهلية" حيث تم التأكيد خلالها أن مؤسسات المجتمع المدني تمثل الضلع الثالث من المثلث الذي يقدم خدمات تنموية في مختلف القطاعات الي جانب الضلعين الآخرين ،وهما القطاعات:الخاص والحكومي.. وبجريدة الفجر بتاريخ ٢٠١١/٧/٥ كتبت حنان أحمد عن الجلسة الختامية للورش تحت عنوان " جمعية نهوض المرأة والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني تناقش دور الائتلافات الجديدة في الحوار الوطني " .. كما نشرت بسمة المهدي بجريدة اليوم السابع الي نفس الجلسة بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ تحت عنوان "هدى زكريا :الدولة عاقبت المجتمع المدني لقيامه بدور سياسي" حيث أوضحت أن من التوصيات التي خرجت بها الورش هي تشكيل تحالف يضم الجمعيات العاملة في المجتمع المدني ووجود لجنة في كل محافظة تبحث المشاكل الخاصة بكل محافظة ... كما نوهت جريدة الأخبار الى ورشة العمل بساقية الصاوى التي تنظمها جمعية نهوض وتنمية المرأة

- أشارت سوسن زكى فى مقالها بجريدة الجمهورية تحت عنوان "امراة عصرية بتاريخ ٢٠١١/٧/٥ ، إلي الندوة التي نظمتها جمعية نهوض وتنمية المرأة التى هدفت للبحث عن آليات جديدة تحكم المجتمع المدني في مصر خلال الفترة القادمة .. كما أوضحت أن المشاركون فى الورش اتفقوا علي ضرورة وجود رقابة شعبية متمثلة في الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني ..وأماني ابراهيم أشارت في جريدة المساء بتاريخ ٢٠١١/٧/٥ إلي انطلاق فعاليات مؤتمر تفعيل قوانين المجتمع المدني والمشاركة الشبابية بالاسكندرية بالتعاون مع المركز الدولى لقوانين منظمات المجتمع المدني وائتلاف شباب الجمعيات الأهلية بالوجه البحري .. وبتاريخ ٢٠١١/٧/٧ لنفس الجريدة أوضحت في خبر لها ، أن منظمات المجتمع المدني تؤكد علي ضرورة أن يتضمن قانون الجمعيات الأهلية الجديد النص علي عدم جواز عزل رؤساء مجالس إدارات هذه الجمعيات إلا بعد التحقيق معهم .. كما قدمت امانى ابراهيم تقرير صحفي تحت عنوان "في مؤتمر حاشد بالاسكندرية .. النصف الآخر يطالبن بإسقاط قانون الجمعيات الأهلية" بتاريخ ٢٠١١/٧/٨ عرضت خلاله فعاليات المؤتمر وكلمات المشاركين .

- أوضحت سوسن زكى فى مقال امرأة عصرية بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢ الي أن العمل الأهلي أصبح الآن ضرورة في مصر أكثر من أى وقت آخر لتحقيق التنمية الشاملة ، وتضيف: من هنا تأتي أهمية المبادرة التي تقوم بها جمعية نهوض وتنمية المرأة في الوقوف علي أهم التحديات التي تعوق العمل الأهلي في مصر وتكوين تحالف يضم الجمعيات الأهلية المختلفة وشباب الثورة والاعلاميين للعمل علي القضاء علي هذه الصعوبات ... وبنفس الجريدة وفي نفس اطار الحديث عن التحالف أشار مصطفي قايد عن الاعلان عن ميلاد تحالف جديد بعنوان" تحالف جديد يضم الجمعيات الأهلية والائتلافات الشبابية" بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ .
- وفي المصري اليوم كتبت يمنى مختار بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ عن "٣٧ منظمة حقوقية تشكل "تحالف المنظمات"لتحسين صورتها".. وبمجلة روزاليوسف بتاريخ ٢٠١١/٧/١٨ كتبت هويدا يحيي عن "تحالف حقوقي لتعديل قانون الجمعيات الأهلية" .. وبتاريخ ٢٠١١/٧/٢٢ في جريدة المساء كتبت تحت عنوان " تحرك نسائي .. لإسقاط قانون الجمعيات .. تحالف جديد يضم الجمعيات وائتلافات شباب الثورة" حيث أكدت رئيسة جمعية نهوض وتنمية المرأة د.ايمان بيبرس علي رفض الخضوع لمنظمات المجتمع المدني لوزارة حكومية...
- أما **أميرة اسماعيل** بمجلة حواء كتبت عن الجلسة الختامية لورش عمل قوانين لمنظمات المجتمع المدني التي أقامتها جمعية نهوش وتنمية المرأة والمركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ، تحت عنوان "رؤية جديدة للمجتمع المدني ومؤسساته" بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٣ ، حيث تم التأكيد خلالها علي أهمية إعادة صياغة القوانين بطريقة سهلة حتي يستوعبها المواطنين .

- تناولت جريدة الأخبار الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني من عدة زوايا وأشكال صحفية مختلفة .. تحت عنوان "**تحالف عدد كبير من الجمعيات الأهلية لخدمة مواطني المناطق المحرومة**" بتاريخ ٢٠١١/٧/٣ كتب محمد صابر عن اتفاق الجمعيات الأهلية على تأسيس لجنة تنسيقية تتولى تنظيم العمل بين تلك الجمعيات ورعاية المؤتمرات الشعبية والأنشطة المشتركة التي تستهدف تقديم خدمات حقيقية خصوصا فى المناطق الشعبية المحرومة في القاهرة ... وكتبت ناهد حمزة بتاريخ ٢٠١١/٣/١٦ عن مطالبة المنظمات النسائية بدستور جديد لعدم تحقيق الدستور الحالي لآمال الشعب المصري .. وعن إشراف الجمعيات الأهلية

على عمليات الاستفتاء كتب محسن جود بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ .. كما قامت دينا درويش بتغطية ندوة رابطة المرأة العربية تحت عنوان "**العالم يتابع ما ستقدمه الثورة المصرية للمرأة**" بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ، حيث أوضحت الحاضرات خلالها أن على الثورة المصرية دور كبير من حيث رفع الوعي المجتمعي وتطوير المناهج التعليمية من أجل بث صورة إيجابية للمرأة كفرد منتج يقوم بدور كامل في المجتمع .. كما قامت ناهد حمزة بالتعقيب على الأحداث الطائفية المؤسفة التي شهدتها منطقة إمبابة من خلال تحقيق يحمل عنوان "**الجمعيات النسائية تواجه أحداث إمبابة .. من الشيخ جابر إلي الست عبير**" بتاريخ ٢٠١١/٥/١٣ ، ناقشت خلاله دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مثيري الفتنة وعرضت العديد من الآراء لسيدات رئيسات لبعض الجمعيات الأهلية حيث أوضحن أن لهذه الجمعيات القدرة على الدخول لبيوت المصريين والتغلغل وسط التجمعات الشعبية ... أما دينا درويش فكتبت عن مواصلة الجمعيات نشاطها ضد التمييز بتاريخ ٢٠١١/٥/٩ .. وفى ٢٠١١/٧/٦ اختار محمد مصطفى ولمياء متولي قائدة فريق بداية نهى سلامة لإجراء حوارا معها للحديث عن دور هذا الفريق وأهدافه.

- كما قامت جريدة أخبار اليوم بعرض أخبار مختلفة عن الجمعيات النسائية المختلفة .. ففى خبر صحفي بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ تحت عنوان "**مؤتمر دعم النساء بالقاهرة ونجع حمادى**" عن عقد الجمعية العامة للجمعيات النسائية لتحسين الصحة مؤتمر يتم خلاله عرض إنجازات المشروع .. إلي جانب أخبار أخرى.
- وفى المصري اليوم كتبت يمني مختار عن وثيقة ضمان حقوق المرأة بتاريخ ٢٠١١/٧/٣٠ تحت عنوان "**المنظمات النسائية تصدر وثيقة لضمان حقوق المرأة** " حيث أعلن تحالف المنظمات النسائية عن وثيقة " النساء والدستور" والتي أعدها عدد من الناشطات لضمها في صياغة دستور مصر الجديد.. كما تحدثت فاطمة زيدان بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٦ حول رفض اللواء ممدوح شاهين عضو المجلس العسكري التعليق على تقديم ٣٦ منظمة حقوقية شكوي رسمية ضد المجلس العسكري ومجلس الوزراء لخمس جهات حقوقية تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ... وتحت عنوان " **جمعية أهلية تتعهد برفع ١٠ ملايين مصري فوق خط الفقر**" بتاريخ ٢٠١١/٨/١٢ كتبت ياسمين القاضى عن إطلاق جمعية علشانك يا بلدي مشروع فوق الخط بهدف انتشال ١٠ ملايين مصري من بين ٣٥ مليونا من تحت خط الفقر خلال ١٠ سنوات.

- وفى جريدة الجمهورية تساءلت هدى مراد في عمودها لقاء الخميس بتاريخ ٢٠١١/٣/٣ " **ماذا بعد الثورة؟** " وأكدت أنه آن الأوان أن تبدأ الجمعيات المدنية والأهلية في الإنتشار وتوسيع قاعدة عملها لتقدم وعياً حقيقياً يحتاج إليه المجتمع ... كما كتب مصطفى فايد خبر بعنوان " **التحالف النسوي يطالب بتعيين محافظين من السيدات والشباب** " حيث انتقد تحالف المنظمات النسوية عدم مشاركة المرأة فى تولي منصب المحافظ .. الي جانب أخبار أخرى متنوعة.
- فى جريدة الوفد قامت جيهان موهوب بإجراء حوار مع الدكتور عبد الله خليل خبير حقوق الانسان بتاريخ ٢٠١١/٣/١ حيث تطرق إلي الحديث عن منظمات المجتمع المدني وتساءل لماذا لا تقوم هذه المنظمات بتوثيق انتهاكات حقوق الانسان ضد ثوار التحرير.
- وتحت عنوان " **صعيديات تعزفن لحن الحرية** " أجرت حميدة سيف النصر تحقيقاً صحفياً بمجلة حواء بتاريخ ٢٠١١/٣/٥ تحدثت فيه عن دور الجمعيات الأهلية بالنسبة للمرأة الصعيدية ودورها بصفة عامة بعد الثورة وذلك من خلال عرض لعدد من الآراء المتنوعة لأشخاص من صعيد مصر حيث أوضحوا أن المرأة الصعيدية ليست بمعزل عما يدور في المجتمع المصري وأنها تعمل الآن علي مواجهة القبلية دون وصاية من أى توجه ولديها الرغبة فى التغيير وعدم العودة بها للوراء .
- وفى مجلة صباح الخير كانت هناك عدة موضوعات منها موضوع من إعداد مريم مكرم يحمل عنوان "**ستات وستات : حقوق المرأة بعد ٢٥ يناير .. إلي أين؟**" بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٦ تحدثت فيه عن قلقها على مستقبل النساء السياسي ودورهن الفعال فى المجتمع في الفترة المقبلة لوجود بعض الشواهد التي تشير إلي تقليص دور المرأة بعد الثورة وطالبت بضرورة الابتعاد عن شخصنه الأمور خاصة في مسألة حقوق المرأة .. كما نشرت المجلة تحقيق يحمل عنوان " **خارطة طريق جديدة لمنظمات المجتمع المدني** " بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٨ تم خلاله استطلاع آراء عدد من رجال المجتمع المدني حول رؤيتهم لدوره خلال الفترة القادمة وتوصلوا إلي أهمية توعيته للناخب وتثقيفه .

<u>ثانياً: التناول الصحفي لقضية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية والمجتمع المدني:</u>

من أهم القضايا التي طرحت مؤخراً في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية وعلي صفحات الإنترنت المختلفة قضية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية والتي أثيرت بعد تصريحات السفيرة الأمريكية الأخيرة بمصر حول الدعم الذي قدمته هيئة المعونة الأمريكية لدعم الإصلاح

الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ونتج علي أثرها الكثير من الجدل.. والمطالبة بتجريم حصول الجمعيات الأهلية على منح أجنبية، بينما كانت هناك أراء أخرى ترى أن توقف التمويل الأجنبي لهذه المنظمات ليس في مصلحة البلد حيث سيتسبب في زيادة حجم البطالة في مصر ، ومن خلال السطور القادمة سوف نرصد كيفية تناول الصحف والمجلات لهذه القضية:

- تعتبر جريدة الجمهورية من الصحف التي اهتمت بهذه القضية والبداية كانت بتحقيق من إعداد محمد بسيونى تحت عنوان " **الثورة وضعتها فى موقف حرج .. منح الديمقراطية للجمعيات الأهلية على صفيح ساخن** " بتاريخ ٢٠١١/٧/٦ وتساءل لماذا تظل المؤسسات وحقوق الإنسان تتلقي تمويلا من الخارج ؟! كما عرض العديد من أراء حقوقيين وناشطين في العمل الاجتماعي .. حيث رفضت الحركات الشبابية كل أشكال التدخل الأجنبي أما المؤسسات التي تمول وتدعم منظمات المجتمع المدني فتري ضرورة الدعم وزيادة الوعي السياسي ... وتؤكد نيرة صادق فى مقالها وقفة بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨ على أن الكشف عن التمويل الأجنبي مطلوب ومُلح وأن الجمعيات الأهلية التي تشكلت خصيصا لتستفيد من المعونات الأجنبية أساءت للثورة والثوار وللشباب والشعب المصري كله.
- وكشفت لنا جريدة الأهرام عن رأيها في هذه القضية بتاريخ ٢٠١١/٨/١٤ وقالت إن أي تمويل أجنبي يستهدف بالدرجة الأولي تحقيق مصالح الممول وكل دول العالم تجرم التمويل الأجنبي للأحزاب السياسية ، والضمير المصري يلزمنا برفض جميع أشكال هذا التمويل والالتزام بمصادر التمويل الوطنية المشروعة اعتماداً علي الذات...وفي نفس السياق يؤكد لنا ممدوح شعبان فى "**خواطر قلم**" بنفس الجريدة بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٨ أن هذا الإتهام أدي إلى حدوث انشقاقات واختلافات بين جميع الحركات والإئتلافات والشارع المصري ما بين الرافض والمؤيد .. وأنه مع عمل الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني فلا يستطيع أحد أن ينكر دورها في العمل التنموي داخل الشارع المصري لكنه يرفض أن يتدخل أحد في الشئون الداخلية للبلاد من خلال استغلال بوابة المنح والتمويل الأجنبي بدون إشراف الحكومة المصرية... وتحت عنوان "**الأموال المشبوهة**" بتاريخ ٢٠١١/٨/١٧ يطالب علاء غنيم جميع الحركات والمنظمات التي حصلت علي تمويل أجنبي قبل أن ترفض كلمات الخيانة والعمالة .. لأن تثبت بالأدلة والبراهين نزاهتها وإخلاصها للثورة والوطن والشعب وتعلن بكل صراحة موقفها.
- وفى جريدة أخبار اليوم كتبت مها عبد الفتاح عن "**أسباب الموقف المتأزم بين الحكومتين المصرية والأمريكية .. عرض متكامل للتحرك الأمريكي لتمويل**

منظمات مصرية" وتؤكد أن التمويل الأجنبي بالولايات المتحدة محظور ويقع تحت طائلة القانون ، بمعني أن أي أمريكي يمارس نشاط سياسي يختص بالشأن الداخلي غير مسموح له بتلقي أموال أجنبية ويطبق عليه القانون في حالة التجاوز.. كما قدم نبيل عطا حوارا مع الدكتورة أماني قنديل المديرة التنفيذية للشبكة العربية للمنظمات الأهلية بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٧ حيث أوضحت أن عشرات المنظمات الأجنبية تعمل في مصر بدون تصريح.

- يطالب الدكتور سعد الدين إبراهيم في مقالته بجريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٣ ، وزير التضامن برفع يده عن العمل التطوعي ويترك الجمعيات الأهلية وشأنها .. ويرى أن من المفترض أن يكون د.جودة عبد الخالق أعقل من أن ينساق في موكب غوغائية اليسار الذي يعتقد أن المجتمع المدني بدعة ، صرفت الجماهير الكادحة عن حزب التجمع ... وفي نفس السياق يناشد د.عصام عبد الصمد في مقالة له بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٧ ، السفارات ومكاتب الأمن الملحقة لبعثات مصر فى الخارج برفع يدها عن الجمعيات الأهلية في الخارج .
- واكتفت بعض الصحف والمجلات بتناول هذه الأزمة من خلال نشر أخبار لها مثل جريدة الأخبار " **نيابة أمن الدولة تحقق في حصول بعض المنظمات الأهلية علي تمويل خارجي** " بتاريخ ٢٠١١/٧/٣١ .. وفي مجلة صباح الخير كتبت آيات الموافي " **لجنة لفحص أموال المنح الأمريكية للجمعيات الأهلية**" بتاريخ ٢٠١١/٧/١٢ .
- وفى صحيفة **الأسبوع** وتحت عنوان " **التمويل الأجنبي .. خطة أمريكا لتطويع ثورة ٢٥ يناير** " بتاريخ ٢٠١١/٨/١٥ يكشف محمد جمال عرفة عن خطة أمريكا التي تنوي تحقيقها في مصر بعد ثورة يناير عبر طابور خامس يضم عددا من منظمات المجتمع المدني بهدف تطويع الثورة لصالحها ومنع استقلال الإرادة السياسية المصرية عبر استخدام التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في عملية تفكيك واختراق في كل مكان في ظل عدم وجود رقابة علي هذه المنظمات.
- وبتاريخ ٢٠١١/٨/١٦ كتب فهمى هويدى فى جريدة الشروق مستغربا حول أزمة المجتمع المدني في مصر حيث قال : لا أفهم لماذا لا نتعامل مع ملف منظمات المجتمع المدني بما يستحقه من شفافية وشجاعة كي نخلصه مما يلاحقه من لغط وشبهات ، ونمحو من صفحاته آثار الغموض ومفردات العبط والاستعباط .
- ويؤكد هيثم التابعى بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٠١١/٨/١٣ ، أن الإستقالة المفاجئة لرئيس جهاز المعونة الأمريكية جيمس بيفر فى مصر تحمل فى طياتها

العديد من الخبايا ، حيث قدم استقالته بعد أن تعرض لعثرات عدة وضعها أمامه مسئول مصري حكومى رفيع ، والمعضلة الأساسية التي واجهت بيفر أن المسئول الحكومى لا يزال يحتفظ بنفس النظرة القديمة لمجال عمل المنظمات المجتمع المدني وهو ما لا يتوافق مع فكر بيفر.

- وفى موقع الجزيرة الإلكتروني بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨ قام عبد الرحمن سعد بنشر تحقيق تحت عنوان " **دعوات بمصر لتجريم التمويل الأجنبي** " عرض من خلاله أراء مختلفة علي المستوي السياسي والذين انتهوا في النهاية بمطالبة المجلس العسكري باعتذار إذا ثبت عدم صحة اتهاماته ، مشيرين الي أن مصر بعد الثورة تتطلع إلي إرساء دولة القانون.

ثانياً: تحليل التغطية الصحفية لدور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وقضية التمويل الأجنبي

أ. تحليل التغطية الصحفية لدور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني :

بعد استعراضنا لأخبار الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني اتضحت لنا نقطة هامة جدا وهي قلق الجمعيات والمنظمات النسائية علي مستقبل النساء السياسي ودورهن الفعال في المجتمع في الفترة المقبلة لوجود بعض الشواهد التي تشير إلي تقليص دور المرأة بعد الثورة وطالبت هذه الجمعيات بضرورة الإبتعاد عن شخصنة الأمور خاصة في مسألة حقوق المرأة .. ومطالبات أخري بتوسيع الجمعيات المدنية لقاعدة عملها لتقديم وعياً حقيقياً يحتاج إليه المجتمع في الوقت الحالي إلي جانب أهمية وجود دستور جديد يحقق آمال الشعب المصري .. كما طالبوا الحكومة والمجلس العسكري بمراعاة منظور النوع الاجتماعي .

- **بعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:**
  - اهتمام كل من جريدة الأهرام والأخبار بنشر أخبار الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني **بشكل موسع أكثر من الصحف والمجلات الأخرى حيث تخصص لها مساحة كبيرة، وتتنوع المواد المنشورة مابين أخبار تغطي أنشطة المؤسسات والجمعيات الأهلية،** وبين تحقيقات ومقالات تناقش دور هذه الجمعيات، ويرجع ذلك إلى وجود صفحات متخصصة داخل هذه الصحف بالمجتمع المدني، ومن أهم الموضوعات التي أبرزتها من خلال تغطيتها لأنشطة هذه الجمعيات:
    - ضرورة الاهتمام بالنساء الريفيات
    - ضرورة تطوير العشوائيات

٣ ضرورة أن يتم إدراج النوع الإجتماعي ضمن الموازنة العامة
٤ ضرورة إشتراك المرأة في صياغة المستقبل السياسي والدستوري ويجب أن تلعب دوراً في انتخابات مجلس الشعب القادمة.
٥ ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية بعد الثورة حيث أنها لعبت دوراً في مواجهة قضية الفتنة وارتباطها بالمرأة، فهذه الجمعيات أكثر تغلغلاً في الشارع المصري
٦ كما ألقت الضوء على إنشاء تحالف من الجمعيات الأهلية وأبرزت أهميته في هذا الوقت بالتحديد.

- كما قامت جريدة الجمهورية بإلقاء الضوء أيضاً على دور الجمعيات الأهلية في مواجهة التحديات وأنها الحل الوحيد لحل المشكلات، كما أبرزت أكثر من تصريح لعدد من الجمعيات الأهلية من ضمنهم ضرورة تعيين سيدات محافظات، كما ألقت الضوء على أهمية إنشاء تحالفات بين الجمعيات ليكون هناك تكامل في الأدوار.
- بينما قامت جريدة المصري اليوم بنشر أيضاً خبر انشاء تحالف يضم منظمات المجتمع المدني من مختلف محافظات مصر، وأبرزت دور منظمات المجتمع المدني خاصة بعد الثورة.
- وقد قامت كل من جريدة أخبار اليوم والفجر وروزاليوسف ومجلة حواء وصباح الخير بنشر أخبار مقتضبة وقليلة عن دور الجمعيات الأهلية، والتي تناولت من خلالها إنشاء تحالف ليضم منظمات المجتمع المدني، والدعوة إلى إعادة صياغة دور هذه المنظمات.
- وعلى النقيض فقد ظهر عدم اهتمام جريدة الوفد بدور منظمات المجتمع المدني حيث لم تنشر إلا حوار واحد فقط تساءلت خلاله لماذا لا تقوم هذه المنظمات بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضد ثوار التحرير؟ .
- لوحظ عدم إفراد مساحات واسعة لعرض أنشطة الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة من جانب المجلات مما يدل علي عدم الاهتمام مع إنها صحف متخصصة في موضوعات المرأة والقضايا التي تخصها .
- وبصفة عامة نري الاهتمام المعتاد بتغطية أنشطة الجمعيات الأهلية من ندوات ومؤتمرات إضافة إلي أراء القائمين علي هذه الجمعيات في بعض القضايا

السياسية والاجتماعية وعدم تناول هذه القضايا بالعمق المطلوب ، واستخدام الغالبية العظمى من الجرائد والمجلات الإطار الخبري في عرض الأنشطة.

ترجع خبرة جمعية نهوض وتنمية المرأة لأكثر من ٢٤ عاماً عملت في أكثر المناطق عشوائية وتهميشاً في محافظات القاهرة والقليوبية والغربية وجنوب سيناء وحلوان سابقاً، وتهدف الجمعية منذ بدايتها إلى تمكين المرأة المعيلة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية من خلال حزمة متكاملة من البرامج، ووجدت الجمعية أنها لكي تحقق ذلك يجب أن تعمل على تمكين باقى أفراد أسرتها، وبالفعل أصبحت تقدم البرامج التي تهدف إلى تمكين أفراد أسرتها من الشباب والفتيات، ولم تكتفي بذلك بل أصبحت تعمل مع الفئات المهمشة بشكل عام في مناطق عملها، وقد نجحت على مدار أكثر من ٢٥ عاماً في تحسين مستوى معيشة ٦٠ ألف أسرة في مناطق عملنا.

ولأن الجمعية قريبة من الناس في الشارع فقد ناضلت كثيراً خلال السنوات الماضية كي تقدم البرامج التي تلبي احتياجات الفئات المستهدفة، كما ناضلت من أجل أن تحصل الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني على قانون ينظم عملها لا يقيدها، ولذلك استشعرت الجمعية أهمية إنشاء تحالف يضم منظمات المجتمع المدني والإئتلافات الشبابية الجديدة وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، وظهور الرغبة القوية لدى جميع المصريين للمشاركة في بناء مصر، وبناءاً عليه:

- أنشأت جمعية نهوض وتنمية المرأة تحالف تحت اسم "تحالف منظمات المجتمع المدني" ليضم كافة منظمات المجتمع المدني المصرى والائتلافات الشبابية الجديدة، وذلك بهدف: تغيير قانون مؤسسات المجتمع المدني والوصول إلى صياغة آلية تحكم عمل هذه المؤسسات، من خلال توحيد الرؤى بين كل مؤسسات المجتمع المدني وخاصة فيما يتعلق بقانون الجمعيات والمؤسسات الموجود حالياً والعيوب المتواجدة به والمشاكل التي تقابل المنظمات الأهلية وتعوقها عن تقديم الخدمات للمواطنين ، إضافة إلى تحسين صورة الجمعيات الأهلية لدى رجل الشارع وتعريف المواطنين بأهمية هذه المنظمات والمؤسسات التي تقوم باستكمال الضلع الثالث الذي يقدم خدمات تنموية في المجتمع حيث أن الضلعان الأخران هما القطاع الحكومى والقطاع الخاص.
- يضم التحالف حتى الأن ١٨٠ جمعية من مختلف محافظات مصر و ٣٠٠ شاب وفتاة ، وجاءت فكرة تكوين هذا التحالف بعد الهجوم الغير مبرر على مؤسسات المجتمع المدني وبالأخص على المؤسسات والجمعيات الأهلية واتهامها باستمرار بأنها تتلقى أموال من الدول الأجنبية وتقوم بتنفيذ أجندات هذه الدول.
- وقد قامت الجمعية بتنظيم سلسلة من ورش العمل في مختلف محافظات مصر للجمعيات الأهلية وائتلافات الشباب حيث غطت الورشة الأولى محافظات وجه قبلي ، والورشة الثانية غطت محافظات وجه بحرى ، أما الورشة الثالثة غطت محافظات القناة ، وخرجت هذه الورش بعدد من التوصيات والنتائج والتي كانت من أهمها تكوين تحالف يضم كل المؤسسات والجمعيات الأهلية من مختلف محافظات مصر ، وأيضاً يضم الائتلافات الشبابية الجديدة والتي برز دورها بعد ثورة ٢٥ يناير ، كما كان من ضمن التوصيات إنشاء صفحة على الفيس بوك باسم التحالف ليسهل العمل بين الجمعيات من مختلف المحافظات .

ثانيا : تحليل التغطية الصحفية لقضية التمويل الأجنبي :

تفرض هذه القضية جدلية اختيار هذا التوقيت لمهاجمة الجمعيات الأهلية ، فالعديد من قيادات المجتمع المدني يتخوفون من وجود رؤية لإقصاء عمل الجمعيات الأهلية فى هذه الفترة لكونها مدافعة عن العديد من الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين ... وانتهت هذه القضية بقرار مجلس الوزراء بإحالة تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن تلقي بعض الجمعيات الأهلية والهيئات المختلفة تمويلا أجنبياً إلى جهات التحقيق لإتخاذ ما تراه في هذا الشأن.

- **بعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي :**

- تناقض كبير بين تناول الصحف لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر وبين تناولها لقضية التمويل الأجنبي، ونحن هنا نتحدث عن نفس فترة التغطية الصحفية.
- ففي نفس الوقت الذي كانت أغلب الصحف والمجلات تبرز دور الجمعيات الأهلية وأنشطتها، وتطالب الصحف التي لها صفحات متخصصة في المجتمع المدني بضرورة تفعيل دورها، نجد في نفس هذه الصحف والمجلات ولكن في صفحات أخرى هجوم شرس وعنيف على قضية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية والذي فجره تصريحات السفيرة الأمريكية بمنح ٤٠ مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني في مصر لتحقيق الديمقراطية دون أن تشير إلى اسم المنظمات أو الهيئات التي حصلت على هذه التمويلات، ووجدنا استخدام هذه الصحف نبرة تشكيك في طبيعة عمل هذه المنظمات التي تعتمد على تمويل خارجي، وتأكيدها على تنفيذ أجندات أجنبية.
- كما أن أغلب الصحفيين والصحفيات الذين هاجموا التمويل الأجنبي نادوا بضرورة الإعتماد على مصادر تمويل وطنية وهو ما يوضح عدم وعيهم بعمل الجمعيات الأهلية، ولا بطبيعة التمويلات التي تحصل عليها طوال هذه السنوات.
- فلم تشر أى جريدة أو مجلة تناولت قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني من بعيد أو من قريب بأن هناك فرق بين الجمعيات الأهلية النشطة التي تخدم ملايين الفئات المستهدفة في المناطق الفقيرة، وبين الجمعيات التي حصلت على هذه التمويلات، كما حدث خلط بين التمويل الأمريكي الذي صرحت عنه السفيرة الأمريكية وبين التمويل الأجنبي بشكل عام.
- فما تحدثت عنه السفيرة من منح هذا المبلغ الكبير لمنظمات وهيئات كان يجب أن يصاحبه قائمة بأسماء المنظمات التي حصلت على هذه المبالغ، وهو ما لم

تطالب به أى جريدة أو مجلة سوى موقع الجزيرة الإلكتروني الذي طالب في تحقيق قام بنشره بأنه يجب على المجلس العسكري تقديم الإعتذار في حالة ثبوت خطأه على هذا الإتهام.

- كما لم نجد أى من الصحفيات والصحفيين المتخصصين في أخبار المجتمع المدني بتناول هذه القضية، أو قيامه بالرد على هذه الإتهامات التي تم نشرها في جريدته، بالرغم من قربهم من عمل هذه الجمعيات خلال سنوات طويلة.
- نجد جريدة الجمهورية قامت بعمل تحقيق اعتمدت في مصادره على الحركات الشبابية التي رفضت بشكل قاطع التمويل الأجنبي، والمثير للدهشة هو ربط التحقيق بين حصول الجمعيات الأهلية على تمويل أجنبي للإستفادة منه وبين الإساءة للثورة والثوار، وهو ما ينم عن عدم وعى كامل لدى الصحفي بأن هذه التمويلات تحصل عليها مصر منذ سنوات طويلة بموجب اتفاقيات دولية أقرت بتخصيص الدول المتقدمة منح لتمويل منظمات غير حكومية داخل دول العالم الثالث لتنفيذ أنشطة تنموية.
- كما قامت جريدة الأسبوع بعمل تحقيق عن هذه القضية وربطت أيضاً بين التمويل وبين الثورة حيث أشارت فيه بأن هذا التمويل الأجنبي هدفه تطويع الثورة لصالح قوى أجنبية من خلال تمويل الجمعيات الأهلية بهذه المنح، وبالتالي تمنع هذه القوى الإستقلال للإرادة السياسية، وهو إن دل يدل على عدم وعى أيضاً بطبيعة عمل هذه الجمعيات قبل الثورة وما هو دورها الحقيقي في المجتمع.
- كما قامت جريدة الأهرام التي تميزت بتغطية كبيرة لدور منظمات المجتمع المدني بتجريم التمويل الأجنبي على صفحات أخرى في نفس التوقيت، وطالبت في تحقيق منشور بها بضرورة أن يكون هناك رقابة داخلية وأن تعتمد على مصادر تمويل وطنية، وهو أيضاً ينم عن عدم وعي بأن منظمات المجتمع المدني يشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي منذ نشأتها في مصر، وأن هناك قوانين تنظم عملها، بل وقد قام النظام السابق بتغيير القانون ليكون هناك تضييق على هذه الجمعيات حتى لا تحصل على التمويلات بسهولة وخاصة للمنظمات الحقوقية.
- لم تشر أى جريدة أو مجلة طالبت بأن تعتمد الجمعيات الأهلية على مصادر تمويل وطنية لأى حل لكى تحصل على تمويل وطني، وهو ما يدل على قلة وعى كاتب التحقيق، حيث أن قطاع الجمعيات الأهلية يعتمد على هذه

التمويلات لأنه لا بديل لها، كما لم تشر أى جريدة أيضاً أنه هذه الجمعيات تساهم في توفير فرص عمل لكثير من الشباب، ويستفيد من خدماتها ملايين الفئات، كما أنها تساهم في الدخل القومي حيث تقوم بدفع ضرائب وتأمين مثل كل الهيئات وهو ما لم يذكر في أى جريدة أو مجلة.

- اكتفت بعض الصحف والمجلات بتناول هذه الأزمة من خلال نشر أخبار لها مثل جريدة الأخبار ومجلة صباح الخير .
- قامت جريدة الشرق الأوسط بنشر خبر عن استقالة رئيس جهاز المعونة الأمريكية ، واختارت عنوان يوحي بعلاقة استقالته بما قامت به السلطة المصرية من تضييق عليه بخصوص منح منظمات مصرية لأكثر من ٤٠ مليون دولار، وبالرغم من تصريح السفيرة الأمريكية فيما بعد بأن الموعد الذي رحل فيه هو الموعد السنوى لتغيير القيادات داخل المعونة، وهو ما لم تنشره الجريدة بعد ذلك.
- وكانت كل من جريدة المصري اليوم والشروق هي جبهة الدفاع ضد الإتهامات الخاصة بالتمويل الأجنبي للجمعيات، حيث قامت المصري اليوم بنشر مقالة لسعد الدين إبراهيم الذي عانى كثيراً من النظام السابق بسبب مركزه الحقوقي، حيث طالب بضرورة أن يقوم وزير التضامن برفع يده عن منظمات المجتمع المدني وألا يتعامل معها كأنها بدعة، كما قامت الشروق بنشر مقالة لفهمي هويدي يطلب فيها أن يتم التعامل بشفافية مع هذه القضية حتى ننتهي منها وألا تكون هناك ضجة حولها.
- وفي النهاية فإن التناول الإعلامي الشرس لهذه القضية جعل الجمهور يظن أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية لا توجد رقابة عليها في الوقت الذي تشكو فيه هذه الجمعيات والمؤسسات من قيود الرقابة التي تفرضها عليها وزارة التضامن الاجتماعي وتعوق عملها لتنمية المجتمع.

فى عام ٢٠٠٦ قامت جمعية نهوض وتنمية المرأة بدراسة تحليلية لعدد من الأعمال الصحفية من حيث الشكل والمضمون والتى تم نشرها خلال ثلاث سنوات " ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ " وحاولت فيها أن تستخلص الصورة التى يطرحها الإعلام للجمعيات الأهلية .
وكان من أهم الملاحظات خلال هذه الدراسة أن هناك صورة مغلوطة يقدمها الإعلام للجمعيات الأهلية ، كما تبين لنا أن الشكل الصحفي "الخبر" قد احتل النسبة الأكبر بين الموضوعات التي ناقشت صورة

الجمعيات الأهلية ، حيث بلغت نسبته حوالي ٧٦.٢% من إجمالي الموضوعات التي تم رصدها خلال الفترة موضع الدراسة.

وربما ترجع الصورة المغلوطة التي يقدمها الإعلام للجمعيات الأهلية إلى عدد من العوامل منها:

- ضعف قدرة الجمعيات الأهلية على توصيل صوتها للرأي العام وضعف قدرتها الاتصالية.
- ضعف قواعد البيانات والمعلومات لدى بعض الجمعيات الأهلية ، وغياب اللجان المتخصصة مثل لجنة الإعلام والعلاقات العامة في الغالبية العظمى منها مما أدى إلى التأثير بالسلب على قدرتها على الإعلان عن أنشطتها.
- أن الإعلام لا يهتم دائماً بالعرض لما تقوم به الجمعيات الأهلية في الأقاليم.
- إن الإعلام يركز في نشره لأنشطة الجمعيات الأهلية على أخبار صغيرة ، وعند نشره للسلبيات فإنه ينشرها في شكل تحقيقات مطولة بمانشتات كبيرة.
- ضعف التوثيق في عمل الجمعيات الأهلية ، وبالتالي ندرة المادة التي يحتاجها الإعلام.

ومن هذا المنطلق، فقد وجدنا أنه يجب أن نصل معا كإعلام وكجمعيات أهلية إلى لغة مشتركة ، حيث أن العلاقة بين الإعلام والجمعيات الأهلية هي علاقة في الاتجاهين ، فكلاهما يغذي الآخر ويتفاعل معه.

وقد كانت لنا بعض التوصيات والمقترحات من شأنها التوصل إلى هذه الشراكة التي نسعى إليها وهي:

- مطلوب من الإعلام أن يُعرف الجمهور بأنشطة المجتمع المدني ، وألا يكون ذلك في إطار خبري محض ، ولكن من خلال تغطية تحليلية نقدية تبين دورهم كجماعات مصالح ضاغطة.
- ضرورة تخصيص باب ثابت في الجرائد القومية والمستقلة والحزبية وكذلك بالنسبة للإذاعة والتليفزيون لمتابعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ، ليكون بمثابة النافذة التي تطل منها الجمعيات الأهلية.
- عمل لوبي في الوسط الإعلامي واستقطاب الإعلاميين كأفراد وليس كمؤسسات ليكونوا شركاء في العمل الإعلامي والتنموي.

الفصل الثامن
المرأة العاملة في المجتمع المصري

تراجع دور المرأة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير وظهر ذلك واضحاً بدءاً من عدم وجودها ضمن أعضاء اللجنة المكلفة بالتعديلات الدستورية، مروراً بعدم اختيارها في التشكيلات الوزارية التي حدثت بعد الثورة، ثم عدم تعيينها في منصب المحافظ بسبب الفراغ الأمني والخوف على المرأة في هذه المرحلة الإنتقالية كما جاء على لسان وزير التنمية المحلية، وأخيراً الهجوم الشرس على كل ما يتعلق بالمرأة من قوانين تنظم الحياة الأسرية كالحضانة والرؤية والخلع وإلصاقه بالنظام البائد وأنها قوانين سوزان مبارك دون التطرق لمدى فائدة هذه القوانين بالنسبة للأسرة، كل ذلك يطرح تساؤل أمامنا عن وضع المرأة العاملة في مصر بعد الثورة، هل تغير؟ هل استطاعت اقتحام مهن لم تدخلها من قبل؟ هل حصدت جوائز علمية؟ هل تولت مناصب جديدة؟ حيث سنرصد كل ذلك من خلال تحليل التناول الصحفي لأخبار المرأة العاملة، هل كانت التغطية الإعلامية عميقة أم اكتفت بنشر الأخبار فقط؟ ما هى حجم المساحات التي خصصتها لهذه الأخبار؟ وكيف تناولت كل ما يتعلق بالمرأة العاملة؟

أ. المرأة العاملة بعد ثورة ٢٥ يناير :

التناول الصحفى للمرأة العاملة بعد الثورة:

- ناقشت مجلة نصف الدنيا قضية عمل المرأة من خلال عدة تحقيقات منها: لـ عبير علي عياد تحقيق عنوان " **رغم الغلاء وسوء الأحوال الاقتصادية .. عمل المرأة انخفض ٢٣% بعد الثورة** " بتاريخ ٢٠١١/٧/١٥ وأرجعت انخفاض هذه النسبة حسبما ذكر التقرير الصادر عن جهاز التعبئة والإحصاء إلي عدة عوامل تساهم في طردها من سوق العمل وهي تفضيل الذكور عليها لظروفها الاجتماعية .. كما استعرضت خلال التحقيق رؤية خبراء الاقتصاد حول مستقبل المرأة في سوق العمل بعد ثورة ٢٥ يناير إلي جانب عرض بعض التجارب من الواقع .
- وفى تحقيق آخر تحت عنوان " **في الفترة القادمة:هل يتقدم أو يتراجع دور المرأة العاملة؟**" بمجلة حواء عدد ٢٠١١/٦/١١ حاولت خلاله سماح موسي الوصول إلى إجابة هذا التساؤل من خلال عرض آراء لسيدات في مواقع المسئولية حيث أكدن على أهمية التكاتف لحماية البلد وضرورة أن يتقدم دور المرأة في المرحلة القادمة والتأكيد علي عدم تراجع هذا الدور ، ووجهن رسالة للمرأة المصرية العاملة بأهمية تمسكها بالشرعية في طلب حقوقها .

- كما تساءلت أميرة إسماعيل في تحقيق لها بمجلة حواء عدد ٢٠١١/٥/٢١ " **بعد الثورة .. صاحبات المشروعات الصغيرة إلي أين ؟** " حيث أوضحت أن المشكلات التي كانت وما زالت تواجه صاحبات هذه المشروعات كانت تشكل عائقا حقيقيا يعتري دور هذه المشروعات في الدفع بعجلة التنمية .. ومن خلال آراء الاقتصاديين وقانونيين وبعض من رؤساء جمعيات تنمية حقوق الإنسان حاولت الكاتبة أن تصل إلي إجابة، حيث انتهوا إلي أهمية تقديم العديد من التسهيلات مراعاة للظروف المحيطة بعد الثورة...وبتاريخ ٢٠١١/٧/٢ بنفس المجلة تحت عنوان " **تحت المجهر: قوانين عمل المرأة** " رصدت منار السيد قوانين وحقوق المرأة العاملة حتى لا تتعرض لأي مشكلة من قبل أصحاب العمل.. وقامت بعرض آراء لبعض السيدات المفصولات من العمل بالإضافة إلي رأى متخصصين في القانون.. حيث أكد الجميع أن القانون ظلم المرأة وأن هناك مشاكل في تطبيق قوانين تنظيم عمل المرأة .

تحليل التغطية الصحفية للمرأة العاملة بعد ثورة ٢٥ يناير:

- لاحظنا اهتمام كل من مجلة نصف الدنيا وحواء بنشر تحقيقات عن المرأة العاملة وحقوقها وخاصة بعد الثورة وخصوصاً صاحبات المشاريع الصغيرة والتي طالبت التحقيقات أن يكون هناك تسهيلات لهن للإستمرار، وأن المرأة يجب أن تتمسك بدورها في المجتمع.
- كما وجدنا عدم اهتمام من باقي الجرائد والمجلات بمناقشة مشاكل المرأة العاملة بعد الثورة بأى شكل من الأشكال الصحفية.

ب. المرأة ومناصب جديدة :

التناول الصحفي لقضية المرأة وتوليها لمناصب جديدة:

- حاورت سحر المليجي بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٨/٥ السفيرة "منحة باخوم" أول سيدة تولت منصب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية .. والتي تري أن ثورة يناير ساعدت فى رفع الظلم الذي عانته طويلا بالوزارة كما أوضحت أن السيدة الدبلوماسية الناجحة هي القادرة علي إحداث توازن بين حياتها الخاصة والعملية.. كما أكدت في حوار آخر لها بجريدة الجمهورية بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٧ علي وجود أماكن كثيرة "مغلقة" أمام النساء بالوزارة.
- كما نشرت جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٤ خبر تولى الفنانة عزة لبيب منصب مديرة للفرقة القومية للطفل كأول امرأة تتولي هذا المنصب .. وخبر آخر بنفس الجريدة

بتاريخ ٢٠١١/٧/١٠ كتبته سهير عبدالوهاب تحت عنوان "**أول مدير منتخب لمسرح الطفل :أطفال القري على قائمة اهتماماتى**" .

- وبتاريخ ٢٠١١/٧/٤ قام أحمد عبيدو بجريدة الأخبار بإجراء حوار مع **أول عميدة بالانتخاب في آداب القاهرة دكتورة راندا أبو بكر** .. والتي أكدت أن سبب نجاحها هو برنامجها الانتخابي .
- وفى حوار آخر بمجلة حواء للمحاورة عبير علي عياد بتاريخ ٢٠١١/٦/١٧ أكدت أن حل مشكلات المرأة مرهون بإصلاح التعليم .. وبداية النهضة الحقيقية بالجامعات هي انتخاب عمداء الكليات دون تدخل أمني .. وفي نفس المجلة أجرت أميرة إسماعيل حوار مع د.راندا بمجلة حواء بتاريخ ٢٠١١/٨/٦ أوضحت خلاله أنه لا فرق بين رجل وامرأة في مراكز العمل .
- نشرت جريدة الأخبار بتاريخ ٢٠١١/٣/٩ خبر "تولي الطفلة علا علام منصب رئيسة مجلس إدارة نادي أدب الطفل بقصر ثقافة روض الفرج في سابقة لم تحدث من قبل إلي جانب تولي الأطفال باقي المجلس .. وتم التنويه في خبر بتاريخ ٢٠١١/٥/١٧ عن تولي الدكتورة نجلاء الأسواني منصب المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء .. وآخر عن تولي هالة البدري منصب مديرة تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥ . وتعيين عبلة حسين الرويني رئيسة لتحرير صحيفة أخبار الأدب . واختيار السيدة زينب سليم أبو العلا رئيسة لحزب مصر الفتاة . وكاميليا صبحي رئيسة للشُعب واللجان الثقافية بوزارة الثقافة .
- وفي مجلة" حواء" حاور محمد الحماصي د.فايزة هيكل أول نقيبة للأثريين المصريين بتاريخ ٢٠١١/٧/٢ والتي لها العديد من المساهمات في مجال الآثار المصرية سواء من الناحية الأكاديمية أو العملية ، وحوار آخر أجرته إيمان عبد الرحمن بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٦ مع هبة الحديدي أول مصرية تُحكّم في بطولة كأس العالم لكرة القدم .
- كما نشرت جريدة الجمهورية خبر تولي الدكتورة لميس رجب منصب عميدة طب القاهرة بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٣ ... بالإضافة إلي خبر بتاريخ ٢٠١١/٨/١٦ حول ندب المهندسة مني مصطفي عبد الحميد للعمل رئيسة لمجلس إدارة هيئة النقل العام .
- وفى مجلة روزاليوسف بتاريخ ٢٠١١/٤/٩ تم إجراء حوار مع نهال كمال التي تولت رئاسة التليفزيون والتي أكدت أن هدفها محو الأمية السياسية للمواطن العربي .
- وفى مجلة صباح الخير تم نشر خبر بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٦ تولى السيدة إسراء السنهوري منصب نائبة رئيس الاتحاد الإفريقي للتنس وبهذا تكون أول سيدة تتولي هذا المنصب . كما أجرت المجلة حواراً مع د.هند حنفي رئيس جامعة الإسكندرية بتاريخ

٢٠١١/٨/١٦، والتي تعتبر نفسها إحدى المتضررات من قرار إقالة رؤساء الجامعات الصادر عن مجلس الوزراء ووصفته بالقرار الظالم المهين لكرامة الأساتذة والجامعة.

تحليل التغطية الصحفية لـ المرأة ومناصب جديدة:

وجدنا عند تحليلنا للتغطية الصحفية التي تتناول اقتحام المرأة لمناصب جديدة، فالمرأة اقتحمت مهن جديدة وفي مجالات لم تطرقها من قبل، وقد أفردت الصحف مساحات لذلك ولكنها استخدمت الشكل الخبري فقط دون التعمق فيما وراء هذه الأخبار، أو أن تقوم بتحليلها أو عرض أسباب دخول المرأة لهذه المجالات الأن ولماذا لم تستطع الدخول فيها من قبل، وكان التحليل كالتالي:

- جاءت مجلة حواء وجريدة الأخبار كأكثر الصحف والمجلات تناولاً لقضية المرأة وتوليها مناصب جديدة، ولم تكتفي بنشر الأخبار بل قامت بإجراء حوارات مع السيدات التي تولين هذه المناصب.
- كما قامتا بالتركيز على المهن الجديدة التي تقتحمها لأول مرة كمستشارة اقتصادية لرئيس الوزراء، ونقيبة للأثريين، ورئيسة تحرير أخبار الأدب ومديرة تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون وغيرها من المهن التي تدخلها لأول مرة منذ سنوات.
- قامت جريدة الأخبار بتخصيص مساحة كبيرة لنشر أخبار المرأة وتوليها مناصب جديدة وإلقاء الضوء على مدى كفاءة المرأة لدخولها هذه المهن، وهو ما يظهر تناقض واضح فنفس الجريدة هاجمت وبشدة قوانين الأحوال الشخصية واستخدمت ألفاظ ربطت فيها بين فساد المجتمع والمرأة.
- كما لوحظ تناول هذه القضية بسطحية ولا يوجد عمق في التناول فمثلاً في حوار مع السفيرة "منحة باخوم" أول سيدة تولت منصب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية والتي أكدت علي وجود أماكن كثيرة "مغلقة" أمام النساء بالوزارة لم يتطرق أحد إلي معرفة السبب وراء إغلاق هذه الأبواب.

ج. حصول المرأة على أوسمة وجوائز:

التغطية الصحفية لحصول المرأة على أوسمة وجوائز:

- في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٨/٢١ كتب عطية عبد الحميد حول فوز الباحثة المصرية د.زينب شعبان المدرس بقسم علم الحيوان بكلية العلوم جامعة المنصورة بلقب سيدة العالم في الكيمياء لعام ٢٠١١ ..وهو ما اعتبرته نصرا وإنجازا علميا غير مسبوق في مجال الحفاظ علي صحة الانسان وسلامة البيئة ... وخبر آخر بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ حول حصول ريم صيام المديرة الإقليمية لبرنامج البحث عن المرأة

النموذجية في الشرق الأوسط علي جائزة الشرق الأوسط للمساهمة في دعم المرأة المصرية .

- وبتاريخ ٢٠١١/٤/١٨ كتبت جريدة الأخبار عن فوز د.أمل عبد الفتاح شمس مدرس علم الاجتماع بكلية تربية عين شمس بجائزة الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة العلمية السابعة ببحث عنوانه "الأزمة المالية العالمية وأثرها علي معدلات عمالة المرأة العربية :دراسة ميدانية علي عينة من النساء في مصر" الذي حصل علي المركز الأول في المسابقة... كما منحت جمهورية النمسا عالمة الآثار المصرية د.وفاء الصديق مدير عام المتحف المصري وسام الاستحقاق من الدرجة الأولي لدورها في حماية التراث الإنساني.
- وقامت مجلة حواء بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ بإجراء حوار مع د.دعاء عبدالنبي الحاصلة علي ثلاث جوائز دولية من كوريا منها اثنتان ذهبيتان وأخري فضية وذلك لأبحاثها المتعددة منشورة في مجلات علمية متخصصة عالمية... وبتاريخ ٢٠١١/٣/١٩ نشر خبر حصول طالبة الدراسات العليا بالجامعة الأمريكية أمل مطر علي جائزة أخلاقيات الأبحاث .

تحليل التغطية الصحفية لحصول المرأة على أوسمة وجوائز :

- عرضت الصحافة المصرية النماذج المشرفة لمبدعات مصريات وسيدات نجحن في الحصول علي أوسمة وجوائز نتيجة لتفوقهن في مجالات مختلفة، كما أبرزت الدور الذي يقمن به في المجتمع
- **وبعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:**
  - تناولت الجرائد والمجلات هذه القضية بطريقة نمطية جدا والغالبية استخدم القالب الصحفي الواحد وهو الخبر الصحفي والذي يعتبر عدم اهتمام من الجريدة أو المجلة بتناول هذه القضية .
  - تأتي جريدة الأهرام ومجلة حواء في المرتبة الأولى في التناول يليهما جريدة الأخبار.

د.مهن جديدة اقتحمتها المرأة :

- لقد شاركت المرأة والفتاة المصرية جنباً إلى جنب مع الرجال في ثورة يناير كما ضحت بحياتها وتحملت ومع ذلك فوجئت بعد الثورة بتقهقر دور المرأة وتعالي الأصوات التي تريد إجهاض كل النجاحات التي حققتها المرأة خلال السنوات الماضية ، وتحاول أن تقوم بالتمييز بينها وبين الرجل وقصر دورها على أعمال معينة دون الرجل ، ومن أبرز تلك

الأعمال التي يسعى البعض على قصرها على الرجال فقط دون النساء هى وظيفة " المأذون الشرعي" حيث تعالت الأصوات التي تنادي بعدم أحقية المرأة في العمل "كمأذونة شرعية" وظهرت حملة شرسة شنها البعض والذين أعلنوا رفضهم لتولي المرأة هذا المنصب بحجة أنها غير جديرة للقيام بذلك ..

التناول الصحفي لـ مهن جديدة اقتحمتها المرأة :

- تناولت جريدة الوفد الحديث عن المرأة العاملة في مجال البزنس .. حيث كتب صلاح الدين عبدالله حول هذا الموضوع تحت عنوان " **نساء على عرش البورصة**" بتاريخ ٢٠١١/٣/١١ .. وقال أن نصف مليون سيدة يتعاملن في بزنس الأسهم .. و ٥٩% نسبة زيادة المستثمرات فى ٢٠١٠ ... وأضاف أن السنوات الأخيرة شهدت زحفا منظما للمرأة نحو المضاربات وأوضح أنه عدد المدرجين بسجلات التعامل من السيدات مقارنة بالرجال لا يزال ضعيفا .
- وكتبت هبة عبد السلام تحقيق صحفي بجريدة الجمهورية عن البوليس النسائي تحت عنوان " **الشعب يريد بوليس نسائي**" بتاريخ ٢٠١١/٣/٣١ حيث نقلت لنا آراء مختلفة من الجنسين حول عمل المرأة في الشرطة .. بالإضافة إلي آراء متخصصين في علم النفس .. حيث أوضحوا أن النظرة المجتمعية تجاه عمل المرأة في الشرطة ينبغي أن تتغير لأنها بنت المجتمع .
- في الآونة الأخيرة تعالت الأصوات التي تنادي بعدم أحقية المرأة في العمل كمأذونة شرعية ، وظهرت حملة شرسة شنها البعض بعد عرض المسلسل الدرامي" نونة المأذونة " والذي وصفته سوسن زكي في جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٠١١/٨/١٢ بأنه تم تناول الشخصية بشئ من السخرية وعدم الواقعية بهدف جذب المشاهد .. كما نشرت نفس الجريدة تحقيق تحت عنوان" **الرجال يرفضون .. حواء المأذونة** " بتاريخ ٢٠١١/٨/١٨ ويقولون إن هذه المهنة للذكور فقط، على عكس رأى أول مأذونة والتي قالت :نحن الأجدر بالمهنة والعمل ليس حكراً لأدم .. وفى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٣ أكدت نهاد صالح على إن " **إقصاء النساء من المأذونية .. خطوة الي الوراء**" .. بينما كتبت يمني مختار بجريدة المصرى اليوم حول احتجاج نسائي على دعوة منع النساء من المأذونية بتاريخ ٢٠١١/٦/٢١ .. وفى جريدة أخبار اليوم قام أحمد عطية صالح بإجراء تحقيق صحفي بتاريخ ٢٠١١/٨/٢٧ يحمل عنوان" **١١ ألف مأذون شرعي قالوا لوزير العدل : مأذون آه .. مأذونة لأ** " حيث عرض آراء الرجال المعارضين والمذكرة التي قُدمت لوزير العدل .

- في جريدة الأهرام كتبت هدى المهدي تحت عنوان "صناعات نسائية آيلة للسقوط "بتاريخ ٢٠١١/٦/٨ حول جهود جمعية نهوض وتنمية المرأة في دعم صناعتي الفواخير ودباغة الجلود وبالتالي حماية النساء من البطالة وخلق فرص جديدة للشباب.

تحليل التغطية الصحفية لـ مهن جديدة اقتحمتها المرأة :

- كانت من أبرز المهن الجديدة التي اقتحمتها المرأة منذ عدة سنوات وحدث هجوم عليها بعد ثورة ٢٥ يناير هي مهنة المأذونة فبالرغم من أن الدين والقانون أباح للمرأة أن تعمل "كمأذونة شرعية" منذ أكثر من ثلاثة سنوات إلا أن الصحف شنت حملة ضد اقتحام المرأة لهذه المهنة؟
- وقد نفى د.على جمعة- مفتي الديار المصرية بأن مهنة المأذونة مهنة دينية وأكد على أنها عمل المرأة كمأذونة ليس ضد الدين، كما أكد الشيخ/ محمود عاشور- وكيل الأزهر الأسبق وعضو مجمع البحوث الإسلامية على أن عمل المرأة كمأذون شرعي جائز شرعاً، لأن هذه الوظيفة مثل أي وظيفة أخرى تقوم فيها النساء بالإختلاط مع الرجال نظراً لظروف عملها ، كما يرى أنه ليس هناك ما يمنع من أن تباشر المرأة عقد الزواج للمتزوجين بشرط أن تكون على دراية تامة بما يتطلبه العقد من صيغة شرعية.
- وانعكس هذا الهجوم في الصحف والمجلات التي وجدنا أن بعضها اتخذ موقف مؤيد والبعض الأخر الموقف المعارض لهذه المهنة.
- ومن جانب أخر وجدنا من بعض الصحف اهتمام بالتنويه عن بعض المهن والوظائف التي تفكر المرأة في اقتحامها والحصول علي حقها في العمل بها..
- كما وجدنا قيام صحف كالأهرام بإلقاء الضوء على عمل المرأة في صناعتى الفخار والجلود، حيث لم تكن المرأة تعمل من قبل في صناعة الجلود لصعوبتها، وهو ما أصبح متاح من خلال مشروع قامت به إحدى الجمعيات الأهلية.

وبعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:

- اهتمت بعض الجرائد بمناقشة قضية "المرأة المأذونة " على صفحاتها وأفردت لها مساحات مثل جريدة الجمهورية والأهرام .
- كما لاحظنا عدم اهتمام المجلات بشكل عام بالهجوم الذي تم ضد عمل المرأة كمأذونة .
- كان هناك معارضة واضحة في جريدة أخبار اليوم لعمل المرأة كمأذونة حيث طرح تم تخصيص مساحة للجانب المعارض من الرجال على حساب المؤيدين الذين لم يشيروا لهم من قريب أو من بعيد.

- لاحظنا اهتمام جريدة الوفد بنشر تحقيق صحفي حول اقتحام المرأة لعالم البيزنس، والغريب هو الاتجاه المؤيد لدخول المرأة المجال عكس موقف الجريدة المعارض طول الوقت لكل ما يتعلق بالمرأة.

وكان لجمعية نهوض وتنمية المرأة رأى واضح في هذه القضية وهو أن الواقع الفعلي أثبت أن المرأة تستطيع أن تعمل في أي مهنة وتستطيع أن تحقق النجاح فيها، وعلى صعيد هذه المهنة بالتحديد استطاعت المرأة المصرية أن تثبت جدارتها في ممارسة مهنة "مأذونة شرعية" ومنذ أكثر من ثلاث سنوات تم تعيين أ.أمل عفيفي، أول مأذونه شرعية في مصر...والغريب أن الحملة الشرسة ضد تولي المرأة وظيفة مأذونة تستند إلى حجج خاطئة وتنشر معلومات مغلوطة عن الوظيفة متناسين أنها وظيفة حكومية إدارية مدنية يحق لكل مواطن مصري القيام بها.

الفصل التاسع
طموحات وإحباطات

تعتبر ثورة ٢٥ يناير لحظة فاصلة فى تاريخ مصر ، وظن الشعب أن كافة الأوضاع الخاطئة سيتم تصحيحها بعد الثورة التى أزالت رأس النظام الفاسد . وكانت المرأة على حلم مشاركتها فى بناء الأوطان بعد أن سارت فى المظاهرات وتعرضت للرصاص والقنابل المسيلة للدموع فى سبيل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية .

إلا أن الرياح تأتى بما لا تشتهيه السفن ، فقد تعاظمت القوى المتشددة المناهضة لحقوق المرأة إضافة إلى جماعات أخرى ترى فى حصول المرأة على جزء من حقوقها انتقاصاً من حق الرجل المرفع عن المحاسبة فى مجتمع ذكورى يقهر نسائه .

بين الأمل والإحباط بين التقدم والانتكاس تناولت الصحف المصرية آراء النساء **حول دورهن بعد ثورة ٢٥ يناير.**

التناول الصحفي "لطموحات وإحباطات المرأة المصرية بعد الثورة":

- اهتمت مجلة حواء بتناول هذا الموضوع فعلى مدار مقالتين لرئيسة التحرير إيمان حمزة أكدت الكاتبة فى المقالة الأولى بعنوان " **نسمات الحرية تصنعها المرأة مع الرجل** " عدد ٢٠١١/٣/١٢ والتى واكبت أعياد المرأة المصرية ، إلى تطلع المرأة المصرية نحو فجر جديد تسود فيه الديمقراطية والمساواة إضافة إلى إشارتها لتاريخ الاحتفال بيوم المرأة العالمى ويوم المرأة المصرية ، أما في مقالة عدد ٢٠١١/٤/٩ تحت عنوان " **حتى لا نحرم المرأة حقوقها من جديد** " تحدثت عن دور المرأة فى التنمية وبناء الاقتصاد حتى تتحقق أهداف ثورة ٢٥ يناير التى حررت البلاد من الظلم.
- تناول تحقيق لمروة لطفى بمجلة حواء عدد ٢٠١١/٢/١٩ تحت عنوان " **النساء يقترحن : خطة لإعادة بناء مصر** " آراء مجموعة من الناشطات والقيادات النسائية حول مفاتيح بناء مصر الجديدة من خلال المشاركة الشعبية .وتحقيق آخر أعدته حميدة سيف النصر بعنوان " **فى الصعيد بعد ثورة ٢٥ يناير المرأة تعيد اكتشاف ذاتها** " فى عدد ٢٠١١/٤/١٦ حيث أعربت نساء الصعيد عن أملهن فى القضاء على العنف وإحداث ثورة على اللامبالاة والسلبية .
- وفى الجمهورية عدد ٢٠١١/٥/١٣ أعدت هبة الشرقاوى تحقيقاً بعنوان " **المرأة تريد ترتيب الأولويات** "رأت أن تناول قضايا المرأة في الفترة الماضية من أجل الشو

الإعلامى وأن المنظمات الغربية اهتمت بقضايا اعتبرتها الصحفية ثانوية مثل الختان والقاب بعيداً عن القضايا المحورية للمرأة، متناولة آراء عدد من القيادات النسائية ومنهن من كانت موجودة على الساحة بقوة فى الفترة الماضية وهى د.يمن الحماقى والتى انتقدت أداء المجلس القومى للمرأة الذى اهتم فى بداياته بقضية تشغيل المرأة وإكسابها المهارات المطلوبة ثم ضعف هذا الاتجاه و أكدت على أهمية التمكين الاقتصادى للمرأة ومحاربة الفقر، كما عرضت آراء كل من د.سهير عبد المنعم أستاذة القانون الجنائي، بالإضافة إلى المحامية عايدة نور الدين والتي أشارت إلى ضرورة مراجعة كافة القوانين بما يحقق الاستقرار والأمان وأعطت مثالا على قانون العمل الذي يستبعد المرأة المعيلة والعاملات فى غير القطاع الرسمى وأخيرا حذرت الناشطة أمل محمود فايد من خطورة تجاهل منظمات المجتمع المدنى .

- تحت عنوان " **ماذا تطلب النساء من الحكومة ؟** " أعدت سامية أبو النصر تحقيق بملحق الجمعة بالأهرام تناولت فيه آراء بعض الفتيات والسيدات حول أولويات الحكومة والتي تنوعت بين البطالة والتأمين الصحى ومحاكمة الفاسدين .
- ثارت المخاوف بشكل كبير حول مكاسب المرأة فى الفترة السابقة وخاصة بجريدتى الأهرام والجمهورية فكتبت نهاد صالح تحقيقاً بالأهرام عدد ٢٠١١/٣/١٩ بعنوان "**النساء لن ينتظرن ٩٠ عاما أخرى للاشتراك فى بناء مصر** " حول أول بيان لمنظمة العفو الدولية عن نساء مصر بعد الثورة، والذي تناول مسيرة المرأة نحو الديمقراطية والمساواة منذ ثورة ١٩ .وآراء المعلقين حول أوضاع المرأة بعد الثورة وحالة التخوف بعد تشكيل لجنة التعديلات الدستورية الذى خلا من النساء ورأى بعض القوى السياسية الجديدة حول إقصاء المراة من بعض المناصب مثل رئاسة الجمهورية .
- فى تغطية للأهرام لورشة عمل أقامتها لجنة المرأة بالحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعي تحت عنوان " **محاولة حزبية لإنقاذها .. مكاسب المرأة فى خطر** " حذرت عضوات اللجنة من حالة الردة المخيفة تجاه مكتسبات الحركة النسوية خلال السنوات الماضية تحت دعوى قوانين الهانم ونساء النظام الفاسد والتى تبنتها تيارات سياسية معينة وذلك فى عدد ٢٠١١/٥/١٨ .
- وفى إجابة لحل إشكالية " **لماذا لا تشارك المرأة فى صنع القرار؟** " أجابت د.عزة هيكل الكاتبة وأستاذة الأدب المقارن فى تقرير أعدته مى زكريا نبيل بجريدة الأهرام بعدد ٢٠١١/٤/٩ أشارت إلى حتمية إظهار المرأة لقوتها السياسية وممارسة حقوقها الديمقراطية فمنظمات المجتمع المدنى خير دليل على أن المرأة كيان مؤثر فى صنع القرار ورسم الخريطة السياسية .

- اهتمت الجمهورية بهذه المخاوف من خلال عدد من التحقيقات والمقالات . أعدت هبة الشرقاوى تحقيقاً تحت عنوان " **المرأة تعود للمربع صفر: الثورة .. هل أطاحت بأحلام حواء** "تناولت آراء مجموعة من القيادات النسائية من المجتمع المدنى إضافة إلى رأى الداعية أمنة نصير اللاتي أكدن وجود حالة من التراجع وتيار من الاستعداء للمرأة والتركيز على القضايا من الخارج دون مناقشة خلفياتها، كالتركيز على سن الحضانة دون التفكير فى أسباب المطالبة به مثل حصول الرجل غير الحاضن على شقة الزوجية بأسرع وقت ممكن وانتشار الفقة البدوى المنغلق وتجاهل للنماذج النسائية العظيمة في تاريخنا الإسلامي .
- تحقيق آخر أعدته حنان حسن بالجمهورية عدد ٢٠١١/٤/٢١ تحت عنوان " **حواء .. للخلف در** "تناولت آراء المنظمات النسوية فى الآليات التي يجب أن تتسلح بها المرأة لفرض إرادتها على المجتمع وانتزاع حقوقها في الحرية والمساواة ، وبعنوان مشابه "**المرأة اليوم .. للخلف در** " كتبت ناهد المنشاوى بالجمهورية عدد ٢٠١١/٦/٩ مقالة أكدت فيها وجود المخاوف نتيجة أسباب عددتها فى مناخ ثقافى غير مؤيد للمرأة وبعض القيادات السياسية غير المؤيدة وتيارات دينية متشددة ومجتمع ذكورى مضاد وأفكار وموروثات لا تساندها وقفت أمام كفاح المرأة وتعمل على إجهاض المكتسبات التى حصلت عليها.
- أما أميرة رضا بجريدة أخبار اليوم كتبت تقرير حول ندوة "من اجل الحفاظ علي مكتسبات ثورة ٢٥ يناير" التي اقامتها جمعية نهوض وتنمية المرأة تحت عنوان" ائتلاف نسائي يقاضي الحكومة لعدم الاستعانة باى إمراة في لجنة تعديل الدستور" بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٣ حيث اوضحت أن هناك إجماع من الجمعيات النسائية على وجود توجه وطني لإقصاء دور المرأة في الحياة السياسية واتفقت الجمعيات علي تشكيل ائتلاف يضم رئيسات الجمعيات لتمثيل المرأة أمام الحكومة والتفاوض هلي حقوقها .
- ما أثارت ماجدة محمود تساؤل هام في مقالتها بعدد مجلة "حواء" الصادر بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٣ وهو " **أين فتيات الثورة؟** "، ليكون العنوان الرئيسي لمقالتها التي تساءلت فيها عن سبب اختفاء النماذج النسائية التي شاركت بقوة في الثورة مثل إسراء عبد الفتاح ونوارة نجم وغيرهن من المناضلات والناشطات اللاتي غبن عن المشهد السياسي في وقت ينبغي ظهورهن وتواجدهن بقوة من أجل التشجيع على جلب مطالب للمرأة. كما شددت علي أن المرأة لا تحتاج تمييزاً لأن دورها لا يقل عن دور الرجل ولأنها جزء أصيل من هذه الثورة.

- كما أثارت تهاني الصوابي في مقالتها " **قبل أن تثور النساء**" بمجلة "حواء" أيضاً بعدد ٢٠١١/٦/١١المخاوف بشأن تراجع دور المرأة بعد الثورة، كما أكدت على دور المرأة فى الثورة وتاريخ مصر بشكل عام متعجبة من إقصاء المرأة بعد الثورة ومحذرة من أن تكون هناك يد خفية بالحكومة تغازل بعض التيارات الدينية المتطرفة من خلال تهميش المرأة ، وتدعو نخب المثقفين للرد على طيور الظلام . وفى تقرير أعدته منار السيد عدد ٢٠١١/٥/١٤ عرضت فيه آراء قيادات المجتمع المدنى والمنظمات النسائية اللاتي أبدين مخاوفهن من تهميش المرأة من خلال ممارسات الحكومة فى فترة ما بعد الثورة من حركة المحافظين وتشكيل الحكومة ولجنة تعديل الدستور .
- أجرت إيمان عبد الرحمن تحقيقا صحفيا بمجلة حواء تحت عنوان" سلب حقوق المرأة بعد الثورة: مرفوض .. مرفوض" بتاريخ ٢٠١١/٦/١١ حذرت خلاله عن تراجع في حقوق المرأة بعد الثورة بعد أن تعالت الأصوات المطالبة بإلغاء حقوقها ، تضمن التحقيق أراء سيدات مهتمين بقضايا المرأة سواء حقوقيون ومتخصصين في علم الاجتماع من بينهم د.ايمان بيبرس رئيس جمعية نهوض وتنمية المرأة والتي أكدت علي فخرها بالثورة وإنجازاتها ولكن لا بد من نصرة المظلوم وعدم قبول التمييز بين أى فئة من الفئات أيا كانت .
- تؤكد دإيمان بيبرس خبيرة في قضايا المرأة بمقال لها بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢ ، أنه علي كل مصري يريد فعلا التقدم لهذا البلد ،تبني شعار "فلنعد بناء مصر" وأوضحت أن ذلك يتطلب منا أن نتحول لبلد منتج وليس مستهلكا فقط ... كما طالبت بالاستماع إلي صرخات الجمعيات الأهلية التي تطالب بإعادة النظر في قرار نقل المدابغ لأن بذلك يتم قتل الصناعات القديمة وتشريد ٢٥ ألف أسرة،كما ترجو حكماء الوطن بإعادة فتح هذا الملف للدراسة .
- فى جريدة روزاليوسف كتب إسلام عبدالوهاب بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٨ تحت عنوان "صبحي صالح يسير علي خطى حسين يعقوب : لم أقصد الإهانة والنساء ظلمونى" حيث شنت قيادات نسائية وكوادر شبابية تنتمي لجماعة الإخوان هجوما حادا علي نائب الجماعة السابق صبحي صالح بعد ما اعتبروه قدحا في نساء مصر غير المنتميات للتنظيم ،ومن وقد عرض الخبر أراء البعض من بينهم د.إيمان بيبرس رئيس مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة حيث تساءلت :كيف يظن صالح أن الأخوات المسلمات هن أكثر تدينا من باقي المصريات؟.
- فى جريدة أكتوبر بتاريخ ٢٠١١/٥/١ نشرت خبر تحت عنوان "نون النسوة .. تطمع في كرسي شرف" حيث أكدت جمعية نهوض وتنمية المرأة أن هناك الكثير من الحقوق التي

تتطلع المرأة المصرية اليها بعد ثورة ٢٥ يناير أهمها الحق في خوض الانتخابات البرلمانية وتقلد المناصب الرفيعة كرئاسة الوزراء والوزراء السيادية والنقابات والمجالس المحلية .

-

- فى جريدة الوفد بتاريخ ٢٠١١/٤/١٩ يشير سليمان جودة فى مقالته تحت عنوان " **شرف ليس عدواً للمرأة !** " إلى أزمة حكومة شرف مع المرأة من خلال استيائها من حركة المحافظين بعد الوعد بوجود مرأة محافظة إضافة إلى تشكيل مجلس الوزراء الذى يضم امرأة واحدة منتقداً ذلك لما نراه على المستوى العالمى ضارباً المثال بوزير الدفاع الأسبانية ووزيرة الخارجية الأمريكية . ويضيف أن د.عصام شرف لديه العديد من الهموم ويؤكد أنه على سبيل القطع ليس عدواً للمرأة ولكن موقفه فى هذين المثلين على وجه التحديد لا يكاد يسعفه !
- فى مجلة صباح الخير ومن خلال تحقيقين كملفين للعددين تحت عنوان " **لمصر لا للهانم** " تناول التحقيق الأول بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٤ المشاريع التنويرية التي قامت على أرض مصر فى عهد الرئيس السابق ، وأن على كل مصرى أن يتمسك بما تحقق من إنجازات ومكتسبات ولا يسمح لنيران الغضب أن تطفئ طاقة هذه المشروعات . فهى حق من حقوق ومكتسبات هذا الشعب وليست منحة لأحد يهبها لمن يشاء.. ويمنعها عن من يشاء. وحذر التحقيق من الاستجابة لضغوط البعض بتجميدها أو محوها، فهى حق لكل مصرى لأنها ملك لمصر وليست ملكًا للهانم. متناولا بالتفصيل مدارس التربية الخاصة ، مكتبارت مبارك ، مشروع الـ١٠٠ مدرسة ، مركز سوزان مبارك الاستكشافى للعلوم ، جمعية الرعاية المتكاملة ، والمجلس القومى للمرأة ومجلس الطفولة والأمومة . أما التحقيق الثانى فى عدد ٢٠١١/٥/٣١ وتحت عنوان " **الثورة.. ضيّعت حقوق النساء!** " فيتناول الوقفات الاحتجاجية.. والمجموعات على الفيس بوك.. وجمعيات جديدة تحمل أسماء (منقذي الأسرة، والمدافعين عن حقوق الرجال، وآباء الرؤية) وغيرها.. والتي تحاول الآن أن تقود المجتمع إلى التراجع عن القوانين التى أفادت الكثير من الأسر ووفرت الأمان للأطفال، وأعادت الكثير من الحقوق لأصحابها. وذلك من خلال الاستقواء بالجماعات المتشددة التي صعدت إلى المشهد السياسي والاجتماعي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، محاولين الربط بين هذه الحقوق وأشخاص من النظام السابق، لتحقيق مصالح شخصية على حساب الضعفاء الذين ناضلوا من أجل نيل هذه الحقوق، موجهة السؤال إلى القيادات النسائية هل تضيّع الثورة حقوق النساء؟ . واللاتى يشرن إلى دور المرأة المصرية فى الثورة متعجبين من محاولات تهميشها ، ويطالبن المجلس

العسكرى وحكومة عصام شرف بأن يولي قضايا المرأة والطفل اهتماماً أكبر، ويجيب د.جابر عصفور "مكتسبات المرأة لن يحافظ عليها سوى المرأة " .

- وحول عودة صورة **سى السيد** فى الدراما التليفزيونية كتب احمد الدسوقى بجريدة الأخبار تحقيق يحمل عنوان "ثورة الحريم على مسلسلات تعدد الزوجات" بتاريخ ٢٠١١/٨/٢١ حيث تحدث عن ثورة الغضب العارمة التي انتابت القيادات النسائية وأعضاء منظمات الدفاع عن حقوق المرأة في مصر لكل ما من شأنه أن يتراجع بإنجازات المرأة وحقوقها عشرات الخطوات إلي الوراء ويتقهقر بها الي ثقافة الجواري .. كما عرض الكاتب خلال التحقيق أراء مختلفة من السيدات حيث أكدوا ومن بينهم ايمان بيبرس رئيس جمعية نهوض وتنمية المرأة أن كتاب المسلسلات الدرامية هذا العام باتوا يعانون من حالة الإفلاس الفكري نتيجة الاعتماد علي نفس التيمة في مسلسلاتهم .

تحليل التغطية الصحفية "لطموحات وإحباطات المرأة المصرية بعد الثورة":

بعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:

- ثارت المخاوف بشكل كبير حول مكاسب المرأة في الفترة السابقة وخاصة بجريدتى الأهرام والجمهورية . حيث كانتا أكثر الصحف نشراً لهذه المخاوف والإحباطات، وذكرت بعض الجرائد الي أن تناول قضايا المرأة في عهد النظام السابق كان من أجل الشو الإعلامى وأن المنظمات الغربية اهتمت بقضايا ثانوية مثل الختان والنقاب بعيداً عن القضايا المحورية للمرأة.
- يُلاحظ من خلال رصدنا للموضوعات الصحفية التي تناولت آمال واحباطات المرأة المصرية من بعد الثورة حتى الأن، اهتمام مجلة "حواء" بالنشر حول هذا الموضوع بشكل كبير، وقد بدأت مخاوفها مبكراً من شهر فبراير واستمرت حتى يونيو، وذلك عبر قوالب صحفية مختلفة تنوعت ما بين مقال وتحقيق وتقرير، وهو ما يعنى تناولها الموضوعات بعمق، وتخصيصها لمساحات كبيرة، كما يحسب علي المجلة عرضها لخطة لإعادة بناء مصر من خلال أراء مجموعة من الناشطات والقيادات النسائية،إلي جانب اهتمام الجريدة بنساء صعيد مصر.
- يأتي بعدها جريدتي الأهرام والجمهورية في المرتبة الثانية في تناول المخاوف والإحباطات لدى المرأة بعد الثورة، وكان التحقيق هو الشكل الصحفي المتبع بشكل أكبر في كلتا الجريدتين.

- كما لاحظنا أن معظم الصحف والمجلات بدأت النشر حول مخاوف المرأة بعد الثورة من تراجع دورها من أول إبريل فقط، بينما مجلة حواء الوحيدة التي بدأت مبكراً منذ فبراير، ويرجع ذلك لسببين أن مجلة حواء متخصصة في قضايا المرأة، وأن أغلب الصحف تقوم بنقل الحدث لا صنعه بمعنى أنها لم تتناول المرأة إلا بعد قيام أصوات تنادى بإلغاء قوانين الأحوال الشخصية متمثلة في الحضانة والرؤية فقط دون النظر لمصلحة الأسرة ودون التطرق لمشاكل النفقة مثلاً.
- والغريب أيضاً هو قيام جريدة الجمهورية بشن هجوم على المجلس القومي للمرأة وانتقاد سياساته التي كانت من أجل الشو الإعلامي، كما تطرقت إلى أن المنظمات الغربية اهتمت بقضايا اعتبرتها الصحيفة ثانوية مثل الختان والنقاب بعيداً عن القضايا المحورية للمرأة، فنفس هذه الجريدة كانت تشيد بأنشطة المجلس حتى وقت قريب قبل الثورة، ولكن من جانب أخر نجد أن جريدة الجمهورية انتقدت الحكومة في أن المرأة لم تنضم للجنة التعديلات الدستورية، وذكرت أن النساء لن ينتظرن طويلاً وأرجعت سبب انحسار دور المرأة في وجود قيادات سياسية غير مؤيدة للمرأة وللجماعات المتشددة، كما طالبت الجريدة يتم مراجعة مواد قانون العمل المتعلقة بالمرأة خاصة في القطاع غير الرسمي.
- لاحظنا أن الاهتمام بتناول موضوعات المرأة جاء غالباً من صحفيات في غياب واضح لدور الصحفيين من الرجال في تبني الاتجاه المؤيد لضرورة مشاركة المرأة وتمكينها بشكل أكبر في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير كما كان متوقعاً لها، فهذه المشاركة ستنعكس بدورها على عجلة الإنتاج والتنمية، وحتى مشاركات الصحفيين من الرجال لم تأتي بالقوة أو الصياغة المفترضة في تناول قضية تتعلق بفئة تمثل نصف المجتمع.
- تنبهت مجلة "حواء" الي غياب واختفاء النماذج النسائية التي شاركت بقوة في الثورة. كما شددت علي أن المرأة لا تحتاج تمييزاً لأن دورها لا يقل عن دور الرجل ولأنها جزء أصيل من هذه الثورة.
- لاحظنا وبكل وضوح عدم اهتمام الوفد بهذه القضية إلا من خلال عرضها لمقالة تحت عنوان " **شرف ليس عدواً للمرأة !** " في محاولة لتبرئة ساحة عصام شرف وأن لديه العديد من الهموم، كما أن جريدة الأخبار لم تشر من قريب أو من بعيد لمخاوف المرأة أو آمالها بل نشرت موضوع وحيد

تحت عنوان "ثورة الحريم على مسلسلات تعدد الزوجات" والعنوان يشير إلى ثورة منظمات المجتمع المدني النسائية على المسلسلات التي تناولت تعدد الزوجات وأظهرتها بأن ليست هناك غضاضة في ذلك، واستخدام لفظ حريم بالرغم من أنه لغة عربية إلا أنه يوحى باتجاه الجريدة أو الصحفي ضد القيادات النسائية التي تعمل في مجال حقوق المرأة، وحتى إن كان الهدف هو جذب القارئ إلا أنه يجب ألا يتم استخدام ألفاظ تعطى صورة سلبية عن المرأة لمجرد عمل جذب للقراء.

- بينما نجد أن جريدة أخبار اليوم قامت بنشر ندوة قامت بها إحدى الجمعيات الأهلية من أجل الحفاظ على مكتسبات المرأة وأبرزت التوصيات التي نتجت عنها وهي أن هناك إجماع من الجمعيات النسائية على وجود توجه وطني لإقصاء دور المرأة في الحياة السياسية واتفقت الجمعيات علي تشكيل ائتلاف يضم رئيسات الجمعيات لتمثيل المرأة أمام الحكومة والتفاوض هلي حقوقها
- كما قامت مجلة صباح الخير بعمل تحقيقات صحفية في شهر مايو كانت مؤيدة بشكل كبير بالمكتسبات التي ناضلت المرأة من أجل الحصول عليها لسنوات طويلة، وأن قوانين الحضانة والرؤية والخلع طالما في الصالح الأسرة المصرية لا يجب إلغائها لمجرد صدورها في عهد الرئيس السابق، وتطرقت إلى عدد من المشروعات التي أقامتها قرينة الرئيس السابق وفيها إفادة كبيرة للمصريين، ودعت إلى ضرورة التمسك بها، إلا أن المجلة بدأت متأخرة إلى حد ما حيث نشرت هذين التحقيقين في مايو أى بعد فترة ليست قصيرة من الهجوم على المرأة.
- ومن جانب أخر تناولت مجلة روزاليوسف في شهر مايو لتصريحات صبحى صالح عن ضرورة أن يتزوج الإخواني إخوانية، حيث عرضت لآراء عدد من القيادات النسائية التي عبرت عن استيائها من هذه التصريحات التي فيها تمييز كبير، ولا تمت للإسلام بصلة، بينما نشرت مجلة أكتوبر آمال المرأة المصرية بعد الثورة وأنها تطمع في اقتحام مناصب جديدة مثل رئاسة الوزراء ووزيرة لوزارات سياسية وتولي مناصب رئيسات للنقابات، إضافة إلى دخول المجالس المحلية والمشاركة فيها.

نتيجة لما لمسته جمعية نهوض وتنمية المرأة من تراجع لدور المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير ومن تزايد الأصوات التي تنادى بضرورة إلغاء بعض القوانين المتعلقة بالمرأة بحجة أنها غير شرعية وأنها قوانين النظام السابق، بالرغم من أن منظمات المجتمع المدني النسوية والقيادات النسوية ناضلت كثيراً من أجل الوصول لإصدار قانون يحمي المرأة وأسرتها، لذلك نظمت جمعية نهوض وتنمية المرأة تحت عنوان "**من أجل الحفاظ على مكتسبات المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير**" ندوة الثلاثاء الموافق ١٩ أبريل ٢٠١١ بساقية الصاوي، وتناولت الندوة الدور الذي قامت به المرأة المصرية أثناء ثورة ٢٥ يناير، وأسباب تراجع هذا الدور بعد الثورة، وتجاهل وجودها داخل المجتمع وخاصة فيما يتعلق بأي قرارات رسمية، إضافة إلى تناول القوانين المتعلقة بالمرأة والتي يطالب البعض بإلغائها أو تعديلها بحجة أنها قوانين النظام السابق مثل (الخلع الحضانة الرؤية الكوتة).

وتحدثت بالندوة كل من د.إيمان بيبرس رئيسة مجلس إدارة جمعية نهوض وتنمية المرأة والسفيرة ميرفت التلاوي رئيسة مجلس إدارة جمعية أفيكس، ود. شهيدة الباز مديرة مركز البحوث العربية والأفريقية ومستشارة دولية في الاقتصاد السياسي للتنمية، وأ.د.هدى زكريا أستاذة علم الاجتماع بكلية الآداب – جامعة الزقازيق، والمهندس محمد الصاوي مؤسس ساقية الصاوي.

وخرجت الندوة بعدد من التوصيات الهامة والتي سنسعى إلى تفعيلها وهى:

- ضرورة تقديم طلبات للمجلس العسكري بضرورة أن يكون هناك مراعاة للمساواة والمواطنة في كل القرارات التي يتم اتخاذها (حيث سيتم تكوين لجنة تقدم كل المطالبات المتعلقة بقضايا المرأة إلى مجلس الوزراء والمجلس العسكري والمتابعة معهما).
- ضرورة أن يتم وضع ضوابط فيما يخص قانون الإستضافة والحضانة ودفع المصروفات.
- يجب أن يتم فصل استخدام أداة دور العبادة للضغط والتأثير على المجتمع.
- ضرورة ألا تكون الدولة دينية أو عسكرية وأن تكون دولة مدنية.
- ضرورة أن يتبنى شباب ثورة ٢٥ يناير الموضوعات المتعلقة بالمرأة فهى نصف المجتمع.
- ضرورة وجود لجنة مشكلة تضم المرأة في الدستور القادم بنسبة ٥٠% حيث أن المرأة تمثل نصف المجتمع.
- ضرورة العمل على تغيير صورة المرأة في المجتمع بحيث ألا يكون دورها مقتصر على

المنزل فقط .

- ضرورة تبني منظمات المجتمع المدني لأهمية دور المرأة في المجتمع وأهمية دورها في جميع المجالات وألا تكف عن ذلك.
- لابد من أن يكون هناك تكاتف بين الجمعيات الأهلية في تبني هذه القضايا التي تخص المرأة حتى يظهر لنا صوت مسموع واحد لدى صناع القرار.
- ضرورة وضع أجندة من قبل الجمعيات الأهلية العاملة في مجال المرأة والتقدم بمطالبنا لمجلس الوزراء والمجلس العسكري بعد دراستها بشكل جدي.
- ضرورة مقاضاة المؤسسات الطبية والعلماء الذين يقومون بعمل الإختبارات على أجسام النساء فقط عند القيام بإختراع وسائل لمنع الحمل كأنهن حقل تجارب.
- لابد من إزالة التمييز ضد المرأة ولن نستطيع عمل ذلك بدون تغيير ثقافة التمييز العامة في المجتمع مثل التمييز في الديانات فالدين لله والوطن للجميع.
- لابد من الإهتمام بمفهوم "العدالة الإجتماعية" والنضال من أجل مجتمع أكثر شفافية.
- لابد من أن يشارك الرجال في القضايا المتعلقة بالمرأة.
- يجب ألا يتم التركيز على المرأة الأم التي استشهد إبنها أو إبنتها فقط ولكن أيضاً نركز مع الفتاة التي ناضلت في ميدان التحرير.

الفصل العاشر
مشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير

منذ فجر التاريخ و المرأة المصرية شريكة للرجل، و على مدار السنين تبوأت أعلى المناصب السياسية واستطاعت إدارة أهم الشئون الإدارية، فذخر التاريخ المصري بنساء حكمن مصر أو شاركن في حكمها. وقد ساهمت المرأة في صناعة تاريخ مصر ولا تزال تفعل ، فلا يستطيع أحد أن ينكر دورها في ثورة ٢٥ يناير والذي سجله التاريخ في ميدان التحرير. فالمرأة ساهمت في إشعال فتيل الثورة، وذلك من خلال "أسماء" الطالبة الجامعية، التي أعلنت من خلال الإنترنت أنها ستذهب إلى ميدان التحرير يوم ٢٥ يناير بحثًا عن الحرية والكرامة الإنسانية، وطلبًا للتغيير دون خوف أو تردد، رغم أنها تعلم ماذا ينتظرها من رجال الأمن. وهي التي شاركت في الاعتصام بالميدان لتأخذ نصيبها من البرد والجوع ورذاذ خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع بل ومن الرصاص المطاطي والحي في بعض الأحيان، فهناك الكثير من الشهيدات اللاتي دفعن حياتهن ثمناً لمطالبتهن بالحرية والعدالة أو قتلن برصاص الشرطة والقناصة بدون أي ذنب. وهناك الكثير من الأمهات اللاتي دفعن الثمن أيضاً ليحملن بين ليلة وضحاها لقب "أم الشهداء" ويفقدن فلذات أكبادهن في سبيل الوطن.

وقد اهتمت الكثير من الصحف بتغطية هذا الموضوع، ويتضح هذا من التناول الصحفي لمختلف الصحف المصرية لنماذج مختلفة من المشاركات من النساء في الثورة.

التناول الصحفي لمشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير:

- جريدة "الوفد" بتاريخ ٢٠١١/٢/٦ نشرت خبراً بعنوان "**لأنه يحاول إنقاذ النظام طبيبة معتصمة بالتحرير: أرفض تصريحات حمدي السيد باسم الأطباء الآن**"، حول اعتراض الدكتورة منى مينا المتحدثة باسم حركة "أطباء بلا حقوق" على تحدث الدكتور حمدي السيد نقيب الأطباء –في هذا الوقت باسم أطباء مصر وتعليقاته المؤيدة للرئيس السابق ونظامه.
- أجرت "دعاء سامي" تحقيقاً بجريدة "الأخبار" في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٦ بعنوان "**ثون النسوة في ميدان التحرير**"، حول المشاركة الفعالة للمرأة خلال ثورة ٢٥ يناير، وقامت بعرض مجموعة من قصص الفتيات والنساء اللاتي كن يشاركن في الثورة، واللاتي تحدثن عن أسباب مشاركتهن في الثورة وما يمر بهن من أحداث يومية خلال وجودهن في الميدان.

- جريدة "الأهرام" بتاريخ ٢٠١١/٢/٨ نشرت تحقيقاً بعنوان "**بنت مصر: بطلة ثورة ٢٥ يناير**"، أكدت فيها خبيرات في مجالات التنمية البشرية والإعلام وغيرها من المجالات أهمية دور المرأة خلال الثورة، وأهمية استمرار هذا الدور في المرحلة التالية للثورة.
- أما في يوم ٢٠١١/٢/٩ نُشرت مقالة لـ"السيد هاني" بعمود "ألف باء" بجريدة "الجمهورية" تحت عنوان " **سالي زهران..عروس الحرية** ". والتي افتتحها بقصيدة شعر أهداها لروح من أسماها البطلة..عروس الحرية سالي زهران. ثم استكمل الحديث عن الشهداء بشكل عام في بقية المقالة. كما كانت سالي زهران موضوع مقالة "محمد فوزي طه" الصحفي بجريدة "الوفد" والتي نشرتها الجريدة بعدد يوم ٢٠١١/٢/٢٤ تحت عنوان "**سالي زهران..عروس السماء**".
- أثارت الأهرام على مدار يومين كاملين (٢/٢٦ و٢٠١١/٢/٢٧) ما أسمته "فبركة المصري اليوم"، حيث نشرت في اليوم الأول تحقيق لمحمود مكاوي بعنوان "**سالي زهرة الجنوب شهيدة أكاذيب الصحافة**" نشر فيه القصة الحقيقية لوفاة سالي والتي روتها والدتها في قناة "أون تي في"، ثم استكمل محمود مكاوي النشر من خلال تحقيق آخر بعنوان "**شقيق سالي زهران يكشف حقيقة الفبركة الصحفية لصور الشهداء**".
- عرضت مجلة "صباح الخير" في عددها بتاريخ ٢٠١١/٢/١٥ أكثر من مقالة/ تحقيق تناولت مشاركة المرأة في الثورة، فتحدثت عن سالي زهران في مقالة بعنوان "**سالي أيقونة ثورة يناير**"، بالإضافة إلى تحقيقها الموسع والمدعم بالصور عن الشهيدة "رحمة خضير"، وأخيراً تناولها للدور المؤثر لـ"أسماء محفوظ"- الناشطة بحركة ٦ أبريل في الثورة المصرية، وذلك بتحقيق تحت عنوان "**وائل وأسماء.. الثورة والمستقبل**".
- و في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١١ اهتمت جريدة "الأهرام" بنشر مشاركات المرأة في ثورة الحرية، وذلك من خلال تحقيق لـ"بدوي السيد نجيلة" في ملحق الجمعة تحت عنوان "**دورهن فاعل في ميدان التحرير حواء تقف في قلب المعركة**". والذي عرض فيه آراء نساء الميدان في الثورة، وجدير بالذكر أن التحقيق لم ينحاز لفئة عمرية معينة أو طبقة..إلخ، ليعبر عن رأيها من خلال التحقيق، بل عرض أراء وقصص السيدة وكذلك الفتاة حديثة السن..النساء اللاتي جئن من الأحياء الراقية والفقيرة على حد سواء..المسلمة والمسيحية..وهكذا. الأمر الذي كان

نقطة قوة في التحقيق. كما تناولت الجريدة في ملحق شباب التحرير بذات اليوم قصة "إسراء عبد الفتاح" أو "إسراء ٦ أبريل" كما يطلق عليها البعض، والتي قفز اسمها إلى قائمة الناشطين السياسيين بمشاركتها في الدعوة لإضراب ٦ أبريل عبر شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك.

- في جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٢/١٥ كتبت نيفين عطية خبر تحت عنوان "استقبال شكاوى المواطنين الذين فقدوا وظائفهم في أثناء الثورة" دار هذا الخبر حول قيام جمعية نهوض وتنمية المرأة باستقبال أي شكاوى للمواطنين الذين تضرروا من الأحداث الأخيرة لثورة ٢٥ يناير ، إيمانا منها بالدور الذي يجب أن تقوم به الجمعيات الأهلية في ظل الأحداث التي يمر بها الوطن في وقتنا هذا.
- مجلة "روزاليوسف" نشرت قصة "دينا عبد الله" إحدي الشابات المشاركات في الثورة، وذلك تحت عنوان "**١٨ ليلة متواصلة قضتها دينا في ميدان التحرير**" بتاريخ ٢٠١١/٢/١٢.
- نشرت كلا من جريدتي "الوفد" والأهرام" بالإضافة إلى مجلة "صباح الخير" قصة الشهيدة "رحمة خضير"، حيث نشرتها "الوفد" أولاً بتاريخ ٢٠١١/٢/١٤ تحت عنوان "**الشهيدة المنسية رحمة خضير قالت لا للنظام..فتلقت قنبلة في رأسها**"، ثم قامت "صباح الخير" بنشرها في ٢٠١١/٢/١٥ في تحقيق بعنوان "**رحمة.. قتلوها لأنها رفضت الظلم**" وأخيراً قامت "الأهرام" بنشرها في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١١ بعنوان "**رحمة شهيدة شبرا تركت أمها المسنة وحدها**".
- وفي ٢٠١١/٢/١٤ نشرت "الوفد" أيضاً حواراً مع الفنانة محسنة توفيق قامت به دينا دياب، تحت عنوان "**محسنة توفيق: الفنانون خذلوا الثورة.. وأفضل ما فعله أشرف زكي تنحيه عن النقابة**". والتي أوضحت فيه مشاركتها الفعالة في الثورة منذ اليوم الأول لها.
- وفي عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ نشرت جريدة الأخبار خبر صحفي كتبه جودت عيد حول إطلاق جمعية نهوض وتنمية المرأة مسابقة بعنوان "أبطال مصر الحقيقيون" لاختيار أفضل نصب تذكاري يحمل أسماء وصور شهداء ثورة ٢٥ يناير ... وفي نفس الإطار كتب جمال نافع بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١١/٢/١٠ تحت عنوان " أفضل فكرة لتصميم نصب تذكارى لشهداء ثورة ٢٥ يناير في مسابقة"وأضاف أن رئيسة الجمعية قالت بأنه سيتم تقييم هذه الأعمال من خلال تصويت الشباب أنفسهم علي جروب المسابقه ... كما نوهت مجلة حواء الي نفس الموضوع من خلال خبر كتبته إيمان عبد الرحمن بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٦ تحت

عنوان "مسابقة أفضل تصميم تذكاري لثورة ٢٥ يناير" الي جانب عدد اخر من الجرائد كتبت فى نفس الموضوع من بينهم : العالم الاخبارية بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ تحت عنوان "نصب تذكاري لشهداء ثورة مصر في ميدان التحرير .. جريدة الشرق الأوسط بعنوان " نصب تذكاري لشهداء ثورة شباب مصر في قلب ميدان التحرير"بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ..جريدة المصرى اليوم بتاريخ ٢٠١١/٢/٨ تحت عنوان " مسابقة لاختيار أفضل تصميم تذكارى لشهداء ثورة ٢٥ يناير".. وفي موقع الراكوبة الالكتروني بتاريخ ٢٠١١/٢/١٦ .

- في ٢٠١١/٢/١٦ عرضت جريدة "الجمهورية" قصة "أميرة سمير" وكيفية وفاتها برصاص في يوم ٢٥ يناير، و ذلك بتحقيق بعنوان "**الإسكندرية تتحدث عن أصغر شهيدة رصاص الشرطة قتل أميرة.. وهي تشاهد معركة قسم الرمل**". كما عرضت جريدة الأخبار قصتها في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ تحت عنوان "**أميرة.. أصغر شهيدة في الاسكندرية**".
- وفي ٢٠١١/٢/١٧ نشرت "الأهرام" بملحق شباب التحرير قصة جيهان عبد العاطي، التي تواجدت بالميدان لأسباب شخصية، بسبب تعرض ابنتها للظلم علي يد أحد لواءات الشرطة، وذلك تحت عنوان "**وجه من الثورة: جيهان تطلب القصاص من اللواء الكبير**".
- أجرى مجدي كامل الصحفي بجريدة "الجمهورية" تحقيقاً حول "إسراء عبد الفتاح"، والذي نشرته الجريدة بـ ٢٠١١/٢/١٧ تحت عنوان "**جريمتي: حلمت بوطن أفضل ليس فيه مبارك!** ".
- اهتمت مجلة "حواء" بعرض هذه المشاركة للمرأة من خلال تحقيق بعنوان "**نساء مصر يساهمن في تغيير مستقبلها**" والتي قامت به "إيمان الدربي" وقامت المجلة بنشره بـ ٢٠١١/٢/١٩. ومن خلال عدد من النماذج شهيرة كـ"أسماء محفوظ" و"إسراء عبد الفتاح"، و نماذج أخرى غير مشهورة مثل "لمياء حسين" و"نورهان".
- مجلة "صباح الخير" تابعت نشر عدد من قصص الشهيدات وبعض الحوارات التي أجرتها مع أمهات الشهداء في عددها بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٢.
- في ٢٠١١/٢/٢٣ عرضت جريدة "الأهرام" في باب "حديث الصور" مجموعة من الصور التي توضح مشاركة النساء التي كانت من أسباب نجاح الثورة، تلك الصور التي أشارت لمياء لطفي سكرتير تحرير نشأة المرأة الجديدة أنها غيرت نظرة العالم عن المرأة المصرية والعربية.

- جريدة الأهرام بملحق الجمعة نشرت تحقيقاً لـ"هدى المهدي" بعنوان "**الفتاة شريكة فيها.. ثورة بلا أطماع**".
- نشرت جريدة "الأخبار" بتاريخ ٢٠١١/٣/١ حواراً مع الدكتورة نوال السعداوي، حول مشاركتها في الثورة وآرائها في الفترة السابقة واللاحقة لثورة ٢٥ يناير.
- جريدة الأخبار نشرت بذات اليوم(٢٠١١/٣/١) مقالة لـ"عبلة الرويني" بعمود "نهار"، تحدثت فيه عن نزول الفنانة شريهان للميدان ومشاركتها في الثورة رغم ظروف مرضها. كما نشرت مجلة "حواء" في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٥ حواراً أجرته "منال عثمان" مع الفنانة شريهان حول نزولها لميدان التحرير ومشاركتها في الثورة بعنوان "**هتفت في التحرير..شريهان:يا ألف شمس وألف نهار.شكراً شكراً للثوار**".
- اهتمت أكثر من صحيفة بنشر قائمة النيوزويك التي تضمنت ١٥٠ امرأة ليكن سيدات العام، وكان من ضمنهن ٤ سيدات مصريات وهن نوال السعداوى وداليا زيادة وجميلة إسماعيل وسلوى سعيد ، من هذه الصحف "اليوم السابع" التي نشرت بعدد يوم ٢٠١١/٣/٧ خبراً بعنوان "**نيوزويك تبرز دور المرأة في ثورة ٢٥ يناير**"، وكذلك "الأهرام" التي نشرت بملحق التحرير بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢ تحقيقاً عن الأمر متضمنة قصص السيدات الأربع.
- تابع ملحق شباب التحرير، الصادر مع جريدة "الأهرام" النشر حول الموضوع من خلال خبر لـ"نهاد صالح" بيوم ٢٠١١/٣/٩ بعنوان "**رسالة مفتوحة لرئيس مجلس الوزراء من التحالف النسوي تمثيل للمرأة بشكل حقيقي، دستور جديد، تفكيك الحزب الوطني وإعادة هيكلة أجهزة القمع**". حول ترحيب تحالف "المنظمات غير الحكومية النسوية" بتعيين الدكتور عصام شرف رئيساً للوزارة، وتأكيده على عدة مطالب خاصة بحقوق المرأة في المجال السياسي.
- جريدة "الوفد " قامت في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١١ بنشر خبر بعنوان "**تكريم أمهات شهداء الثورة ٢١ مارس مليونية عيد الأم بميدان التحرير**"، عن دعوة مجموعة من الناشطات وغيرهن لتنظيم مليونية تحت شعار "مليونية المرأة.. المرأة من أجل الديمقراطية في مصر" كمحاولة لرفع الوعي بيوم المرأة العالمي.
- يواصل شباب التحرير الصادر مع جريدة "الأهرام" النشر عن تبعات مشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير، وذلك بخبر تحت عنوان "**قالت أنا مصرية ثم اغتالتها رصاصات الغدر ابن الشهيدة نوال يُطالب بعلاجه و فرصة عمل لشقيقاته**" والذي تم نشره بـ ٢٠١١/٣/١١.

- نشرت جريدة "الأهرام" في ملحق الجمعة يوم ٢٠١١/٣/١٨ تحقيقين حول مشاركة المرأة في استفتاء التعديلات الدستورية، الأول بعنوان"**غداً الاستفتاء على التعديلات الصلاحيات الرئاسية تخلق فرعوناً جديداً**"، والثاني كتبته "مي زكريا" تحت عنوان "**المرأة تريد التغيير**".
- نشرت "صباح الخير" تحقيقاً مميزا في ٢٠١١/٤/٥ بعنوان "**حكاية طفلة في ميدان التحرير**"، شاركت القراء فيه قصة الطفلة روان أحمد التي نزلت للميدان احتفالا بتنحي الرئيس السابق، ورغبتها الشديدة في النزول في فترة مبكرة أكثر نظراً لتشجيعها الشديد للثورة.
- عرضت الوفد في ٢٠١١/٥/١ قصة "إنجي محمد" أحد مصابي الثورة، وذلك تحت عنوان "**إنجي العائل الوحيد لأسرتها..فقدت إحدى عينيها في جمعة الغضب**".
- وقامت جريدة "الأخبار" هي الأخرى بنشر قصة إحدى مصابات الثورة، وهى نجاة عبد الوهاب، وذلك في يوم ٢٠١١/٥/٢ تحت عنوان "**نجاة: الرصاص المطاطي اخترق جسمي وأضاع عيني**".
- كتبت "حنان حسين" في "الجمهورية" عن المشاركة المتميزة لـ"سمر نجيدة" في ثورة مصر وتونس وليبيا، وذلك من خلال تغطيتها الصحفية لتلك الثورات، والتي نُشرت بتاريخ ٢٠١١/٥/٥ بعنوان " **بين تونس ومصر وليبيا: ٣ ثورات..في قلب سمر**".
- أجرى أحمد حمدي الصحفي بـ"أخبار اليوم" حواراً بيوم ٢٠١١/٥/١٤ مع "راندا السيد" إحدي المشاركات في الثورة، والتي شاركت بفاعلية من خلال عملها كممرضة في المستشفى الميداني بميدان التحرير، والتي ساهمت في إسعاف العديد من المصابين إبان الثورة. وذلك تحت عنوان "**درس خصوصي من راندا لمسئولي الصحة!** ".
- قامت جريدة "الوفد" بنشر خبر بعدد يوم ٢٠١١/٦/٥ تحت عنوان "**شرف يشيد بمشاركة المرأة في الثورة**".
- "وفي ٢٠١١/٦/١٧ نشرت "المساء" خبراً بعنوان "**الكاتبات المصريات.. كرمت المرأة المشاركة في الثور فتيات تعرضن للضرب بأقدام الضباط.. يروين مأساتهن**".
- جريدة "المصري اليوم" نشرت تحقيقاً بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٤ حول هذا الشأن، تحت عنوان" **نساء ٢٥ يناير: بطولات في الميدان ودموع على أرواح شهداء الثورة**".
- كما قامت الجريدة نفسها بنشر خبر بعنوان "**تحية من أمريكا إلى نساء ثورة مصر**" في يوم ٢٠١١/٨/٢٩، حول أحد معارض بينالي الفنون في جناح مصر،

والذي خصص أحد معارضه –نورما جين كنوع من التحية للمرأة المصرية التي شاركت بقوة في ثورة ٢٥ يناير.

نتائج تحليل التناول الصحفي لقضية مشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير:

من خلال رصد تناول بعض الصحف والمجلات لقضية "مشاركة المرأة المصرية في ثورة الخامس والعشرين من يناير" وجدنا أنها جاءت كالآتي:

- يُلاحظ من المتابعة الصحفية اهتمام الصحف بالقضية، ولكن هذا الاهتمام كان مكثفاً خلال الثورة وفي الشهور الأولى التي تلت الثورة –وتحديداً شهري فبراير ومارس، إلا أن كثافة النشر قلت بقدر كبير جداً خلال الفترة التالية وحتى الوقت الحالي. وقد انعكس هذا الاهتمام على شكل القالب الصحفي المستخدم في الصحف التي تناولت القضية بالنشر، فكان التحقيق الصحفي هو أكثر الأشكال الصحفية المستخدمة.

- كما يتضح التركيز على مجموعة شخصيات معينة للتحدث عن مشاركتها في الثورة على رأسها "سالي زهران إسراء عبد الفتاح أسماء محفوظ الفنانة شريهان". وامتد ذلك حتى عند الحديث عن الشهيدات أو أمهات الشهداء، الأمر الذي بدا وكأنه استسهالا من قبل الصحفيين والصحفيات في اختيار المصادر، فهناك عدد كبير من المشاركات في الثورة من مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية لم يشر إليهم من قريب أو بعيد.

- وبالمقارنة بين كثافة النشر عن مشاركة الرجال في الثورة والنشر عن مشاركة المرأة، نجد أن التناول الصحفي لمشاركة النساء في الثورة كان أقل. وكان التنوع في عرض نماذج المشاركة في ثورة ٢٥ يناير أقل.

- عناوين المواد الصحفية المنشورة كانت في الغالب محايدة، ولكن بنسبة مقاربة جداً للمؤيدة، بالإضافة إلى عدم وجود عناوين ذات اتجاه معارض، بما يعني أن هناك اتجاهاً عاماً ايجابياً في المعالجات الصحفية الخاصة بهذه القضية.

- وجدنا أن جريدة الوفد قامت بنشر عدة موضوعات صحفية تظهر دور المرأة في ثورة ٢٥ يناير، وهو ما يمثل تناقض صارخ لأن الجريدة أخذت دور المعارض لكل

ما يتعلق بالمرأة، بل وكانت تسوق المبررات لعدم اهتمام شرف بأن يكون للمرأة دور، كما كانت من أكثر الصحف التي تهاجم المرأة على طول الخط، وطالبت بإلغاء قانون الخلع والحضانة والرؤية.

- وعلى نفس النهج سارت جريدة الأخبار والتي اتخذت موقف معارض لقضايا المرأة في أغلب الموضوعات التي نشرتها إلا أنها أفردت مساحات تبرز دور المراة في ثورة ٢٥ يناير، واقتصر ذلك على شهر فبراير فقط.

ملخص نتائج تحليل التغطية الصحفية لقضايا المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير

وقد قمنا بتحليل كيفية التناول الصحفي لقضايا المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير في بعض الصحف والمجلات المصرية وهي صحف الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والمصري اليوم وأخبار اليوم ووطنى والمساء والأسبوع والشرق الأوسط والشروق، والمجلات هي حواء وصباح الخير وروزاليوسف، والمواقع الإلكترونية هى بوابة الأهرام الإلكترونية واليوم السابع وموقع مصرس موقع تحرير أون لاين الإلكتروني وموقع بيت التحرير الإلكتروني وموقع الجورنال الإلكتروني وموقع الجزيرة الإلكتروني، وذلك خلال الفترة من ١ فبراير ٢٠١١ وحتى شهر أغسطس ٢٠١١، وينقسم المرصد إلى عشرة فصول، حيث تم اختيار أهم قضايا المرأة التي تم تناولها في الصحف والمجلات المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير، وقد خلصت نتائج تحليل التغطية الصحفية كالتالي:

أولاً: نتائج تحليل التغطية الصحفية لقانون الخلع:

- أغلب الصحف ربطت بين قانون الخلع وقوانين سوزان مبارك ووصفته بأنه من أخطر التشريعات وأنه غير شرعي من الناحية الإسلامية، وأفردت مساحات كبيرة للمعارضين للقانون على حساب المؤيدين له.
- وجدنا أن حتى الصحف التي تناولت القانون بحيادية استخدمت عناوين سلبية ضد القانون، حيث أوحت هذه العناوين بأن الخلع هو الذي أدى وسيؤدى إلى تفتيت الأسر المصرية.
- أغلب الموضوعات التي تم نشرها في جريدة الجمهورية عن قانون الخلع قامت به سيدات صحفيات.
- قيام الصحف بالنشر عن قضايا قانون الخلع في صفحة الحوادث وكتابة العناوين بطريقة توحي بلجوء المرأة له لأسباب تافهة كوسيلة من وسائل جذب القراء، على الرغم بأنه أحد قضايا الطلاق ولكنه يقع من جانب المرأة بينما لا يتم نشر حالات طلاق عديدة تقع من جانب الرجل.
- وجدنا أن أغلب الصحف تقوم بنشر الكلام المرسل والآراء المعارضة للخلع دون وجود أسانيد قانونية أو دينية لهذه الآراء يتم توضيحها من خلال خبراء قانونيين وشيوخ الدين الإسلامي.

ثانياً: نتائج تحليل التغطية الصحفية لقوانين الأحوال الشخصية:

من خلال رصد بعض الصحف والمجلات في كيفية تناولها لقوانين الأحوال الشخصية "الحضانة والخلع" وجدنا ما يلي:

- كان التناول الصحفي لهذه القوانين في أغلب الصحف متحيزاً لصالح الآباء والأجداد غير الحاضنين، وطالبت بتغيير القوانين الخاصة بالرؤية والحضانة أو إلغائها، دون الإشارة إلى معاناة الأمهات الحاضنات بسبب تعنت أزواجهن السابقين حيث يقوموا في أحيان كثيرة بإستغلال الولاية التعليمية ونقل الأطفال لمدرسة أقل في المستوى نكاية في الأم، كما يقوم الأب في بعض الأحيان بخطف الأطفال، وفي أحيان أخرى لا يقوم بالإنفاق على أولاده.
- وبالمقارنة بين حجم المساحات التي تم تخصيصها للموضوعات المعارضة لقوانين الأحوال الشخصية وبين المؤيدة سنجد بأن الإتجاه المعارض تم تخصيص مساحات كبيرة له.

- لم تخفى بعض الصحف توجهاتها المؤيدة لتغيير قانون الرؤية والحضانة، ولم يتحرج بعض الصحفيين في صياغة عناوين ومانشيتات مقالاتهم أو تحقيقاتهم أو ما يصيغونه من أخبار لتحمل تعبيرات مثل "ابن أمه" و"كلاب سوزان" وغيرها من الأشكال المسيئة للقوانين.
- أغلب الصحف ربطت بين قوانين الأحوال الشخصية "الحضانة والرؤية" وبين سوزان مبارك، كما اتهمت إحدى الصحف بأن الثورة منحازة للمرأة لذلك لا يتم إلغاء أو تعديل هذه القوانين
- الغريب أن قوانين الأحوال الشخصية تضم النفقة أيضاً لكن خلال الفترة من بعد الثورة وحتى الأن لم تقم أى جريدة من الجرائد التي تم عمل رصد لها بنشر أى موضوع يتعلق بمشاكل النفقة، ومشاكل السيدات المطلقات اللاتي يتعذبن شهرياً للحصول على نفقة لها ولأولادها، ولم تتحدث أى جريدة عن الرشاوى التي يقوم الزوج بدفعها لكى يستخرج ورقة تثبت أن مرتبه أقل من الحقيقي لكي تحصل مطلقته على مبلغ زهيد
- كما نجد أن هذه الهجمة الشرسة بدأت في شهر مارس أى بعد انتهاء الثورة بشهر تقريباً، وهو موعد غريب لإنطلاق حملة بهذه الشراسة في هذا التوقيت بالذات، فقد صاحبت الإحتجاجات والإعتصامات للأباء والأجداد غير الحاضنات وتغطيتها في الصحافة المصرية، مجموعة من المقالات والتحقيقات التي تدعم من موقفهم، دون الإستناد لرأى الدين أو الشرع على الرغم من أن مجمع البحوث الإسلامية أصدر قرار

باستمرار العمل بالقانون الصادر في ٢٠٠٧ فيما يخص الرؤية والحضانة، وهي جهة دينية ذات مصداقية.

- كما كانت الصدمة كبيرة في المساحة التى تم تخصيصها في جريدة الأهرام لحوار تم نشره لرئيس محكمة الأسرة الذي صرح بأن قوانين الأحوال الشخصية هي قوانين سوزان مبارك وأنها السبب في إصدارها دون سند ديني، وهو ما يعكس رأي قضاة محكمة الأسرة الذين يحكمون في هذه القضايا، وكان واضحاً بأن المحاور ضد القوانين وأنه مع إلغائها حيث ظهر في العناوين الفرعية والرئيسية والأسئلة التي تم وضعها للمحاور.
- جاءت متابعة الصحف لإحتجاجات الآباء والأجداد أمام مشيخة الأزهر ونقابة الصحفيين مكثفة بشكل أكبر بكثير من احتجاجات الأمهات الحاضنات أمام وزارة العدل، الأمر الذي عكس التوجه المضاد للقوانين الحالية الذي تحدثنا عنه من قبل.
- كان من الغريب في بعض الأحيان وجود آراء مطالبة بتعديل قانون الرؤية من سيدات يمثلن شخصيات عامة أو يمثلن جمعيات نسوية مثل د،عزة كريم أستاذ علم الاجتماع وميرفت محرم رئيسة جمعية المرأة المصرية، حيث قلن في إحدى التحقيقات بجريدة الأهرام نُشرت في ٢٠١١/٧/٧ أن القانون الحالي يمثل تحيز للنساء اللاتي قد تضم صفوفهن فئة تستخدم الزوج كوسيلة للحصول على طفل وشقة دون بذل الجهد للحفاظ على الأسرة، بل وأرجع بعضهن السبب في ارتفاع معدلات العنوسة في مصر إلي هذه القوانين التي قطعت الأرحام من وجهة نظرهن، وذلك دون إبداء مرجعيتهم المنطقية والعلمية أو العملية في رأيهم هذا.
- كما لاحظنا تخصيص جريدة اليوم السابع لمساحة كبيرة لموضوع يعتمد في أغلب مصادره على آراء رؤساء جمعيات نسائية وحقوقية والذين يقفون ضد المطالب بإلغاء قانوني الرؤية والحضانة، وذلك دون تخصيص مساحة للمطالبين بإلغاء القانون..

ثالثاً: تحليل التغطية الصحفية لمدى علاقة المرأة بالفتنة الطائفية:

خرجنا بعدد من النتائج بعد تحليل التناول الصحفي للصحف والمجلات التي قمنا برصدها للوقوف على كيفية تناولها لأحداث الفتنة الطائفية ومدى علاقتها بالمرأة، وكانت كالتالي:

- وجدنا في مجلة صباح الخير وجريدة الجمهورية بأن المرأة هي سبب الفتنة الطائفية، حيث تم تحميلها المسئولية في الأحداث الطائفية التي حدثت، بينما قامت جريدة الوفد بنشر مقالة بعنوان يوحى بأن المرأة هي سبب الفتنة وبدأ الكاتب بسب كاميليا ووفاء، إلا أن المضمون الداخلي أشار إلى أن المرأة ليست هي السبب وأرجع الفتنة لأسباب أخرى.

- وفي موضوعات أخرى أرجع الكتاب سبب الفتنة إلى الجماعات السلفية التى استغلت بعض الظروف لكسب شعبية لها وسط القاعدة الشعبية، ومن جانب أخر نادت بعض التحليلات والتحقيقات بضرورة الوصول إلى الأسباب الحقيقة مشيرة إلى أسباب اجتماعية وسياسية ساعدت على خلق هذه البيئة المناسبة لاشتعال الفتنة الطائفية فى ظل تطرف أو خمول المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية وعجز الحكومة عن تطبيق القانون .
- وفي هذه التغطية لم تتميز صحيفة على أخرى حيث أن معظم ما نشر كان في مساحة الرأي والمقالات فالصحف فضلت أن تظل بعيدة تجاه هذه القضايا وأن تنشر أراء الكتاب دون تدخل أو تعليق من الصحيفة نفسها على الأحداث، ولكن من الأشياء الغريبة التي لاحظناها أثناء الرصد أن الكثير من الكتاب استخدموا عناوين بأسماء السيدات أو عناوين تدين المرأة في حين أن المقال يحلل ما يحدث بشكل منطقي ولا يلوم المرأة في شئ في الفتن الطائفية...والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا صمم معظم الكتاب على استخدام هذه العناوين التي توحي للقارئ بأن المرأة هي المسئول الأول عن إشعال الفتن الطائفية في حين أن رأيهم في المقال عكس ذلك.

رابعاً: تحليل التغطية الصحفية في أحقية تولي المرأة لمناصب صنع القرار:

تحليل التغطية الصحفية لمدى أحقية المرأة في تولي منصب رئاسة الجمهورية:

من خلال تحليل التغطية الصحفية لبعض الصحف والمجلات لرصد كيفية تناولها قضية تولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية وجدنا ما يلي:

- وجدنا جريدة الجمهورية مؤيدة لتولي المرأة منصب رئاسة الجمهورية حيث خصصت مساحات كبيرة تناولت فيها حق المرأة في تولي هذا المنصب وربطته بدور المرأة في ثورة ٢٥ يناير وماذا قدمت من تضحيات، كما عرضت للبرنامج الإنتخابي لبثينة كامل وأجرت حوار مع القاضية تهاني الجبالي حول رأيها في تولي المرأة لهذا المنصب والتي كانت مؤيدة له بشدة ودعمت قولها بأنه ليس ضد الدين ولا القانون، كما عرضت للآراء المؤيدة والمعارضة.
- بينما نجد جريدة الوفد قامت بعمل تحقيق صحفي عن رأى المشاهير في تولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية، وبالرغم من أن ذلك التحقيق قد يظهر حيادي إلا أنها استعانت بآراء شخصيتين من أكثر الشخصيات تأثيراً في الشباب هما الشيخ حسان واللاعب المحبوب محمد أبو تريكة حيث كانا ضد تولي المرأة لرئاسة الجمهورية فالشيخ

حسان أرجع سبب رفضه لسبب ديني واللاعب أبو تريكة أرجع رفضه إلى ثقافة المجتمع وعدم تقبله لتولي المرأة في منصب رئيس الجمهورية، وفي المقابل تم أخذ رأى القاضية تهاني الجبالي المؤيد بشدة لتولي المرأة منصب رئاسة الجمهورية والتي وضحت في رأيها أنه ليس ضد الدين أو القانون.

- قامت جريدة المصري اليوم في مقالات د.خالد منتصر بإستخدام عناوين صادمة ومرتبطة بالمرأة مثل "**مرحباً بالمرأة الحائض رئيسة جمهورية** " و" **لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة** "، وبالرغم أن مقالاته كانت ترد على أحد الشيوخ السلفية إلا أن العنوان يوحي للقارئ بعدم أحقية المرأة في أن تكون رئيسة جمهورية، وذلك أحد وسائل جذب القواء، إضافة إلى أن ذلك يعنى أن القائم على السياسة التحريرية وعملية مراجعة الموضوعات الصحفية وهو مدير التحرير لديه اتجاه معارض ضد قضايا المرأة.
- ومن جانب أخر قامت مجلة حواء بعمل تحقيق صحفي في الشارع للتعرف على اتجاهات وآراء الناس حول مدى تقبلهم لتولي المرأة لمنصب رئاسة الجمهورية، وقد كشف التحقيق أن أغلب الآراء ليست مع تولي المرأة لهذا المنصب، ولكنها التزمت الحيادية واعتمدت على آراء خبراء قانونيين ودستوريين والذين أوضحوا أنه لا مانع لتولي المرأة هذا المنصب من الناحية القانونية والدستورية.
- اتسمت جريدة الأهرام بالحيادية في تناولها لمدى أحقية تولي المرأة لهذا المنصب فكانت متوازنة إلى حد ما، فنشرت الأخبار التي تتعلق بإعلان بعض المرشحات التقدم لهذا المنصب وبين تحقيق صحفي اعتمد على خبراء قاموا بوضع شروط للترشح للرئاسة بصرف النظر عن كونه أنثى أم ذكر.

تحليل التغطية الصحفية لمدى أحقية المرأة في تولي منصب وزيرة ومحافظة:

- جاءت جريدة المصري اليوم على رأس الصحف في تناولها لمدى أحقية المرأة في تولي منصب وزيرة ومحافظة خصوصاً بعد التشكيلات الوزارية التي حدثت بعد اندلاع ثورة ٢٥ يناير، وتشكيل المحافظين، حيث لم نرى المرأة سوى في منصب وزيرة لوزارة واحدة فقط، وهو ما انتقدته جريدة المصري اليوم بشدة، حيث وجهت لوم كبير على عدم ترشيح المرأة في منصب محافظ خاصة بعد تصريحات وزير التنمية المحلية التي ذكر فيها أسباب استبعاد المرأة.

- كما كتب كلا من الكاتبة حسن شاه والكاتب صلاح منتصر بجريدة الأخبار يستنكرون بشدة تصريحات وزير التنمية المحلية بخصوص استبعاد المرأة في منصب محافظ، كما استنكرت جريدة أخبار اليوم عدم تعيين المرأة سكرتير عام.

تحليل التغطية الصحفية لقضية كوتة المرأة:

- وجدنا انحيازاً لمعارضي الكوتة الذين كان رأيهم أنها غير دستورية وضد مبادئ المساواة والمواطنة، والعجيب أنه قبل سنة تقريباً كان الجميع يشيد بهذه الخطوة الهامة على طريق الديمقراطية.
- فمثلاً نجد جريدة الأهرام اتخذت جانب المعارضين في كل ما قامت بنشره من تحقيقات أو مقالات أو تغطية صحفية وحتى الحوار الذي أفردت له مساحة لا بأس بها للوزيرة السابقة حكمت أبو زيد والتي تؤيد فيه الكوتة تم استخدام عنوان "كوتة المرأة مجرد كلام فارغ" وهو لا علاقة له بمضمون الحوار، كما تصدر خبر في الصفحات الأولى عن ائتلاف شباب ثورة ٢٥ يناير بأنهم يطالبون بإلغاء كوتة المرأة باعتبارها غير دستورية، ووجدنا أن هذا الائتلاف لا يضم في أعضائه الأساسيين سوى فتاة واحدة فقط.
- كما أفردت جريدة الأهرام في ملحق شباب التحرير مساحة لتحقيق تناول رأى قانونيين وخبيرات سيدات في الكوتة والتى كانت كلها معارضة دون أن تشير الصحفية لأسماء هؤلاء الخبراء، وكانت الصحفية متناقضة في عرض الأسباب فتارة تذكر أن سبب تطبيق كوتة المرأة هي السياسة الخارجية وتارة أخرى تذكر أن السبب هو قضية التوريث وأن الحزب الوطني كان يريد أكبر عدد من الأصوات من الحزب الوطني داخل البرلمان.
- بالنسبة لجريدة الجمهورية كانت معتدلة إلى حد ما في التحقيقات التي تم نشرها حول كوتة المرأة حيث عرضت للآراء المعارضة والمؤيدة، واتجهت أغلب الآراء في التحقيقات إلى تفضيل القائمة النسبية بدلاً من الكوتة للمرأة، كما خصصت جريدة الدستور مساحة لتحقيق تناول فيه آراء ناشطات سياسيات حول الكوتة وهو ما طالبوا بأهميته وضرورة تفعيله بشكل حقيقي، إضافة إلى استخدام لفظ "كوتة للمرأة" واتهامه بعدم الدستورية بينما يتم استخدام لفظ "نسبة" في حالة تناول كوتة العمال والفلاحين التي لا تقل عن ٥٠% بالمجالس النيابية ولا ينالها هذا الاتهام بالرغم من أنها أيضاً كوتة ويشوبها كثير من اللغط خاصة بالنسبة لمعايير تعريف العامل أو الفلاح وما شهدناه فى الإنتخابات الأخيرة .

- لوحظ استخدام العبارات المعارضة لكوتة المرأة فى عناوين الموضوعات الصحفية بالرغم من أن تفاصيل الموضوع قد لا تأخذ نفس شدة العنوان أو ربما تعبر عن اختيار الأفضل كما فى تفضيل نظام القائمة النسبية على الكوتة.

خامساً: نتائج تحليل التغطية الصحفية لقضية حق المرأة المصرية المتزوجة في فلسطيني في منح جنسيتها لأبنائها:

من خلال رصد كيفية تناول بعض الصحف والمجلات لقضية "منح الجنسية المصرية لأبناء المصريات المتزوجات من أزواج فلسطينيين" وجدنا الآتي:

- كانت جريدة الوفد الصحيفة الوحيدة التي تبنت رأياً معارضاً ، وأفردت مساحات للحديث عن القضية والتعبير عن وجهة النظر المعارضة للأمر، فتضمنت في بعض الأعداد سلسلة من المقالات المتتالية ذات العناوين المتحيزة ضد القضية، كأن أبناء المصريات من زوج أجنبي هم من سيشوبون الجنسية المصرية؟! وقد أفردت الجريدة مساحات كبيرة لوجهة النظر المعارضة للقضية، كما وجدنا أن الجريدة اكتفت بنشر خبر في مساحة صغيرة بعد صدور القرار بمنح الجنسية لأن القرار لا يمثل الإتجاه الذي تتبناه فجاء الموضوع في شكل خبر مقتضب للغاية وبعد أيام عديدة من صدور القرار.

- في حين تبنت صحف أخرى مثل جريدة الأخبار والجمهورية والأهرام ومجلة حواء رأياً مؤيداً للقرار، بينما التزمت أغلب الصحف بالحيادية في نشرها للخبر دون عرض أية أراء علي الإطلاق.
- جدير بالذكر أن في هذه القضية كان كثير من المؤيدين لها صحفيين من الرجال إلى جانب الصحفيات، فنجد أن أحد الصحفيين بجريدة الأخبار كان من المطالبين بمنح الجنسية في مقالاته وكان يصيغ عناوينها وحتى عناوين الأخبار التي تتناول القضية بشكل إيجابي ومؤيد للقضية، وذلك قبل وبعد صدور قرار منح الجنسية.

- لم تحظ قضية الجنسية بالاهتمام الكافي من قبل الجرائد والمجلات المختلفة. كما نجد أن نسبة تناول القضية في شكل تحقيق صحفي قليلة بالمقارنة بغيرها من الأشكال الصحفية التي تناولت الموضوع، وهو الأمر الذي أثر بدوره في عمق تناول القضية وجوانبها. والغريب في الأمر أن المجلات النسائية تجاهلت هي

الأخرى الحديث عن القضية، فلم تتناول مجلة "حواء" القضية بالنشر هذا العام سوى مرة واحدة، وبعد صدور قرار منح الجنسية.

- لوحظ أنه حتى في الصحف التي تبنت اتجاهاً مؤيداً للقضية تم تجاهل إبراز دور الجمعيات الأهلية في قضية الجنسية.
- لم تشر الصحف باستثناء مجلة حواء إلى أن التعديلات التي تمت حتى الآن لا تحقق تمكين المرأة المصرية من حقها المساوي للرجل في مجال الجنسية، حيث لم نجد على سبيل المثال جريدة تتناول إشكالية أن هناك مصريات لن يستطعن الحصول على الجنسية المصرية لأبنائهن من أجانب بسبب عقبة أن بعض القوانين المصرية لا تطبق بأثر رجعي، مما يعيق آلاف السيدات المصريات من النقل التلقائي لجنسيتهن لأبنائهن الذين ولدوا قبل صدور القرار، بالإضافة إلى إشكاليات وعقبات أخرى منها استمرار وجود تعقيدات في إجراءات الحصول على الجنسية بسبب التكاليف الباهظة للإجراءات وعدم السماح بتقديم الطلبات سوى لمكان واحد فقط هو الإدارة العامة للجوازات والهجرة بالإضافة إلى طول مدة الإجراءات.

- فكان التناول الصحفي بعد صدور قرار وزير الداخلية بمنح الجنسية منقسماً إلى اتجاه محايد يعرض فقط الخبر، واتجاه مؤيد اكتفي بالتهليل لصدور القرار دون الاهتمام بمتابعة تبعات القضية والإشكاليات المرتبطة بها والسالف ذكرها، وأخيراً اتجاها معارضاً اكتفى بنشر الخبر بشكل يوحي بالحيادية لكن كان الاتجاه المعارض واضحا في تجاهل النشر بشكل كاف عن القرار وفي المساحات المخصصة للخبر الذي يتناوله.

سادساً: تحليل التناول الصحفي لقضية مفوضية أم مجلس قومي للمراة:

- في تناول الصحف والمجلات للمجلس القومي للمرأة بعد ثورة ٢٥ يناير ثارت المناقشات ما بين مؤيد ومعارض لإلغاء المجلس وخاصة بعد وعد د.عصام شرف بإنشاء مفوضية للمرأة، حيث اقترنت دعوات المؤيدين بالنظرة السلبية للمجلس بكونه مجلساً للهوانم بينما عارض أخرون هذا الإلغاء وطالبوا بالإبقاء على المجلس مع إعادة هيكلته لضرورة وجود هيئة تعمل على توصيل قضايا المرأة الحقيقية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدنى مع عدم إنكار الدور الذى لعبه المجلس القومى للمرأة فى الفترة السابقة والإنجازات التى حققها.

- من خلال المعالجة الصحفية لقضية المجلس القومي للمرأة حصل المجلس على العديد من الإنتقادات وتم اتهامه بأن وظيفته مقتصرة على خدمة الهوانم بعيداً عن المرأة المصرية في الطبقات المتوسطة والفقيرة، إضافة إلى عدم اتخاذه مواقف مؤيدة للمسيرة السياسية للمرأة واتهامه بأن الحزب الوطني يسيطر عليه وعلى اتجاهاته.
- ونجد أن الصحف قامت بنشر بيان تحالف المنظمات النسائية والخاص بضرورة إلغاء المجلس القومي للمرأة في فبراير وهو ما يعنى مرور وقت قصير جداً على تنحي رئيس الجمهورية دون توضيح أسباب هذا الطلب ودون اللجوء لمصادر أخرى.
- اهتمت الصحف بخبر تحقيق جهاز الكسب غير المشروع مع د.فرخندة حسن بتهمة تضخم ثروتها إلا أن الصحف لم تهتم بنشر أي أخبار أو تفاصيل بعد ذلك عن التحقيقات وهل تم تبرئة د.فرخندة من هذه التهمة أم لا؟ وهذا يوضح تحيز الصحف ضد شخص د.فرخندة ، وعدم إلتزام هذه الصحف بالمعايير الأخلاقية في ممارسة المهنة الصحفية.
- التزمت صحيفة أخبار اليوم والأخبار والجمهورية بنشر البيان الذي أصدره المجلس القومي للمرأة والذي أوضح من خلاله تأسيس المجلس والدور الذي يلعبه في مصر وخارج مصر وأهم ما حققه من إنجازات للمرأة المصرية وميزانيته، في حين لم تنشر الأهرام ولا الوفد ولا المصري اليوم هذا البيان وكذلك المجلات لم تنشر هذا البيان.
- ونظراً لأن مجلة حواء متخصصة في قضايا المرأة فقد أفردت تحقيق صحفي حول المجلس القومي للمرأة ومدى جدواه من عدمها، وأوضحت فيه أن المجلس لم يكن وراء صدور قوانين الأحوال الشخصية. ونشرت المجلة رد المجلس القومي للمرأة على ما نشر ولكن بعد شهر حيث تم نشر الرد بتاريخ ٢٠١١/٧/١٦ وتم التعليق من جانب الكاتبة بأن المجلس لم يكن له دور مشرف نحو مشاركة المرأة السياسية.
- الأهرام لم يلتزم الحيادية في عرض القضية بل كعادة الأهرام كان مع رأي الحكومة حيث أنه تجاهل بيان تحالف المنظمات النسائية ولم يهتم بقضية المفوضية إلا بعدما تقابل رئيس الوزراء "عصام شرف" مع التحالف النسائي ووعدهن بإنشاء مفوضية للمرأة.

- لم تهتم مجلة روزاليوسف بالموضوع ولم تفرد له مساحات بل تم التعرض للقضية من خلال سؤال في حوار صحفي مع اللواء "مختار الملا" والذي قال فيه أن المرأة لا تحتاج إلى مفوضية ولا مجلس قومي.
- ولم تنشر جريدة الوفد أي شئ عن قضية المجلس القومي للمرأة والمفوضية ولم تنشر أي بيانات لكلاهما بل اكتفت بنشر مقال أ.أمينه النقاش تهاجم فيه اللواء الملا وذلك عندما صرح لمجلة روزاليوسف في حوار معه بأن المرأة لا تحتاج لا لمجلس ولا لمفوضية، حيث أشارت إلى أنها تأمل أن يكون هذا التصريح لا يعبر عن رأى المجلس العسكري.

سابعاً: تحليل التغطية الصحفية لدور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وقضية التمويل الأجنبي

أ. تحليل التغطية الصحفية لدور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني :

- **بعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:**

- اهتمام كل من جريدة الأهرام والأخبار بنشر أخبار الجمعيات الأهلية والمجتمع المدني **بشكل موسع أكثر من الصحف والمجلات الأخرى حيث تخصص لها مساحة كبيرة، وتتنوع المواد المنشورة مابين أخبار تغطي أنشطة المؤسسات والجمعيات الأهلية**، وبين تحقيقات ومقالات تناقش دور هذه الجمعيات، ويرجع ذلك إلى وجود صفحات متخصصة داخل هذه الصحف بالمجتمع المدني، ومن أهم الموضوعات التي أبرزتها من خلال تغطيتها لأنشطة هذه الجمعيات:
  - ضرورة الاهتمام بالنساء الريفيات
  - ضرورة تطوير العشوائيات
  - ضرورة أن يتم إدراج النوع الإجتماعي ضمن الموازنة العامة
  - ضرورة إشتراك المرأة في صياغة المستقبل السياسي والدستوري ويجب أن تلعب دوراً في انتخابات مجلس الشعب القادمة.
  - ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية بعد الثورة حيث أنها لعبت دوراً في مواجهة قضية الفتنة وارتباطها بالمرأة، فهذه الجمعيات أكثر تغلغلاً في الشارع المصري

- كما ألقت الضوء على إنشاء تحالف من الجمعيات الأهلية وأبرزت أهميته في هذا الوقت بالتحديد.

- كما قامت جريدة الجمهورية بإلقاء الضوء أيضاً على دور الجمعيات الأهلية في مواجهة التحديات وأنها الحل الوحيد لحل المشكلات، كما أبرزت أكثر من تصريح لعدد من الجمعيات الأهلية من ضمنهم ضرورة تعيين سيدات محافظات، كما ألقت الضوء على أهمية إنشاء تحالفات بين الجمعيات ليكون هناك تكامل في الأدوار.
- بينما قامت جريدة المصري اليوم بنشر أيضاً خبر انشاء تحالف يضم منظمات المجتمع المدني من مختلف محافظات مصر، وأبرزت دور منظمات المجتمع المدني خاصة بعد الثورة.
- وقد قامت كل من جريدة أخبار اليوم والفجر وروزاليوسف ومجلة حواء وصباح الخير بنشر أخبار مقتضبة وقليلة عن دور الجمعيات الأهلية، والتي تناولت من خلالها إنشاء تحالف ليضم منظمات المجتمع المدني، والدعوة إلى إعادة صياغة دور هذه المنظمات.
- وعلى النقيض فقد ظهر عدم اهتمام جريدة الوفد بدور منظمات المجتمع المدني حيث لم تنشر إلا حوار واحد فقط تساءلت خلاله لماذا لا تقوم هذه المنظمات بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ضد ثوار التحرير؟ .
- لوحظ عدم إفراد مساحات واسعة لعرض أنشطة الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة من جانب المجلات مما يدل علي عدم الاهتمام مع إنها صحف متخصصة في موضوعات المرأة والقضايا التي تخصها .
- وبصفة عامة نري الاهتمام المعتاد بتغطية أنشطة الجمعيات الأهلية من ندوات ومؤتمرات إضافة إلي أراء القائمين علي هذه الجمعيات في بعض القضايا السياسية والاجتماعية وعدم تناول هذه القضايا بالعمق المطلوب ، واستخدام الغالبية العظمى من الجرائد والمجلات الإطار الخبري في عرض الأنشطة.

ب. تحليل التغطية الصحفية لقضية التمويل الأجنبي :

- تناقض كبير بين تناول الصحف لدور الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر وبين تناولها لقضية التمويل الأجنبي، ونحن هنا نتحدث عن نفس فترة التغطية الصحفية.
- ففي نفس الوقت الذي كانت أغلب الصحف والمجلات تبرز دور الجمعيات الأهلية وأنشطتها، وتطالب الصحف التي لها صفحات متخصصة في المجتمع المدني بضرورة تفعيل دورها، نجد في نفس هذه الصحف والمجلات ولكن في صفحات أخرى هجوم شرس وعنيف على قضية التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية والذي فجره تصريحات السفيرة الأمريكية بمنح ٤٠ مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني في مصر لتحقيق الديمقراطية دون أن تشير إلى اسم المنظمات أو الهيئات التي حصلت على هذه التمويلات، ووجدنا استخدام هذه الصحف نبرة تشكيك في طبيعة عمل هذه المنظمات التي تعتمد على تمويل خارجي، وتأكيدها على تنفيذ أجندات أجنبية.
- كما أن أغلب الصحفيين والصحفيات الذين هاجموا التمويل الأجنبي نادوا بضرورة الإعتماد على مصادر تمويل وطنية وهو ما يوضح عدم وعيهم بعمل الجمعيات الأهلية، ولا بطبيعة التمويلات التي تحصل عليها طوال هذه السنوات.
- فلم تشر أى جريدة أو مجلة تناولت قضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني من بعيد أو من قريب بأن هناك فرق بين الجمعيات الأهلية النشطة التي تخدم ملايين الفئات المستهدفة في المناطق الفقيرة، وبين الجمعيات التي حصلت على هذه التمويلات، كما حدث خلط بين التمويل الأمريكي الذي صرحت عنه السفيرة الأمريكية وبين التمويل الأجنبي بشكل عام.
- فما تحدثت عنه السفيرة من منح هذا المبلغ الكبير لمنظمات وهيئات كان يجب أن يصاحبه قائمة بأسماء المنظمات التي حصلت على هذه المبالغ، وهو ما لم تطالب به أى جريدة أو مجلة سوى موقع الجزيرة الإلكتروني الذي طالب في تحقيق قام بنشره بأنه يجب على المجلس العسكري تقديم الإعتذار في حالة ثبوت خطأه على هذا الإتهام.
- كما لم نجد أى من الصحفيات والصحفيين المتخصصين في أخبار المجتمع المدني بتناول هذه القضية، أو قيامه بالرد على هذه الإتهامات التي تم نشرها في جريدته، بالرغم من قربهم من عمل هذه الجمعيات خلال سنوات طويلة.

- نجد جريدة الجمهورية قامت بعمل تحقيق اعتمدت في مصادره على الحركات الشبابية التي رفضت بشكل قاطع التمويل الأجنبي، والمثير للدهشة هو ربط التحقيق بين حصول الجمعيات الأهلية على تمويل أجنبي للإستفادة منه وبين الإساءة للثورة والثوار، وهو ما ينم عن عدم وعى كامل لدى الصحفي بأن هذه التمويلات تحصل عليها مصر منذ سنوات طويلة بموجب اتفاقيات دولية أقرت بتخصيص الدول المتقدمة منح لتمويل منظمات غير حكومية داخل دول العالم الثالث لتنفيذ أنشطة تنموية.
- كما قامت جريدة الأسبوع بعمل تحقيق عن هذه القضية وربطت أيضاً بين التمويل وبين الثورة حيث أشارت فيه بأن هذا التمويل الأجنبي هدفه تطويع الثورة لصالح قوى أجنبية من خلال تمويل الجمعيات الأهلية بهذه المنح، وبالتالي تمنع هذه القوى الإستقلال للإرادة السياسية، وهو إن دل يدل على عدم وعى أيضاً بطبيعة عمل هذه الجمعيات قبل الثورة وما هو دورها الحقيقي في المجتمع.
- كما قامت جريدة الأهرام التي تميزت بتغطية كبيرة لدور منظمات المجتمع المدني بتجريم التمويل الأجنبي على صفحات أخرى في نفس التوقيت، وطالبت في تحقيق منشور بها بضرورة أن يكون هناك رقابة داخلية وأن تعتمد على مصادر تمويل وطنية، وهو أيضاً ينم عن عدم وعي بأن منظمات المجتمع المدني يشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعي منذ نشأتها في مصر، وأن هناك قوانين تنظم عملها، بل وقد قام النظام السابق بتغيير القانون ليكون هناك تضييق على هذه الجمعيات حتى لا تحصل على التمويلات بسهولة وخاصة للمنظمات الحقوقية.
- لم تشر أى جريدة أو مجلة طالبت بأن تعتمد الجمعيات الأهلية على مصادر تمويل وطنية لأى حل لكى تحصل على تمويل وطني، وهو ما يدل على قلة وعى كاتب التحقيق، حيث أن قطاع الجمعيات الأهلية يعتمد على هذه التمويلات لأنه لا بديل لها، كما لم تشر أى جريدة أيضاً أنه هذه الجمعيات تساهم في توفير فرص عمل لكثير من الشباب، ويستفيد من خدماتها ملايين الفئات، كما أنها تساهم في الدخل القومي حيث تقوم بدفع ضرائب وتأمين مثل كل الهيئات وهو ما لم يذكر في أى جريدة أو مجلة.
- اكتفت بعض الصحف والمجلات بتناول هذه الأزمة من خلال نشر أخبار لها مثل جريدة الأخبار ومجلة صباح الخير .

- قامت جريدة الشرق الأوسط بنشر خبر عن استقالة رئيس جهاز المعونة الأمريكية ، واختارت عنوان يوحي بعلاقة استقالته بما قامت به السلطة المصرية من تضييق عليه بخصوص منح منظمات مصرية لأكثر من ٤٠ مليون دولار، وبالرغم من تصريح السفيرة الأمريكية فيما بعد بأن الموعد الذي رحل فيه هو الموعد السنوى لتغيير القيادات داخل المعونة، وهو ما لم تنشره الجريدة بعد ذلك.
- وكانت كل من جريدة المصري اليوم والشروق هي جبهة الدفاع ضد الإتهامات الخاصة بالتمويل الأجنبي للجمعيات، حيث قامت المصري اليوم بنشر مقالة لسعد الدين إبراهيم الذي عانى كثيراً من النظام السابق بسبب مركزه الحقوقي، حيث طالب بضرورة أن يقوم وزير التضامن برفع يده عن منظمات المجتمع المدني وألا يتعامل معها كأنها بدعة، كما قامت الشروق بنشر مقالة لفهمي هويدي يطلب فيها أن يتم التعامل بشفافية مع هذه القضية حتى ننتهي منها وألا تكون هناك ضجة حولها.
- وفي النهاية فإن التناول الإعلامي الشرس لهذه القضية جعل الجمهور يظن أن الجمعيات والمؤسسات الأهلية لا توجد رقابة عليها في الوقت الذي تشكو فيه هذه الجمعيات والمؤسسات من قيود الرقابة التي تفرضها عليها وزارة التضامن الاجتماعي وتعوق عملها لتنمية المجتمع.

ثامناً: تناول الصحف والمجلات لقضية المرأة العاملة في المجتمع المصري

أ.تحليل التغطية الصحفية للمرأة العاملة بعد ثورة ٢٥ يناير:

- لاحظنا اهتمام كل من مجلات المرأة بنشر تحقيقات عن المرأة العاملة وحقوقها وخاصة بعد الثورة ، وركزوا على صاحبات المشاريع الصغيرة وطالبت التحقيقات أن يكون هناك تسهيلات لهن للإستمرار، وأن المرأة يجب أن تتمسك بدورها في المجتمع.
- كما وجدنا عدم اهتمام من باقي الجرائد والمجلات بمناقشة مشاكل المرأة العاملة بعد الثورة بأى شكل من الأشكال الصحفية.

ب.تحليل التغطية الصحفية لـ المرأة ومناصب جديدة:

وجدنا تناقض كبير عند تحليلنا للتغطية الصحفية التي تتناول اقتحام المرأة لمناصب جديدة، فالمرأة اقتحمت مهن جديدة وفي مجالات لم تطرقها من قبل، وقد أفردت الصحف مساحات لذلك

ولكنها استخدمت الشكل الخبري فقط دون التعمق فيما وراء هذه الأخبار، أو أن تقوم بتحليلها أو عرض أسباب دخول المرأة لهذه المجالات الأن ولماذا لم تستطع الدخول فيها من قبل، وكان التحليل كالتالي:

- جاءت مجلة حواء وجريدة الأخبار كأكثر الصحف والمجلات تناولاً لقضية المرأة وتوليها مناصب جديدة، ولم تكتفي بنشر الأخبار بل قامت بإجراء حوارات مع السيدات التي تولين هذه المناصب.
- كما قامتا بالتركيز على المهن الجديدة التي تقتحمها لأول مرة كمستشارة اقتصادية لرئيس الوزراء، ونقيبة للأثريين، ورئيسة تحرير أخبار الأدب ومديرة تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون وغيرها من المهن التي تدخلها لأول مرة منذ سنوات.
- قامت جريدة الأخبار بتخصيص مساحة كبيرة لنشر أخبار المرأة وتوليها مناصب جديدة وإلقاء الضوء على مدى كفاءة المرأة لدخولها هذه المهن، وهو ما يظهر تناقض واضح فنفس الجريدة هاجمت وبشدة قوانين الأحوال الشخصية واستخدمت ألفاظ ربطت فيها بين فساد المجتمع والمرأة.
- كما لوحظ تناول هذه القضية بسطحية في بعض الصحف ولا يوجد عمق في التناول فمثلاً في حوار مع السفيرة "منحة باخوم" أول سيدة تولت منصب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية والتي أكدت علي وجود أماكن كثيرة "مغلقة" أمام النساء بالوزارة لم يتطرق أحد إلي معرفة السبب وراء إغلاق هذه الأبواب.

ج.تحليل التغطية الصحفية لحصول المرأة على أوسمة وجوائز :

- **بعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:**
  - تناولت الجرائد والمجلات هذه القضية بطريقة نمطية جدا والغالبية استخدم القالب الصحفي الواحد وهو الخبر الصحفي والذي يعتبر عدم اهتمام من الجريدة أو المجلة بتناول هذه القضية .
  - تأتي جريدة الأهرام ومجلة حواء في المرتبة الأولى في التناول يليهما جريدة الأخبار.

د. تحليل التغطية الصحفية لـ مهن جديدة اقتحمتها المرأة :

- كانت من أبرز المهن الجديدة التي اقتحمتها المرأة منذ عدة سنوات وحدث هجوم عليها بعد ثورة ٢٥ يناير هي مهنة المأذونة فبالرغم من أن الدين والقانون أباح للمرأة أن تعمل "كمأذونة شرعية" منذ أكثر من ثلاثة سنوات إلا أن الصحف شنت حملة ضد اقتحام المرأة لهذه المهنة؟

- وقد نفى د.على جمعة- مفتي الديار المصرية بأن مهنة المأذونة مهنة دينية وأكد على أنها عمل المرأة كمأذونة ليس ضد الدين، كما أكد الشيخ/ محمود عاشور- وكيل الأزهر الأسبق وعضو مجمع البحوث الإسلامية على أن عمل المرأة كمأذون شرعي جائز شرعاً، لأن هذه الوظيفة مثل أي وظيفة أخرى تقوم فيها النساء بالإختلاط مع الرجال نظراً لظروف عملها ، كما يرى أنه ليس هناك ما يمنع من أن تباشر المرأة عقد الزواج للمتزوجين بشرط أن تكون على دراية تامة بما يتطلبه العقد من صيغة شرعية.
- وانعكس هذا الهجوم في الصحف والمجلات التي وجدنا أن بعضها اتخذ موقف مؤيد والبعض الأخر الموقف المعارض لهذه المهنة.
- ومن جانب أخر وجدنا من بعض الصحف اهتمام بالتنويه عن بعض المهن والوظائف التي تفكر المرأة في اقتحامها والحصول علي حقها في العمل بها..

وبعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:

- اهتمت بعض الجرائد بمناقشة قضية "المرأة المأذونة " على صفحاتها وأفردت لها مساحات مثل جريدة الجمهورية والأهرام.
- كما لاحظنا عدم اهتمام المجلات بشكل عام بالهجوم الذي تم ضد عمل المرأة كمأذونة .
- كان هناك معارضة واضحة في جريدة أخبار اليوم لعمل المرأة كمأذونة حيث طرح تم تخصيص مساحة للجانب المعارض من الرجال على حساب المؤيدين الذين لم يشيروا لهم من قريب أو من بعيد.
- لاحظنا اهتمام جريدة الوفد بنشر تحقيق صحفي حول اقتحام المرأة لعالم البيزنس، والغريب هو الاتجاه المؤيد لدخول المرأة المجال عكس موقف الجريدة المعارض طول الوقت لكل ما يتعلق بالمرأة.
- كما وجدنا قيام صحف كالأهرام بإلقاء الضوء على عمل المرأة في صناعتى الفخار والجلود، حيث لم تكن المرأة تعمل من قبل في صناعة الجلود لصعوبتها، وهو ما أصبح متاح من خلال مشروع قامت به إحدى الجمعيات الأهلية.

تاسعاً: تحليل التغطية الصحفية "لطموحات وإحباطات المرأة المصرية بعد الثورة":

- **بعد رصدنا للصحف والمجلات وجدنا ما يلي:**

- ثارت المخاوف بشكل كبير حول مكاسب المرأة في الفترة السابقة وخاصة بجريدتى الأهرام والجمهورية . حيث كانتا أكثر الصحف نشراً لهذه المخاوف والإحباطات، وذكرت بعض الجرائد الي أن تناول قضايا المرأة في عهد النظام السابق كان من أجل الشو الإعلامى وأن

المنظمات الغربية اهتمت بقضايا ثانوية مثل الختان والنقاب بعيداً عن القضايا المحورية للمرأة.

- يُلاحظ من خلال رصدنا للموضوعات الصحفية التي تناولت آمال واحباطات المرأة المصرية من بعد الثورة حتى الأن، اهتمام مجلة "حواء" بالنشر حول هذا الموضوع بشكل كبير، وقد بدأت مخاوفها مبكراً من شهر فبراير واستمرت حتى يونيو، وذلك عبر قوالب صحفية مختلفة تنوعت ما بين مقال وتحقيق وتقرير، وهو ما يعنى تناولها الموضوعات بعمق، وتخصيصها لمساحات كبيرة، كما يحسب علي المجلة عرضها لخطة لإعادة بناء مصر من خلال أراء مجموعة من الناشطات والقيادات النسائية،إلي جانب اهتمام الجريدة بنساء صعيد مصر.
- يأتي بعدها جريدتي الأهرام والجمهورية في المرتبة الثانية في تناول المخاوف والإحباطات لدى المرأة بعد الثورة، وكان التحقيق هو الشكل الصحفي المتبع بشكل أكبر في كلتا الجريدتين.
- كما لاحظنا أن معظم الصحف والمجلات بدأت النشر حول مخاوف المرأة بعد الثورة من تراجع دورها من أول إبريل فقط، بينما مجلة حواء الوحيدة التي بدأت مبكراً منذ فبراير، ويرجع ذلك لسببين أن مجلة حواء متخصصة في قضايا المرأة، وأن أغلب الصحف تقوم بنقل الحدث لا صنعه بمعنى أنها لم تتناول المرأة إلا بعد قيام أصوات تنادى بإلغاء قوانين الأحوال الشخصية متمثلة في الحضانة والرؤية فقط دون النظر لمصلحة الأسرة ودون التطرق لمشاكل النفقة مثلاً.
- والغريب أيضاً هو قيام جريدة الجمهورية بشن هجوم على المجلس القومي للمرأة وانتقاد سياساته التي كانت من أجل الشو الإعلامي، كما تطرقت إلى أن المنظمات الغربية اهتمت بقضايا اعتبرتها الصحيفة ثانوية مثل الختان والنقاب بعيداً عن القضايا المحورية للمرأة، فنفس هذه الجريدة كانت تشيد بأنشطة المجلس حتى وقت قريب قبل الثورة، ولكن من جانب أخر نجد أن جريدة الجمهورية انتقدت الحكومة في أن المرأة لم تنضم للجنة التعديلات الدستورية، وذكرت أن النساء لن ينتظرن طويلاً وأرجعت سبب انحسار دور المرأة في وجود قيادات سياسية غير مؤيدة للمرأة وللجماعات المتشددة، كما طالبت الجريدة يتم مراجعة مواد قانون العمل المتعلقة بالمرأة خاصة في القطاع غير الرسمي.
- لاحظنا أن الاهتمام بتناول موضوعات المرأة جاء غالباً من صحفيات في غياب واضح لدور الصحفيين من الرجال في تبني الاتجاه المؤيد لضرورة مشاركة المرأة وتمكينها بشكل أكبر في فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير كما كان متوقعاً لها، فهذه المشاركة ستنعكس بدورها على عجلة الإنتاج والتنمية، وحتى مشاركات الصحفيين من الرجال لم تأتي بالقوة أو الصياغة المفترضة في تناول قضية تتعلق بفئة تمثل نصف المجتمع.

- تنبهت مجلة "حواء" الي غياب واختفاء النماذج النسائية التي شاركت بقوة في الثورة. كما شددت علي أن المرأة لا تحتاج تمييزاً لأن دورها لا يقل عن دور الرجل ولأنها جزء أصيل من هذه الثورة.
- لاحظنا وبكل وضوح عدم اهتمام الوفد بهذه القضية إلا من خلال عرضها لمقالة تحت عنوان " **شرف ليس عدواً للمرأة !** " في محاولة لتبرئة ساحة عصام شرف وأن لديه العديد من الهموم، كما أن جريدة الأخبار لم تشر من قريب أو من بعيد لمخاوف المرأة أو آمالها بل نشرت موضوع وحيد تحت عنوان "ثورة الحريم على مسلسلات تعدد الزوجات" والعنوان يشير إلى ثورة منظمات المجتمع المدني النسائية على المسلسلات التي تناولت تعدد الزوجات وأظهرتها بأن ليست هناك غضاضة في ذلك، واستخدام لفظ حريم بالرغم من أنه لغة عربية إلا أنه يوحى باتجاه الجريدة أو الصحفي ضد القيادات النسائية التي تعمل في مجال حقوق المرأة، وحتى إن كان الهدف هو جذب القارئ إلا أنه يجب ألا يتم استخدام ألفاظ تعطى صورة سلبية عن المرأة لمجرد عمل جذب للقراء.
- بينما نجد أن جريدة أخبار اليوم قامت بنشر ندوة قامت بها إحدى الجمعيات الأهلية من أجل الحفاظ على مكتسبات المرأة وأبرزت التوصيات التي نتجت عنها وهي أن هناك إجماع من الجمعيات النسائية على وجود توجه وطني لإقصاء دور المرأة في الحياة السياسية واتفقت الجمعيات علي تشكيل ائتلاف يضم رئيسات الجمعيات لتمثيل المرأة أمام الحكومة والتفاوض هلي حقوقها
- كما قامت مجلة صباح الخير بعمل تحقيقات صحفية في شهر مايو كانت مؤيدة بشكل كبير بالمكتسبات التي ناضلت المرأة من أجل الحصول عليها لسنوات طويلة، وأن قوانين الحضانة والرؤية والخلع طالما في الصالح الأسرة المصرية لا يجب إلغائها لمجرد صدورها في عهد الرئيس السابق، وتطرقت إلى عدد من المشروعات التي أقامتها قرينة الرئيس السابق وفيها إفادة كبيرة للمصريين، ودعت إلى ضرورة التمسك بها، إلا أن المجلة بدأت متأخرة إلى حد ما حيث نشرت هذين التحقيقين في مايو أى بعد فترة ليست قصيرة من الهجوم على المرأة.
- ومن جانب أخر تناولت مجلة روزاليوسف في شهر مايو لتصريحات صبحى صالح عن ضرورة أن يتزوج الإخواني إخوانية، حيث عرضت لآراء عدد من القيادات النسائية التي عبرت عن استيائها من هذه التصريحات التي فيها تمييز كبير، ولا تمت للإسلام بصلة، بينما نشرت مجلة أكتوبر آمال المرأة المصرية بعد الثورة وأنها تطمع في اقتحام مناصب جديدة مثل رئاسة الوزراء ووزيرة لوزارات سياسية وتولي مناصب رئيسات للنقابات، إضافة إلى دخول المجالس المحلية والمشاركة فيها.

عاشراً: نتائج تحليل التناول الصحفي لقضية مشاركة المرأة في ثورة ٢٥ يناير:

من خلال رصد تناول بعض الصحف والمجلات لقضية "مشاركة المرأة المصرية في ثورة الخامس والعشرين من يناير" وجدنا أنها جاءت كالآتي:

- يُلاحظ من المتابعة الصحفية اهتمام الصحف بالقضية، ولكن هذا الاهتمام كان مكثفاً خلال الثورة وفي الشهور الأولى التي تلت الثورة –وتحديداً شهري فبراير ومارس، إلا أن كثافة النشر قلت بقدر كبير جداً خلال الفترة التالية وحتى الوقت الحالي. وقد انعكس هذا الاهتمام على شكل القالب الصحفي المستخدم في الصحف التي تناولت القضية بالنشر، فكان التحقيق الصحفي هو أكثر الأشكال الصحفية المستخدمة.
- كما يتضح التركيز على مجموعة شخصيات معينة للتحدث عن مشاركتها في الثورة على رأسها "سالي زهران إسراء عبد الفتاح أسماء محفوظ الفنانة شريهان". وامتد ذلك حتى عند الحديث عن الشهيدات أو أمهات الشهداء، الأمر الذي بدا وكأنه استسهالا من قبل الصحفيين والصحفيات في اختيار المصادر، فهناك عدد كبير من المشاركات في الثورة من مختلف الأعمار والطبقات الاجتماعية لم يشر إليهم من قريب أو بعيد.
- وبالمقارنة بين كثافة النشر عن مشاركة الرجال في الثورة والنشر عن مشاركة المرأة، نجد أن التناول الصحفي لمشاركة النساء في الثورة كان أقل. وكان التنوع في عرض نماذج المشاركة في ثورة ٢٥ يناير أقل.
- عناوين المواد الصحفية المنشورة كانت في الغالب محايدة، ولكن بنسبة مقاربة جداً للمؤيدة، بالإضافة إلى عدم وجود عناوين ذات اتجاه معارض، بما يعني أن هناك اتجاهاً عاماً ايجابياً في المعالجات الصحفية الخاصة بهذه القضية.
- قامتا كل من جريدة الأخبار والوفد بتخصيص مساحات أبرزت فيها دور المرأة في ثورة ٢٥ يناير بالرغم من اتجاههم المعارض لقضايا المرأة على طول الخط، ولكن اقتصر النشر على الشهور الأولى فقط من الثورة

نتائج عامة للرصد الإعلامي لبعض الصحف والمجلات فيما يتعلق بتناولها لقضايا المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير

خلصت نتائج تحليل الرصد الإعلامي لأهم عشر قضايا متعلقة بالمرأة والتي تناولها هذا المرصد على جزئين، وذلك خلال الفترة من فبراير وحتى نهاية أغسطس ٢٠١١ إلى عدد من النتائج العامة، وهي:

- كان موقف جريدة الوفد مناهض لقضايا المرأة ومعارض بشكل مطلق حيث لم يكن يكتفي بعمل تغطية صحفية للجانب المعارض لأى قانون يتعلق بالمرأة أو أى قضية جدلية مثل توليها لمنصب رئاسة الجمهورية حيث كان يتم عمل تحقيقات صحفية ويعتمد في مصادره على الجانب المعارض فقط دون حيادية، فلم يكن يعرض لجانب المرأة في أى قضية، كما لم يستند للدين في معارضته بل كان أحياناً يطالب بتعديل قانون قد يكون ضد الشريعة مثل ترتيب استحقاق الرؤية، ومن جانب أخر نجد تجاهل من جانب جريدة الوفد تجاه المطالبات بإلغاء المجلس القومي للمرأة وإنشاء مفوضية، حيث لم تنشر الجريدة أى خبر أو تحقيقات أو مقالات تتعلق بهذا الموضوع.
- ومن جانب أخر لاحظنا تناقض صارخ في اتجاه جريدة الوفد فبالرغم موقفها المناهض لقضايا المرأة إلا أنها خصصت مساحات لتبرز دور المرأة في الثورة من خلال إلقاء الضوء على سيدات وفتيات شاركن، ولكن المساحة المخصصة لم تكن كبيرة.
- كان موقف مجلة حواء مؤيد لقضايا المرأة ولكن ليس تأييد مطلق حيث كانت تعتمد المجلة في الإستناد لرأى الدين والشرع والخبراء فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية أو تولي المرأة لموقع اتخاذ القرار أو أى قضية أخرى شائكة، وتقوم بتوضيح الخلفية التاريخية لإصدار أى قانون يتعلق بها، ويرجع ذلك لأن المجلة متخصصة للمرأة وسياستها التحريرية قائمة على الإهتمام بكل ما يتعلق بالمرأة.
- كما وجدنا أن مجلة حواء هى الوحيدة التي بدأت مبكراً من شهر فبراير بنشر موضوعات تتناول مخاوف المرأة من ضياع المكتسبات التي ناضلت سنوات طويلة للحصول عليها، عكس الصحف والمجلات الأخرى التي بدأت أغلبها في النشر والتحدث في هذا الموضوع من أول إبريل بعد سلسلة الإحتجاجات والاعتصامات من قبل بعض الأصوات التي نادت بضرورة إلغاء قوانين الأحوال الشخصية وغيرها من القوانين المتعلقة بالمرأة، وهو ما يعنى بأن أغلب التغطية الصحفية تكون نتيجة لما يحدث في الشارع فهي لم تساهم في صنع الحدث بل نقله فقط، بمعنى أخر أنها لم تتناول قضايا المرأة إلا بسبب حدوث هذه الاعتصامات.

- بالنسبة لموقف جريدة الأهرام والجمهورية فهو كان مؤيد للمرأة في بعض القضايا ومعارض لها في قضايا أخرى وأحيانا قد نرى في نفس الجريدة موضوعات مؤيدة ومعارضة في نفس الوقت، ولكن لم تكن المساحات بين الجانبين متكافئة حيث المساحات التي خصصت للجانب المعارض كانت أكبر بكثير من الجانب المؤيد.
- بالنسبة لموقف جريدة الأخبار كانت مناهضة لقضايا المرأة بشكل غريب وكانت تستخدم التعبيرات الصحفية التي توحي للقارئ بأن المرأة هي سبب كل مشكلات المجتمع، وسبب انهيار الأسرة بالكامل.
- وعلى جانب أخر نجد هناك تناقض في موقف جريدة الأخبار حيث خصصت مساحات لتنشر عن تولي المرأة لمناصب جديدة وتمكين المرأة، وأيضاً لإبراز دورها في ثورة ٢٥ يناير إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً واقتصر على شهر فبراير فقط.
- نلاحظ قيام بعض الصحفيات السيدات إلى جانب الرجال بالطبع بإتخاذ الجانب المعارض لبعض قضايا المرأة وكان هذا واضحاً من المصادر المعارضة التي تم الاعتماد عليها في التحقيقات الصحفية أو الحوارات الصحفية التي تم نشرها، وكانت من أبرز القضايا التي وجدنا صحفيات سيدات اتخذن جانب المعارضة قضية الخلع، على عكس ذلك وجدنا بعض من الصحفيين الرجال على غير العادة مؤيدين لقضية حق المرأة المصرية في منح جنسيتها لأبنائها.
- نلاحظ تفجر كل القضايا التي تتعلق بالمرأة في شهر مارس أى بعد انتهاء الثورة بشهر تقريباً، حيث تم تناول كل الموضوعات في نفس الوقت وبهجوم شديد.
- من خلال رصدنا للصحف والمجلات المصرية فيما يتعلق بتناول قضايا المرأة لم نجد بيان تم صدوره من قبل السلطة الحاكمة وهو "المجلس الأعلى للقوات المسلحة" بشأن أى قضية تتعلق بالمرأة، وكانت أغلب التصريحات العسكرية فيما يخص قضايا المرأة كانت على لسان لواءات وكانت مناهضة لقضايا المرأة، ولا نستطيع أن نحدد هل كان ذلك نابع من صعوبة الوصول لمصدر داخل المجلس الأعلى للقوات المسلحة للإدلاء بتصريح، أم هناك تجنب من قبل المجلس للإدلاء بأى تصريحات تتعلق بالمرأة.
- وجدنا تناقض كبير عندما قمنا برصد كيفية تناول الصحف والمجلات بعد الثورة لدور الجمعيات الأهلية حيث أفردت الصحف مساحات كبيرة عرضت فيها أنشطة الجمعيات الأهلية وخاصة صحف الأهرام والأخبار، ولم تكتفى بنشر الأخبار بل قامت بنشر تحقيقات صحفية طالبت فيه بأن الجمعيات يجب أن يكون لها دور في تفعيل مشاركة المرأة السياسية وأن يكون لها دور في صياغة المستقبل السياسي والدستورى، وبالرغم من كل ذلك فقد وجدنا في نفس هذه الصحف والمجلات وفي نفس التوقيت هجوم كبير

على التمويل الأجنبي للجمعيات الأهلية وأن هناك شبهة في هذه التمويلات وتم ذكر أن الجمعيات الأهلية بحصولها على هذا التمويل أساءت للثورة والثوار.

- نجد سيطرة أخبار تولي المرأة لمناصب جديدة خلال شهور مايو ويونيو ويوليو وأغسطس، وذلك بعد تجاهل لدورها بعد الثورة وشن حملات هجومية على كل ما يتعلق بالمرأة خلال شهور فبراير ومارس وإبريل، وهو ما يشير إلى احتمال استجابة بعض الجهات للأصوات التي طالبت بضرورة أن يكون للمرأة دور في المجتمع.

التوصيات التي خرج بها المرصد الإعلامي

هناك عدد من التوصيات التي خرج بها المرصد الإعلامي بعد نتائج تحليل التناول الصحفي لكيفية تناول الصحافة المصرية لقضايا المرأة بعد ثورة ٢٥ يناير، وذلك بإختيار عينة من بعض الصحف والمجلات المصرية وهي الأهرام والأخبار والجمهورية والوفد والمصري اليوم وأخبار اليوم ووطنى والمساء والأسبوع والشرق الأوسط والشروق، والمجلات هي حواء وصباح الخير وروزاليوسف، والمواقع الإلكترونية هى بوابة الأهرام الإلكترونية واليوم السابع وموقع مصرس موقع تحرير أون لاين الإلكتروني وموقع بيت التحرير الإلكتروني وموقع الجورنال الإلكتروني وموقع الجزيرة الإلكتروني، وذلك خلال الفترة من ١ فبراير ٢٠١١ وحتى شهر أغسطس ٢٠١١، والتوصيات هى كالتالي:

١. إلتزام الصحف بالموضوعية والحيادية في الموضوعات التي تتعلق بقضايا المرأة وعرض كافة الأراء المؤيدة والمعارضة، وتخصيص مساحات لكل الأراء بنفس الحجم
٢. الاعتماد على مصادر ذات مرجعية دينية في حالة التطرق لقوانين الأحوال الشخصية، ولا يتم الإنحياز لجانب الرجل دون المرأة وهو ما يوضح أن رؤية القائمين على الجريدة تجاه قضية المرأة
٣. عدم استخدام العناوين التي فيها تمييز ضد المرأة لتكون أحد أساليب جذب القارئ وخاصة فيما يتعلق بتناول قضايا المرأة.
٤. لم يتم الاعتماد في معظم التحقيقات والتغطية الصحفية على أى مصدر مسئول من المنظمات النسائية، فلم يتم عرض تاريخ وخلفيات صدور قوانين الأحوال الشخصية "الرؤية والحضانة والخلع" ولا المعاناة التي واجهتها هذه المنظمات لإصدار مثل هذه القوانين، وذلك من قبل إنشاء المجلس القومي للمرأة عام ٢٠٠٠
٥. بالرغم من صدور قرار من مجمع البحوث الإسلامية بإستمرار العمل بقانون الأحوال الشخصية الحالي فإننا لم نجد أى من الصحف عقبت على مثل هذا القرار بالسلب أو بالإيجاب ولم يتم تخصيص مساحة كافية لعرض هذا القرار والاعتماد على مصادر مختلفة، وبالتالي فلم يجد نفس الصدى لدى القارئ عندما كان يجد يومياً أخبار وتغطيات ومقالات عن المطالبات بإلغاء هذه القوانين.
٦. توعية القائمين على رؤساء أقسام وصفحات المرأة بالصحف والمجلات المختلفة بقضايا النوع والجندر
٧. توعية الاعلاميين بشكل عام بدور الجمعيات الأهلية خلال السنوات السابقة وما قدمته خلال وبعد الثورة.

٨ الوصول لكبار الكتاب والصحفيين وعرض قضايا المرأة ومشاكلها عليهم وخاصة ممن كتب بشكل مناهض لقضايا المرأة ومشاكلها.

٩ الاهتمام بمتابعة القضايا حتى تلك التي حدث بها تطور إيجابي، خاصة وإن كان هذا التطور الإيجابي غير كاف ولا يعد الحل النهائي للقضية، فقد لوحظ أن التناول الصحفي يكون مكثفاً في البداية عند وجود احتجاجات أو مظاهر لمطالبات بحل قضية ما ثم لا يلبث أن تتراجع نسبته للدرجة التي تصل في بعض الأحيان لعدم النشر نهائيا عن القضية، ففي قضية الجنسية على سبيل المثال تم صدور قرار بمنحها لأبناء المصريات من أجانب، ولكن لايزال هناك عقبات أخرى في قضية الجنسية لم يتم تناولها بالنشر بجدية حتى الآن.

١٠ الاهتمام بتعريف الجمهور بأنشطة المجتمع المدني، وألا يكون ذلك في إطار خبري محض ،ولكن من خلال تغطية تحليلية نقدية تبين دورهم كجماعات مصالح ضاغطة... مع ضرورة تخصيص باب ثابت في الجرائد القومية والمستقلة والحزبية لمتابعة الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ليكون بمثابة النافذة التي تطل منها الجمعيات الأهلية.

١١ وبالنسبة لقضية التمويل الأجنبي لابد وأن يُراعى تحديد هوية وماهية الجمعيات التي تتلقي تمويلا أجنبياً مشبوهاً وذلك في حالة وجود دليل مادي على ذلك، وفي حالة عدم وجود دليل مادي علي الصحيفة الامتناع على النشر لحين الوصول للسند الذي يثبت ذلك، بحيث لا يتم إلقاء الاتهامات بشكل عام وافتراضي.

جمعية نهوض وتنمية المرأة في سطور

جمعية نهوض وتنمية المرأة، جمعية أهليه تنموية مشهرة برقم ٣٥٢٨ في عام١٩٨٧ ، تعمل في مجال التنمية منذ أكثر من خمسة وعشرون عاماً ، كما تعمل في أكثر المناطق العشوائية والمهمشة في عدد من المحافظات وهي القاهرة والقليوبية وحلوان سابقاً ، وتعتبر أول جمعية تثير قضية الوجود القانوني، المتمثلة في غياب الأوراق الرسمية والبطاقات الشخصية لدى النساء المعيلات لأسر، وتعتبر جمعية رائدة فى مجال العمل الأهلي التنموي، في مصر، حيث تعمل على مستويين (المستوى الميدانى و مستوى صناع القرار).

أهداف الجمعية :

تهدف الجمعية إلي تمكين الفئات المهمشة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية من خلال حزمة متكاملة من البرامج التي تقدمها الجمعية للمستفيدين، وقد نجحت الجمعية على مدار أكثر من ٢٥ عاماً في تحسين مستوى معيشة ٦٠ ألف أسرة في مناطق عملنا ، وتعمل الجمعية على تنبيه صناع القرار لأي سياسات أو قوانين تميز ضد المرأة... بالإضافة إلي تنظيم المجتمع عن طريق خلق كوادر تكون هي حلقة الوصل بين أفراد المجتمع والأجهزة الحكومية، ورفع كفاءة الجمعيات الأهلية الشريكة عن طريق تدريب وتدعيم هذه الجمعيات.

ويميز جمعية نهوض وتنمية المرأة عن غيرها التواجد الدائم في الميدان مع الأهالي .. ومنهجيتنا في العمل هو الانتشار لتحديد الاحتياجات بالمشاركة مع الأهالي ثم تلبيه هذه الاحتياجات من خلال تصميم البرامج وفقاً للاحتياج الفعلي... بالإضافة إلي وجود رقابة ومتابعة داخلية دائمة على جميع البرامج الميدانية حيث يقوم كل مدير برنامج بالجمعية بعمل متابعة على باقي البرامج الأخرى حتى نضمن الجودة والكفاءة في العمل... كما نتقبل شكاوي المواطنين في المناطق التي نعمل بها من خلال صندوق مخصص يتقبل هذه الشكاوي والنظر فيها.

- خبيرة التنمية الاجتماعية وقضايا النوع.
- مستشارة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.
- إبنة الإذاعي الشهير المرحوم ضياء الدين بيبرس.
- درست مراحل تعليمها الأولى بمدرسة فيكتوريا بالمعادي ثم التحقت بالجامعة الأمريكية بالقاهرة وحصلت على بكالوريوس العلوم السياسية، ثم استكملت دراستها العليا لتحصل على الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وقبل أن تبدأ في الدكتوراه حصلت على دبلومه في تخطيط المشروعات والتمويل والتنمية من جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكية.
- وأخيراً حصلت على الدكتوراه حول السياسات والبرامج الاجتماعية الموجهة للنساء المعيلات لأسر من جامعة ساسكس بإنجلترا .
- بعد التخرج مباشرة عملت مسئولة برامج في هيئة الإغاثة الأمريكية، واستمرت فيها عشر سنوات تدرجت خلالها في الوظائف حتى وصلت إلى منصب مديرة الهيئة. قامت خلال تلك الفترة بأعمال ميدانية كثيرة في الصعيد وخاصة في المنيا بمناطق سمالوط وشوشا وغيرها.
- عملت بعد ذلك لمدة ٧ سنوات مع هيئة اليونيسيف بالأمم المتحدة، ومن خلالها شاركت في إعداد وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع لمساعدة أطفال الشوارع والأطفال العاملين بالورش والمصانع والمخابز.
- عملت كمستشارة وخبيرة بالتنمية الاجتماعية وقضايا النوع الاجتماعي بالعديد من هيئات الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى العمل مع بعض الوزارات والمحافظين المحليين. كما عملت مع مؤسسة وهيئة الحريري بلبنان كمستشارة لقضايا المرأة و المشروعات التي تخص المرأة.
- في سنة ١٩٨٥، قامت بإنشاء جمعية نهوض وتنمية المرأة والتي تم إشهارها عام ١٩٨٧، وذلك لمحاولة مساعدة المرأة المصرية والنهوض بمستواها المادي والثقافي والاجتماعي والسياسي. وركزت تركيزاً شديداً على العمل الميداني إيماناً بأن التعرف على المشاكل والاحتياجات المجتمعية تأتي من الجذور وأن التغيير المؤثر يبدأ من أسفل لأعلى.

- ومن خلال مشوار العمل بالمجال التنموي والتلاحم مع الفئات المختلفة من السيدات والشباب، قامت بتنفيذ العديد من المشروعات والأبحاث بمناطق مهمشة وصعبة الاختراق مثل مناطق منشأة ناصر والمعتمدية وزبالين المقطم وكوم غراب.
- تعمل كرئيسة للمكتب الإقليمي لمؤسسة أشوكا الوطن العربي ، وكنائبة لرئيس مجلس إدارة منظمة أشوكا العالمية وهى إحدى الهيئات الدولية التي تعمل على إحداث التغيير الاجتماعي عن طريق تحديد المبدعيين الاجتماعيين الرواد في مجالاتهم والاستثمار فيهم.
- لها العديد من الإصدارات ومن أهمها كتاب بطلات وضحايا ، أحلام الفتى الصالح ، ولها العديد من الأبحاث الاجتماعية ، والمقالات التي يتم نشرها بالصحف المختلفة.